

IJA # 161

منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني الدورة الثامنة عشرة

Munazzmah al-Taḥrīr al-Filasṭīnīyah:

Al-Majlis al-Waṭnī al-Filasṭīnī, al-Dawrah al-Thāmanah ‘Asherah

Munazzmah al-Taḥrīr al-Filasṭīnīyah

Algeria, 1987

منظمة التحرير الفلسطينية

المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الثامنة عشرة

من ٢٠ - ٢٥ / نيسان ١٩٨٧ م
الموافق ٢٢ - ٢٧ / شعبان ١٤٠٧ هـ

الجزائر

٦٥

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
الشيخ عبد الحميد الصانع

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة التحرير الفلسطينية

المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الثامنة عشرة

من ٢٠ - ٢٥ / نيسان ١٩٨٧ م
الموافق ٢٢ - ٢٧ / شعبان ١٤٠٧ هـ

الجزائر

رئيسة المنظمة الوطنية للمرأة
مها العبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتح المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثامنة عشرة بالجزائر بحضور سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني وسيادة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمين العام لجامعة الدول العربية وكبار رجال الدولة والحزب في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وأعضاء المجلس الوطني - ممثلي الاتحادات الشعبية الفلسطينية وممثلي التجمعات والمخيمات والمستقلين والعسكريين وفصائل المقاومة. كما حضرها العديد من الأخوة أعضاء الوفود العربية الشقيقة والدول الصديقة وممثلي الأحزاب وحركات التحرر العربية والعالمية وعدد كبير من المراقبين يمثلون المخيمات الفلسطينية وتجمعات شعبنا الفلسطيني من مختلف دول العالم وذلك من مساء يوم ٢٠/٤/١٩٨٧ الموافق ٢٢ شعبان ١٤٠٧ هـ بقاعة قصر المؤتمرات في العاصمة الجزائرية.

وبعد بدء جلسة الافتتاح التي سماها الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني كلمته، كما ألقى سيادة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية كلمته، وبعدها ألقى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي السيد شريف الدين بير زادة كلمة المؤتمر الإسلامي، وأخيرا ألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد الشاذلي القليبي كلمة الجامعة.

وفيما يلي نصوص هذه الكلمات :-

كلمة سماحة الشيخ عبد الحميد السانح

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

سيادة المناضل الكبير الشاذلي بن جديد / الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني
حفظه الله

الأخ المناضل القائد العام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الفلسطينية المحترم

حضرات الأعضاء، حضرات الضيوف، حضرات السيدات والسادة المحترمين
السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته وبعد،،،،،

أرحب بكم جميعاً باسم فلسطين وشهادتها واسم القدس ومقدساتها، واسم
المخيمات الفلسطينية في لبنان، وضحاياها من الشهداء الأبيار والمناضلين الأبرار،
الصامدين في وجه مختلف الاعتداءات الوحشية الرهيبة، والمتلاحقة على الأطفال
والنساء والشيوخ، مما دعانا الى تسمية هذه الدورة دورة صمود المخيمات الفلسطينية
في لبنان، واشكر للمناضل الكبير الشاذلي بن جديد مبادرته الشجاعة الكريمة بموافقته
على استضافة مجلسنا في رحاب الجزائر العظيمة بشهادتها ومناضليها وقادتها الذين
ضربوا لغيرهم على مختلف العصور المثل الأعلى في الصمود والثبات وضروب التضحيات
الى أن حققوا آمالهم وآمالنا في طرد الغزاة والمستعمرين، والتمتع باستقلال وطنهم
وانتصاراتهم، وذلك كله بفضل وحدتهم وتضامنهم، وما زلنا نذكر مع الاعتراف بالجميل
ما أسداه الينا سيادة الرئيس الشاذلي، في الدورة السادسة عشرة، التي عقدت في
الجزائر الحبيبة من نصيحة غالية تتصل بتجربتهم وهي التمسك بالقرار الفلسطيني
المستقل، ولذلك عملنا بها وانطلقنا في ممارساتنا من فكرة عدم التدخل في شؤون الغير،
وان كان شقيقاً عزيزاً، وان لا نسمح للآخرين بالتدخل في شؤوننا مهما كانت درجة
احترامنا وتقديرنا لذلك الشقيق ولكن هذا لا يعني أن ننفرد بحل قضيتنا لأن لها وجهين
وجه فلسطيني خاص، وهو ما يتعلق بشؤوننا الداخلية، ووجه قومي عام، وهو ما يتعلق
بحل القضية، وكما لا يجوز لأي نظام عربي أن ينفرد بحل القضية فليس لمنظمة التحرير
ان تنفرد بحلها، غير أنه لا يجوز قبول أي حل للقضية، لا يحظى بموافقة المنظمة، لأنها
هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد حسب قرارات مؤتمر
الرباط.

وهذا كله يبرز أهمية الوحدة الفلسطينية خصوصا في هذه الظروف الدقيقة والخطيرة التي تتناثر فيها الآراء والاحتمالات من هنا وهناك وكلها لا تستهدف مصلحة الشعب العربي الفلسطيني ولا مصلحة قضيته ولا تمتعه بحقوقه الوطنية التي يتمتع بها سائر شعوب العالم، من استعمال حقه في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه فلسطين وعاصمتها القدس المحررة، ولئن كان للمجلس الوطني جهود متواصلة في توفير هذه الوحدة وتحقيق أهدافها، فقد كان لجهود المناضل الكبير الشاذلي بن جديد والرئيس القذافي وبعض الرؤساء الآخرين وسائر الأخوة المخلصين الذين ساهموا في توفير الوحدة أثر كبير فيما تحقق في مجلسنا هذا من عودة المناضلين جميعا الى مؤسستهم العليا واستجابتهم لندائنا لتحضنهم بين جناحيها ويرتضعوا من لبانها ويعززوها بنضالهم حتى تستمر بعطائنا الى أن تتحقق الآمال بطرد الغزاة واعلان راية العزة والكرامة والاستقلال.

هذا ولا بد من الاشادة بجهود اخوتنا في الدول الاسلامية في مؤتمرات القمم المتعاقبة خصوصا المؤتمر الأخير الذي عقد في الكويت الشقيق وتأكيد على ضرورة وضع الأمور في نصابها وعودة الحقوق الى أربابها وعدم التفريط بالثوابت لقضية الاسلام الأولى قضية فلسطين واعلانه عدم قبول أي قرار لا يضمن حق الشعب الفلسطيني واعتباره مقررات قمة فاس هي المبادرة العربية التي لا يمكن تجاوز مضمونها ومحتوياتها.

كما نشيد بجهود جامعة الدول العربية وقرارات القمم العربية وقرارات وزراء الخارجية العرب التي تصون حقوق الشعب الفلسطيني وتحرص على تحقيقها ونقدر عاليا مواقف الدول العربية التي التزمت بالقرارات العربية في مساندة الثورة الفلسطينية وتمكينها من الاستمرار في مهمتها النضالية لتحقيق آمال شعبنا.

ونقدر ايضا مواقف دول عدم الانحياز والأصدقاء والمجموعة الأوروبية التي تؤيد فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وجميع الدول والمنظمات الصديقة التي تقف معنا في تأييد حقنا واقامة دولتنا على تراب وطننا فلسطين.

ونقدر عاليا دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي في مساندتهم للحق العربي في المجالات الدولية وفي شتى المناسبات ونطلب منهم المزيد من مواقف المساندة والتأييد المادي والمعنوي حتى يزول الاحتلال عن فلسطين ولبنان وعن كل ارض عربية محتلة وتنمحي اثاره ويتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الكاملة.

واننا ندين موقف الولايات المتحدة الأمريكية في انحيازها للسافر للصهيونية

العنصرية المتمثلة بالكيان الاسرائيلي وتأييدها لباطلها في جميع المجالات الدولية والعسكرية والاقتصادية وتحملها مسؤولية استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني وحرمانه من الوصول الى حقوقه.

وبسبب الأوضاع الحاضرة عربيا ودوليا فاننا نساند ونؤيد فكرة المؤتمر الدولي الفاعل الذي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن كما تحضره الدول ذات العلاقة ومنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع كافة الدول صاحبة العلاقة في النزاع العربي الاسرائيلي حتى يبقى لثورتنا وقضيتنا صوتها المعترف به والمحسوب حسابه وحتى لا يحسم في قضيتنا من قبل الآخرين في غيبتنا، وذلك رغم أنه لا يوجد في الجوما يدل على جدية الموقف الأمريكي، ولا في موقف الكيان الاسرائيلي في الوصول الى سلام عادل وشامل، يعيد الحقوق الى أربابها وكل ما في الجويدور حول كامب ديفيد أو ما يؤدي اليه أو ما يشابهه في مضمونه وأهدافه وكل ذلك مرفوض مهما لبس من لبوس أو سمي من أسماء.

وقناعتنا أن الأمر من قبل ومن بعد يتوقف على مدى جدية الدول العربية الشقيقة في موقف حاسم لاستعادة فلسطين والقدس والمسجد الأقصى وسائر المقدسات وجميع الأراضي العربية المحتلة ومساندة الثورة والقضية الفلسطينية في نضالها وجهادها سواء كان مسلحا أم غير مسلح، كما يتوقف أخيرا على موقف الفلسطينيين عموما ووحدة كلمتهم واتجاهاتهم، وخاصة موقف الأخوة الأبطال الذين يعيشون المأساة ويعانون مختلف ألوان وأنواع العذاب، والذين يستحقون منا كل تقدير واعجاب في وحدتهم العملية، فاليهم جميعا شبابا وأطفالا، رجالا ونساء تحية الاكبار والتأييد والمساندة يدا واحدة وقلبا واحدا واتجاها واحدا سواء كانوا مضرابين في المعتقلات والسجون الضيقة أم كانوا في سجن الاحتلال الكبير وسواء كانوا في المخيمات التي هي قلاع وحصون أم كانوا على مقاعد الدرس والتعليم في المدارس والمعاهد والجامعات يسامون سوء العذاب في قلوب كبيرة وصدور عامرة بالايمان وان كل واحد منهم في قلب كل عربي صادق بالايمان وفي قلب كل مخلص صادق في الانتماء في الدفاع والنضال حتى تعود الينا عزتنا وكرامتنا وشرفنا وما دامت القدس والأقصى وسائر المقدسات، وجميع الأراضي المحتلة في أسر الأعداء يعيشون فيها فسادا ويمعنون في تغيير معالمها وتشويه اثارها ومظاهر حضارتها.

والى كل المناضلين والمجاهدين على اختلاف مواقعهم في الوطن المحتل وفي المخيمات وايضا وجدوا شركنا وحياتنا واعتزازنا بصمودهم وكفاحهم، واننا معهم صامدون وعلى درب النضال سائرون لا نلين ولا نستكين مهما طال الزمان وكثرت المصاعب والمتاعب وان دولة الباطل مهما امتد زمانها فأمرها الى زوال، ودولة الحق الى

وأخيراً أتلو قول الله تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون» ١٠٥ التوبة
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

قيام الساعة ما دام النضال هدفنا والدفاع عن الشرف والكرامة مسيرتنا متضامنين مع
جميع قوى الخير والتحرر في العالم وبصورة خاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية لا
نصغي الى التهديدات على اختلاف اساليبها وأنواعها لأننا أمام خطر كبير يهدد وجودنا
وحضارتنا وكياننا وعقيدتنا ولا يقبل بذلك عربي أو مسلم صادق الايمان والانتماء.

ونحن في خضم الاحداث المتوالية في فلسطين وما حولها من الأرض التي باركها
الله لا يسعنا أن نغض الطرف عن حدث عظيم حل فينا ومن حولنا، ويؤثر على قضيتنا
ومقدساتنا وله التأثير الكبير على تحرير القدس وسائر المقدسات الا وهو الحرب العراقية
- الايرانية التي أصبحت في سنتها السابعة وهي تحرق الأخضر واليابس تزهق فيها
ارواح بريئة وتدمر فيها الأملاك والأموال والحضارات وتتسع أخطارها حتى وصلت الى
حد لا يجوز السكوت عليه، ولا تجاهل ما قد ينتج عنه أو يصل اليه مما يفرض علينا
جميعا العمل الجدي المتواصل على ضرورة وقفها ونحن من موقفنا هذا ندرك ما تهدف
اليه الامبريالية والاستعمار والصهيونية من توسيع شققتها والقضاء على امكانات وقدرة
الفريقين حتى يصبح العرب والمسلمون في حالة لا يستطيعون فيها العون والمساعدة في
تحرير القدس ومقدساتها. ولا انقاذ فلسطين والعمل على تحريرها، ولا خيار لهم الا
التسليم للعدو الصهيوني ومن يسير في فلكه.

وما دام العراق الشقيق بلسان رئيسه أعلن عن استعداده لقبول أية وساطة أو
تحكيم سواء كان اسلاميا أو دوليا، فالموقف يقضى بالعمل على اقناع الجانب الايراني من
أجل الاستجابة لنداء العقل والاسلام والحوار، حتى تقف الحرب ويعود كل الى حدوده
قبل العدوان، ثم يجري الحوار برعاية الأمم المتحدة او رعاية الأمانة العامة للمؤتمر
الاسلامي او أية وساطة أخرى يتفق عليها، لأن استمرار الحرب والتدمير دون مبرر أو
سبب معقول أمر لا يرتضيه الاسلام ولا يقنع به عقل سليم ولا يتفق مع رعاية حقوق
الانسان وعلى كل من يمد ايران بأية اسلحة ان يتوقف عن امدادها لها.

ولهذا كله يجب المبادرة الى عقد مؤتمر القمة العربية لمعالجة هذا الموقف واتخاذ
ما يقتضيه واجب الأخوة والعلاقة العربية، ومعالجة جميع المشاكل ووجوه الخلافات على
الساحة العربية، وتذليل كل الصعاب التي تحول دون ذلك.

ولا يسعنا في ختام كلمتنا الا أن نشيد بموقف الشعب الجزائري الشقيق على
اختلاف مواقعه على كرم ضيافته وحسن وفادته وما تحمل في سبيل عقد مجلسنا من
تضحيات، وكل هذا يعتبر المثل العملي في معاملة الثوار للثوار، والأشقاء للأشقاء، فأوجه
الشكر والتحية لكل فرد أو قبيل أو جماعة حتى تطرق باب كل بيت جزائري، ويشعر
بالاعتزاز لهذا الموقف النبيل الذي اسداه اليهم والينا سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد.

كلمة سيادة الأخ ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

أخي سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد
أخواني رؤساء الوفود الشقيقة والصديقة
أخي سيادة الأمين العام للمؤتمر الإسلامي
أخي سيادة الأمين العام للجامعة العربية
أخي الأمين العام للحزب اليمني الديمقراطي
أخواني ورفاق دربي الأمناء العامون لمنظماتنا الفلسطينية، اخواني ضيوف
مؤتمرنا الأشقاء والأصدقاء
أخواني أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

باسم أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين باسم مهد المسيح ومسرى النبي
محمد صلى الله عليه وسلم نفتتح دورة مجلسنا الوطني دورة الوحدة الوطنية دورة
صمود المخيمات، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تمثل قلاعاً لشعبنا الفلسطيني
باسم هذه المخيمات نفتتح هذه الدورة باسم شعبنا الصامد في أرضنا المحتلة أمام
الاحتلال أمام الارهاب الصهيوني ليقولوا للعالم أجمع أن هذه الأرض أرض فلسطين
ستبقى عربية عربية عربية....

يا أخي الرئيس يا أيها الثائر يا أيها المجاهد دائماً وأبداً عندما تسد المسالك
وتتعاظم المصاعب أمام المسيرة الفلسطينية نراك أمامنا شعبك شعب المليون ونصف
المليون شهيد نراك أمامنا تماماً كما قال عمر سارية عندما واجه المازق يا سارية الجبل
الجبل الجبل وأنا قلت لأخواني يا اخواني الشاذلي بن جديد الجزائر الجزائر الجزائر
نعم دائماً تحتضن الجزائر كما احتضنت دائماً مجلسنا الوطني الفلسطيني في الظروف
الصعبة والأوقات المصيرية التي تمر بها الثورة الفلسطينية فشكراً يا أخي الرئيس
شكراً وللشعب الجزائري شكراً من أعماق أعماق أرضنا المحتلة من القدس من أولى
القبليتين وثالث الحرمين الى الثوار في الجزائر البطلة من ثوار فلسطين الى ثوار الجزائر،
من أحرار فلسطين الى أحرار الجزائر عهداً عهداً عهداً عهداً الى الثوار الى الثوار الى الأحرار الى

الأحرار... تمر في المسيرة أن نستمر في الدرب درب النضال درب الجهاد على قلب
جل واحد من خ... هذه الوحدة الوطنية الفلسطينية التي رعتها حتى انعقد مجلسنا
الطني الفلسطيني فشكرا لك يا أخي الرئيس لك من كل الثوار والشعب ومناضلي
فأه طير وشكرا كذلك الى أخي الرئيس معمر القذافي الذي وضع ثقلا كبيرا من أجل
إنجاح هذا الحوار الفلسطيني وشكرا الى الأصدقاء والأشقاء في أمتنا العربية والى
أصدقائنا جميعا الذين وقفوا معنا وسهروا معنا وناضلوا معنا من أجل انعقاد مجلسنا
الوطني وفي مقدمتهم الصديق الكبير الاتحاد السوفييتي بقيادة رفيقنا وصديقنا
جورباتشوف، نعم يا اخواني ماذا يمكن أن أعطي لهذه المرأة المحاصرة في الرشيدية التي
انهالت عليها مدافع وقنابل الاسرائيليين أمس، الا أن أقول لها أن الوحدة الوطنية
الفلسطينية طريقكم وسبيلكم الى الخلاص هي الطريق الى فلسطين حتى يرتفع علم
الثورة الفلسطينية علم الأمة العربية فوق أسوار القدس وفوق مآذن القدس ماذا أقول
لهؤلاء الطلاب؟ في جامعة الأزهر وفي غزة في جامعة النجاح في نابلس في جامعة بيرزيت في
جامعة الخليل في جامعة القدس في جامعة بيت لحم يتصدون اليوم مع كل شعبهم عمالا
وفلاحين رجالا ونساء وأطفالا الذين يتصدون الى الهجمة الامبريالية الصهيونية الى
الدبابات الاسرائيلية بصدورهم العارية الا أن أقول لهم العهد هو العهد لن تلقى
البندقية الفلسطينية حتى نصل الى فلسطين كل فلسطين نعم يا اخواني نعم في هذا
الزمن العربي الصعب ولا أريد أن أقول الزمن العربي الرديء لن يكون رديئا وفيه أحرار
وشرفاء هذه الأمة العربية ولذلك في هذا الزمن العربي الصعب في زمن يحاولون فيه أن
يركعوا ارادة هذه الأمة وأحرارها ولكنها لن تركع ولكن هذه الأمة قررت أن تكتب
تاريخها بأحرف من نور ونار بأحرف من دم للتاريخ، ان هذه الأرض العربية كلها جزء لا
يتجزأ وان ارادتها واحدة لا تتجزأ وانه اذا اشتكى منها عضو تداعى له سائر الجسد
بالسهر والحصى، يا اخواني في هذا الزمن العربي الصعب مطلوب منا أن نكون على قلب
رجل واحد وليس من قبيل الصدف هذه الغارة الجوية استخفافا بالأمة العربية على ليبيا
الشقيقة، لو لم تكن هذه الأمة العربية تمر بهذا الظرف الصعب ما كان يمكن أن تقوم
الطائرات الاسرائيلية بمعاونة من الأسطول السادس الأمريكي لتقصف منظمة التحرير
الفلسطينية لتضرب تونس التي احتضنت الثورة الفلسطينية ما يمكن أن يحدث هذا لولا
الفرقة العربية ما يمكن أن يحدث هذا لولا الفرقة العربية.

وهذا الجيش العراقي يقاتل سبع سنوات دفاعا عن البوابة الشرقية للأمة العربية
ما لم يكن هنالك مشكلة في الأمة العربية ولذلك فأنني من موقعي هنا كما قل أخي الرئيس
الشاذلي بن جديد نتوجه الى الأخوة في ايران أن توافق لايقاف هذه الحرب العراقية
الايرانية، سبع سنوات بركان كفى هذه الحرب كفى هذه الحرب من أجل أن نتوجه هذه
البنادق كل البنادق الى فلسطين الى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لتحريرها

لاستخلاصها من براثن الصهيونية والاستعمار أقول هذا الكلام في هذه الاوقات الصعبة
ولكننا ندرك أنه بالرغم من صعوبة الظروف التي نمر بها كأمة عربية وكثورة فلسطينية
ولكننا سنحافظ على التماس مع هذا العدو الاسرائيلي سنحافظ على حماس الغد مع
هذا العدو الاسرائيلي حتى نسجل انتصار ثورتنا ولا يبقى هذا تحد أي ظرف من
الظروف، اننا لا نقاتل من أجل القتال ولكننا نقاتل من أجل اقرار حل ١٩٤٨ وشامل في
منطقتنا يقوم على أساس الحقوق المشروعة الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في
العودة وتقرير المصير، وانشاء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف
عاصمتها القدس الشريف أقول هذا الكلام اخوانا نحن مع المؤتمر الدولي الذي دعت
اليه المجموعات الدولية كلها أقر في مؤتمر دول عدم الانحياز في هراري ومؤتمر القمة
الاسلامية في الكويت وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة وصدرت المبادرة بهذا المؤتمر من
خلال زيارة الرئيس ميثران الى الرفيق جورباتشوف فعندما أصدرنا أول مبادرة من
أجل اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر ثم هذا الموقف الصديق من الصين الصديقة التي
تقف مع الشعب الفلسطيني بكل صلابه وبكل قوة وكذلك ولأول مرة تصدر المجموعة
الأوروبية والسوق الأوروبية يصدر القرار فيها من أجل مؤتمر دولي وعلى أساس بيان
فيينا الذي يقول بتقرير المصير للشعب الفلسطيني وباشتراك منظمة التحرير
الفلسطينية ولذلك كان القرار العربي بالموافقة على مؤتمر القمة العربية التي تحضره
وتشارك فيه الخمسة الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكذلك تشارك فيه جميع
أطراف النزاع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ولذلك
نحن لا نقاتل من أجل القتال ولكن نقاتل من أجل سلام عادل ولكن من أجل دولة فلسطين
يرفرف علمها على القدس من أجل السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. يا
أخي الرئيس الشاذلي بن جديد مرة أخرى باسم كل المعاناة وباسم كل العذاب لشعبنا
أقول لك مرة أخرى شكراً وشكراً وأقول من مجلسنا هذا باسم اخواني الامناء العاملين
للثورة الفلسطينية العربية ناضلوا نضالا كبيرا من أجل أن يلتئم مجلسنا الفلسطيني
هذا أقول لهم أقول باسمهم لهذا الشعب المناضل المكافح الصامد في المخيمات، أقول لهم
معا وسويا جنبا الى جنب حتى القدس حتى فلسطين أقول لهم أن موعدنا الصبح أوليس
الصبح بقرب يرونها بعيدة ونراها قريبة وانا لصادقون ليدخلوا المسجد كما دخلوه أول
مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا (٧/الاسراء) ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم
بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقا في التوراة والانجيل
والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز
العظيم (١١١/التوبة) «صدق الله العظيم» وانها لثورة حتى النصر حتى النصر حتى
النصر...

**كلمة معالي السيد / شريف الدين بير زاده
الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي**

فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد : -

فانه ليشرفني أن أشارك اليوم اخواني قادة الشعب الفلسطيني المناضل
اجتماعهم هذا، على أرض الجهاد، ارض الجزائر الثورة التي رفع ابناءؤها المناضلون
سلاحهم من أجل حريتهم ومن أجل كرامتهم ومن أجل استقلالهم، فرووا كل حبة تراب
فيها بدمائهم الزكية، فكانت ثورة المليون شهيد، وكانت جزائر الحرية والكرامة، جزائر
السيادة والاستقلال.

فتحية الى شعب الجزائر العظيم الذي سطر في تاريخ الامة الاسلامية ویدماء
الشهداء من أبطاله أروع صفحات التضحية والفداء.

ويشرفني أن أوجه تحية اكلبار واجلال لفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وواحد من أبرز قادة الامة الاسلامية، الذي
استطاع بحكمته وبعد نظره أن يحتل مركزا مرموقا في المحافل الدولية، بصفته قائدا من
الذين شهد لهم الجميع بمواقف الشجاعة وبالوفاء الملتزم بقضايا امته الاسلامية
وبخاصة قضية فلسطين والقدس الشريف.

واذ احبيك يا فخامة الرئيس فانني أبتهل الى العلي القدير أن يسدد خطاك حتى
تواصل أداء رسالتك لما فيه خير الامة الاسلامية وخير قضيتها الاساسية قضية فلسطين
والقدس الشريف.

أيها الاخوة،

في أغسطس ١٩٦٩، وعلى أثر قيام العدو الصهيوني باحراق المسجد الاقصى
المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، تداعى قادة الدول الاسلامية الى انشاء
منظمة المؤتمر الاسلامي قصد رص الصفوف وتوحيد الجهود للذود عن المقدسات
الاسلامية والوقوف مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لاسترداد أرضه
المغتصبة وتحريرها من الصهاينة الغزاة.

وقد اعتبرت المؤتمرات الاسلامية، على مختلف مستوياتها، القضية الفلسطينية
قضية المسلمين الاولى، وتحرير المسجد الاقصى. المبارك وفلسطين التي باركها الله، واجبا
على المسلمين أجمعين. ومن هنا كان قرار الجهاد من أجل فلسطين، وكانت قرارات الدعم
والتأييد للقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية.

وفي هذا المجال فان منظمة المؤتمر الاسلامي قد بذلت وما تزال تبذل جهدا كبيرا
من أجل تعبئة الطاقات السياسية والدبلوماسية للامة الاسلامية، وكذلك من أجل كسب
تأييد المجتمع الدولي لحل عادل وشامل ودائم لهذه القضية المقدسة، اننا نشعر بالاعتزاز
للنجاح السياسي الكبير الذي حققته المقاومة الفلسطينية والامة الاسلامية على الصعيد
الدولي، لان الرأي العام العالمي أصبح اليوم يساند الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني
كما أن المجموعة الدولية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها. الممثل الشرعي
والوحيد للشعب الفلسطيني وبحقها في المشاركة على قدم المساواة في كل الجهود الرامية
الى ايجاد تسوية لقضية فلسطين والنزاع في الشرق الاوسط، وفيما عدا الولايات المتحدة
الاميركية، فان كل الدول العظمى والاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء بمنظمة الامم
المتحدة تساند حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد أكدت موقفها المبدئي هذا
مرارا وتكرارا من خلال القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة
وحركة عدم الانحياز ومختلف المنظمات الدولية.

صحيح ايها الاخوة ان اصدقاءكم ساعدوكم في تحقيق هذه الانجازات، الا أن
اقتناعي الاساسي بأن العامل الرئيسي في تحقيق هذه الانجازات هو الشعب الفلسطيني
نفسه بارادته النضالية التي لا تقهر، هذا الشعب الذي صمم على مواجهة اعنى
الصعاب، وعلى خوض صراع لا يلين من أجل قضيته العادلة لقد تواصل نضال الشعب
الفلسطيني في الارض المحتلة وخارجها، ففي الارض المحتلة، وقف الفلسطينيون

صامدين بشجاعة لا نظير لها يقاومون حرب الابد التي يمارسها ضدهم العدو
الصهيوني من خلال سياساته الارهابية والوحشية وفي لبنان يقاتل الفلسطينيون في
شاتيلا وبرج البراجنة قتالا مستميتا دفاعا عن قضيتهم ووجودهم. ان بطولتهم وحبهم
للسهادة في سبيل حقهم أضاء مشعل الحرية الذي لن ينطفئ. أما المفكرون
الفلسطينيون فانهم يجوبون مختلف أنحاء العالم ليشرحوا الضمير الانساني بمعاناة
شعب حرم من حقوقه الانسانية الاساسية. وهنا لا بد من القول ان العدوان الرهيب
والحصار الطويل والفظائع والمجازر التي ارتكبت مؤخرا ضد المخيمات الفلسطينية في
بيروت وكل أنحاء لبنان، ألمت وأغاضت الدول الاسلامية والعالم بأسره. لقد احدث هذا
الحصار جروحا عميقة في قلوبنا، لانه أدى الى موت العديد من الابرياء العزل جوعا، بما
في ذلك الشيوخ والنساء والاطفال.

ونحن في منظمة المؤتمر الاسلامي استنكرنا وأدنا هذه الاعتداءات الوحشية
وحذرنا من استمرارها، ونبهنا الى أن هذه الاعتداءات تتزامن مع الاعتداءات
الصهيونية المباشرة على الشعب الفلسطيني في المخيمات نفسها، وقد أصدر مؤتمر القمة
الاسلامي الخامس الذي انعقد في يناير الماضي في مدينة الكويت قرارات التأييد والدعم
الكامل للشعب الفلسطيني الصامد في مخيماته واتخذ قرارا واضحا دعا فيه الى الوقف
الفوري لكل اشكال الاعتداءات ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ورفع الحصار عنها.
أيها الاخوة،

ان العدو الصهيوني يقاومكم على عدة جبهات وبأقنعة مختلفة، وهو يريد من ذلك
أن يشتت جهودكم ويفرق صفكم ليسهل عليه تحقيق أهدافه في القضاء عليكم وتصفية
قضيتكم، وهنا أود أن أقول ان تماسك جبهتكم الداخلية كفيلا بتحطيم كل المؤامرات
التي تحاك ضدكم، وهي في الوقت نفسه القاعدة الارتكازية التي تنطلقون منها لتحقيق
النصر.

فعزيزوا جبهتكم الداخلية، وامتدوا أواصر وحدتكم الوطنية وكونوا دائما صفوفوا
مترابطة خلف قيادتكم، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وضمن أطرها. وحافظوا على
قراركم السياسي المستقل المستند على حقكم في الكفاح حتى تحرروا الارض وتقيموا
دولتكم الفلسطينية المستقلة.

أيها الاخوة،

ان مؤتمر القمة الاسلامي الخامس قد أكد في قراراته الموقف الاسلامي بشأن
قضية فلسطين والشرق الاوسط ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع في هذه المنطقة،
وان السلام العادل والشامل لا يمكن ان يقوم الا على أساس انسحاب العدو الصهيوني

الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

ودعا المؤتمر المذكور الى العمل الجاد والمتواصل لتنفيذ خطة السلام العربية وأكد ضرورة عقد مبكر للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبشكل متكافئ.

أيها الاخوة،

اننا في منظمة المؤتمر الاسلامي اذ نحرص على المشاركة في أعمال مجلسكم الموقر، واذ نحیی أبناء الشعب الفلسطيني المقاتل الصامد في وجه العدو الصهيوني وعملائه، فاننا نحیی روح التضحية والفداء التي يحث عليها ديننا الاسلامي الحنيف، يوم انطلق نبينا محمد عليه الصلاة والسلام لينشر الاسلام ويثبت دعائم الحق.

فتحية صادقة مخصصة الى كل المقاتلين الفلسطينيين الصامدين في الارض المحتلة ومخيمات لبنان، وتحية للشهداء الابطال الذين قضوا من أجل فلسطين. وتحية الى الاسرى المعتقلين في سجون العدو، تحية الى كل شعب فلسطين. تحية الى الاخ القائد ياسر عرفات.

ومعا وسويا الى النصر باذن الله،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة

سيادة الأخ الشاذلي القليبي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أيها الاخوة،

في ربوع هذا البلد المناضل الذي قدمت ثورته ملحمة من اروع ما سجله كفاح الشعوب، دفاعا عن حقه في تقرير مصيره، وتأكيدا لهويته العربية، ينعقد مجلسكم للمرة الثانية، تحية للجهود الدؤوبة التي بذلتها الجزائر، رئيسا وقيادة، للمساهمة في صيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وايماننا، من خلال تجربتها التاريخية المجيدة، فان الوحدة هي الشرط الاول لانتصار الثورة الفلسطينية.

أيها الاخوة، قادة نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والكرامة والشرف، تتوجه اليكم جماهير الامة العربية بالتهنئة الحارة لنجاحكم في عقد مجلسكم الوطني، وتتطلع الى تهاني اخرى تقدمها اليكم، بعد ايام قليلة، ان شاء الله، بنجاح هذا اللقاء التاريخي الهام.

أيها الاخوة،

ان الصراع الذي تخوضونه هو صراع فرض على الامة كلها، في كفاحها من أجل حريتها وكرامتها، وفي سبيل مستقبلها الوحدوي.

ولذلك يجب علينا التأكيد، دوما، ان قضية فلسطين هي مسؤولية عربية، بقدر ما هي شأن فلسطيني، وان صراع امتنا مع اسرائيل انما هو صراع بين القومية العربية والهيمنة الصهيونية، وان الشعب الفلسطيني يحتل في هذا الصراع المواقع الامامية، متكاتفاً مع اشقائه في المواجهة، مسنوداً من قبل سائر ابناء الامة العربية.

وفي ضوء هذا الوعي القومي لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي، تأتي المسؤوليات العربية الاساسية:

وتتمثل الاولى في واجب الاسهام الجاد في تعزيز الكفاح الفلسطيني، لدعم قدرة

المنظمة على خوض المعركة. واداء رسالتها كاملة، فلسطينيا وعربيا ودوليا، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

والمسؤولية العربية الثانية تتمثل في واجب الاسهام في اعادة اللحمة بين منظمة التحرير ودول مواجهة، لبناء قوة قادرة على خوض الصراع.

اما المسؤولية الثالثة فتقتضي حسم الخلافات العربية، لانها تعطل كل عمل عربي مشترك، في سبيل القضية.

وكما ترون حضرات الاخوان، فان الموقف يقتضي اجتماعا عربيا على مستوى القمة، في اسرع الاجال، ولنجاح اعمالكم اهمية بالغة في تمهيد الطريق لاجتماع القادة العرب.

واعبارا لذلك، فان مجلسكم مدعو الى وضع معالم واضحة على طريق المستقبل، مستندا الى وحدة الصف الفلسطيني وداعيا الى تضافر الجهود العربية كافة، من أجل دعم كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الثابتة، في اطار حل يضمن استرجاع الاراضي العربية المغتصبة، وصيانة كرامة الامة، وسيادتها على اراضيها، واستقلال مصيرها.

ايها الاخوة،

للوصل الى تجسيد هذه الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، صادق مؤتمر القمة على خطة سلام تركز على مبادئ الشرعية الدولية وتمثل توافقا داخل البيت العربي.

اما الآلية لتحقيق هذه الخطة، فقد يكون من الخيارات المتاحة عقد مؤتمر دولي للسلام. وقد بحث هذا الاحتمال اثناء الدورة الاخيرة لمجلس الجامعة، واتخذ بشأنه توجه مبدئي، انتظارا لضبط موقف نهائي من قبل مؤتمر القمة. ويمكن تلخيص التوجه المبدئي في النقاط التالية:

- ان يكون المؤتمر اطارا ذا جدوى حقيقية في ضمان توجه التسوية نحو احترام المبادئ التي تقوم عليها الشرعية الدولية.

- ان يضع المؤتمر في الاعتبار ان قضية الشرق الاوسط تقوم على محورين متلازمين: حقوق الشعب الفلسطيني كشعب، لا كمجموعة لاجئين، وعودة الاراضي العربية المحتلة الى اصحابها.

ايها الاخوة،

ان ما ظهر على الساحة الدولية من مبادرات تتعلق بالمؤتمر الدولي للسلام لا يسمح

بالتفائل، خاصة ان الموقف الاسرائيلي لا يزال محكوما بثوابت متحجرة لا تتغير في جوهرها بتغير الحزب الحاكم.

فمن الواضح ان الحزبين الحاكمين في اسرائيل يرفضان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، كما يرفض كل منهما فكرة الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة.

ويرفض كلا الحزبين كذلك الاعتراف بمنظمة التحرير التي اختارها الشعب الفلسطيني ممثلا شرعيا وحيدا له، ويصران على استبعادها من عملية السلام.

وبهذه المواقف الراضية، تؤكد اسرائيل حقيقة ثابتة: وهي انها لا تزال مصررة على ضم الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧، اضافة الى الاستيلاء على اجزاء حيوية من جنوب لبنان والجولان وطابا.

ولا بد من التشهير بالموقف الاسرائيلي وفضح مناوراته الرامية الى ايهام العالم بأن أمن اسرائيل لا يضمنه السلام وفق الشرعية الدولية، في الوقت الذي تعمل فيه اسرائيل على تنفيذ سياسة الامر الواقع الذي يصنعه التوسع بالقوة على حساب الاقطار المجاورة وعلى تعزيز تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة، بالاسلحة التقليدية، مضافة اليها القوة النووية، لضمان الهيمنة الصهيونية على المنطقة بأسرها.

حضرات الاخوان،

لا بد أن نعلن هنا ان للولايات المتحدة ولدول المجموعة الاوروبية في هذه القضية مسؤولية مؤكدة، ان هذه الدول تملك من وسائل الضغط ما يمكنها من القيام بدور فعال لفرض احترام الشرعية الدولية. ولئن كان البيان الاوروبي الاخير مشجعا، فاننا نتطلع من قبل دول المجموعة الاوروبية الى تحرك عملي يجسد النوايا الطيبة التي يتضمنها بيان بروكسل وبيان البندقية.

اما الاتحاد السوفياتي، فنحن نقدر اكبر التقدير ما يساهم به في تدعيم الحق العربي، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ونتوقع منه بذل المزيد من الجهود لادراج قضية الصراع العربي الاسرائيلي وضرورة ايجاد حل مشرف له، في مقدمة شروط الوفاق بين الدولتين العظيمين.

كما انه لا بد ان نقول هنا ان للامم المتحدة بمختلف اجهزتها مسؤولية بارزة تتمثل في واجب تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف، وتتمثل ايضا في ضرورة التحرك لدفع عجلة السلام، وجعل المترددين من الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن يعون وعيا متناميا مسؤولياتهم التاريخية، تجاه القضية

الفلسطينية وقضية السلام في الشرق الاوسط.

والذي يجب اعادته الى اذهان المسؤولين عن هذه الدول المترددة هو ان اسرائيل انشأتها الدول الكبرى. لذلك فان من واجب الدول الكبرى ان تضطلع بمسؤولياتها في دفع مسيرة السلام نحو تسوية تهدف الى فرض احترام المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي، والتي بدون احترامها تنخرم الاسس التي تضمن حماية الامن والسلام الدوليين.

ايها الاخوة.

انتم اعلم الناس ان، مع كل هذه الاعتبارات التي كنا بصددنا، بل قبلها، وبالاولوية المطلقة، المسؤولية تبقى فلسطينية وعربية، في معركتنا ضد الصهيونية.

فوحدة الصف الفلسطيني هي القوة الاساسية في خدمة القضية الفلسطينية. ووحدة دولنا امام الهيمنة الاسرائيلية هي السلاح الأول.

وانتم اصحاب قضية مقدسة، وأهل كفاح من اجل الحرية. والكفاح في سبيل الحرية انبل الاعمال الانسانية، مطلقا.

وقد اقمتم الدليل على وعيكم لهذه الحقيقة، وسجلتم انتصارات مجيدة، على صعيدي الكفاح المسلح والنضال السياسي.

وحققتم ما لم تستطعه اية حركة تحريرية قبلكم: وهو الحصول على مساندة مائة واربع عشرة دولة تعترف بمنظمتكم، وتدعم جهادكم، وتقر بعدالة قضيتكم. واصبح لمنظمتكم الحق في حضور اشغال المنتظم الدولي، كما اصبح لها مقعد في أغلب المحافل الدولية والاقليمية.

ومع الاعتزاز بشرف هذا الكفاح، يجب ان نتذكر دوما ان الكفاح وسيلة، وان الهدف الذي لا ينبغي ان يغيب عن اذهاننا انما هو تجسيم طموح هذا الشعب البطل، الذي يعيش المأساة والتضحية المتواصلة منذ بداية هذا القرن.

ومن هنا تأتي ضرورة توجيه جهودنا الى التغلب على الواقع الذي فرضه العدو، وتغييره في اتجاه فرض الحقوق الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف.

ولقد اصطدمت شعوب قبلكم بهذه الجدلية الرهيبة التي هي صراع بين المطلق كما نصبوا اليه، وضرورة توخي المدخل الى الهدف المنشود.

ولكن هذا الصراع الذي اعرف انه يقض مضاجعكم جميعا، معشر المناضلين الاحرار، لا بد من حسمه، لان ذلك من واجبات النضال الذي وظيفته تنزيل المطلق الى

حيز الواقع، وتذليل كل العقبات امام ارادة الحرية والكرامة.

هذه منزلة حركات التحرير كافة، وهي قدر مشترك بينها، دون استثناء، وفي مقدمتها الحركة المجيدة التي أفضت الى تحرير الجزائر، بلد المليون شهيد، وانقذته من مخالب استعمار استيطاني وحضاري، نعم، هو يختلف جوهريا عما منيت به فلسطين، ولكنه ايضا يشبهه من نواح متعددة.

ومن حقكم ان لا يقول لكم اي كان: هذا ما ينبغي عمله، وهذا ما يجب اجتنابه، وهذه هي السبيل الموصلة.

مسؤولية التفكير والاختيار مسؤولية فلسطينية، اولا واساسا، ثم هي، من هنالك، عربية قومية.

ومهما يكن القرار الذي تقدمون عليه، فقوته من قوة الوفاق الذي يستند اليه، ومن قدرتكم على تحويل الكفاح لاعلاء قضية مقدسة، الى كفاح لجعل شعب فذ يمارس بالفعل حقوقه الوطنية المقدسة.

ويراود هذا الشعب اليوم امل فياض بان يكون انعقاد المجلس الوطني الخطوة الاولى الحاسمة على طريق النصر.

ايها الاخوة،

ان العالم - المتعاطف منه مع قضايانا العربية وغير المتعاطف - تتجه انظاره اليوم الى اعمالكم، يتابع ما يقال، ويقيم ما يتخذ من مواقف.

وبقدر ما يتطلع الصديق الى ما تقدمونه اليه من افكار ومشاريع يستطيع الوقوف جانبا ومؤازرتها وتأييدها، فان العدو يتربص، ليلتقط اية كلمة يتسلل من خلالها للتشكيك في نوايانا، او القدح في مصداقيتنا.

وانني ان اقف امام هذه النخبة الممتازة من ابناء امتنا، اشعر، بثقة وايمان، اننا على ابواب مرحلة مشرقة من نضال امتنا، وان القرارات التي ستتخذونها ستكون نواة الموقف العربي الموحد.

كما اني اشعر، بثقة وايمان، اننا، انطلاقا من هذه القاعدة الصلبة التي بدأت اليوم بنائها هنا، سنسحق طريقنا الى تضامن عربي متين وثابت يستفيد من تجارب الماضي ونكساته، ويعيدنا الى عمل عربي مشترك فعال لا بديل لنا عنه، في اطار استراتيجية قومية شاملة توزع فيها المسؤوليات، ويلتزم بها جميع الاطراف.

هكذا، وهكذا فقط، نحقق النصر، ونصون الامن، ونبني للمستقبل. وبهذا، وبهذا

فقط، نحشد طاقات شعوبنا، ونوجهها في الطريق الصحيح: طريق الوحدة الفلسطينية والتضامن العربي اللذين بهما معا نحسن استعمال البندقية لتحرير الارض، والدفاع عن الحق، وتحقيق السلام العادل والدائم.

حضرات الاخوة،

ليس من المبالغة الخطابية القول ان مجلسكم ينعقد في ظرف صعب تجتازه القضية الفلسطينية والوطن العربي على حد سواء.

وقد طالت مدة التصدع والشقاق بين رفاق السلاح في صفوف المقاومة الفلسطينية وبين الاشقاء العرب. وطالت أكثر مما يتحملة المواطن الفلسطيني اينما كان، وأكثر مما يتحملة المواطن العربي، من الخليج الى المحيط.

امنيتنا ان نلتقاكم في الدورة القادمة، وقد شرعتم، بوحدة صماء، في بناء مستقبل الدولة الفلسطينية الحرة العريضة، في اطار اسرة عربية كاملة الاعضاء متكاملة القوى، متضامنة في السراء، كما ينبغي ان تكون متضامنة حين البأس، متجهة الى كسب الرهان الحضاري الذي من خلاله نبني كرامة امتنا، وسلامة هويتها، ومنعة اراضيها، في لبنان والجزلان، وفي فلسطين والعراق، وفي مصر العريضة علينا جميعا.

جلسة العضوية والنصاب

بعد أن تأكدت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني من اكتمال النصاب القانوني وذلك لحضور اكثر من ثلثي الأعضاء. وأخذ المجلس علما بأسماء الأعضاء الذين فارقوا الحياة ما بين الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة وهم -

- ١ . الشهيد فهد القواسمي
- ٢ - الشهيد أسعد عكة
- ٣ - الشهيد العميد جمال سعيد
- ٤ - الشهيد العميد جمعة مصباح الجملة
- ٥ - الشهيد العميد منذر أبو غزالة
- ٦ - الشهيد العميد محمد دغمان
- ٧ - الشهيدة رقية الحوري.

كما أبلغ الأخ رئيس اللجنة التنفيذية المجلس بأن لجنة العضوية المشكلة حسب النظام الخاص بها في الدورة السادسة عشرة قد اجتمعت لدراسة ضم اعضاء جدد للمجلس حسب ما تتطلبه المصلحة العامة وانها سترفع الأمر الى المجلس فور الفراغ من ذلك.

اقرار جدول الأعمال

عرضت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني جدول الأعمال التالي:-

١. جلسة الافتتاح

- آيات من الذكر الحكيم
- وقوف دقيقة واحدة تقرأ فيها الفاتحة على أرواح الشهداء.
- تفضل سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد/ رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري بحضوره جلسة الافتتاح الى نهايتها
- كلمة سماحة الشيخ عبد الحميد السائح/ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.
- كلمة سيادة الأخ ياسر عرفات/ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- كلمة سيادة الأخ شريف الدين بيرزادة/ امين عام منظمة المؤتمر الاسلامي
- كلمة سيادة الأخ الشاذلي القليبي/ امين عام جامعة الدول العربية.
- استراحة

٢. النصاب

- ٣. تلاوة تقرير المجلس الوطني الفلسطيني
- ٤. تلاوة تقرير الدائرة السياسية
- ٥. تلاوة تقرير الصندوق القومي الفلسطيني
- ٦. الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان
- ٧. الوضع في داخل الوطن المحتل
- ٨. مناقشة عامة.
- ٩. تشكيل اللجان
- ١٠. توصيات اللجان
- ١١. استكمال اللجنة التنفيذية
- ١٢. البيان السياسي الختامي.

١- العضوية

عرضت لجنة العضوية المشكلة من اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس الوطني الفلسطيني انها ناقشت موضوع اضافة اعضاء جدد الى المجلس الوطني الفلسطيني ورفعت الى المجلس توصياتها باضافة عدد من المستقلين وعدد عن الحزب الشيوعي الفلسطيني وعدد ثالث من العسكريين.

وقد تمت الموافقة على قبول الاعضاء الجدد فرداً فرداً، وذلك حسب النظام الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيل لجنة العضوية، وذلك في الدورة السادسة عشرة التي عقدت في الجزائر من ١٤-٢٢/٢/١٩٨٢ المنشور في كتاب المنظمة عن دورة صمود بيروت، دورة الشهيد سعد صايل، وحسب العرف الذي جرى عليه العمل في الدورات السابقة، وبذلك يكون الاعضاء التالية اسماؤهم قد اضيفوا الى المجلس الوطني الفلسطيني وهم :-

- | | |
|-----------------------------------|--|
| ١- العقيد فؤاد الشوبكي (أبو حازم) | ١ - عبد الرحمن الحوراني |
| ١٩- العقيد عمر نوفل (ممدوح) | ٢ - عبد الله أبو عزة |
| ٢٠- المقدم جمعة غالي | ٣ - جمال حسن عايش |
| ٢١- المقدم معين الطاهر | ٤ - أحمد اسماعيل نجم |
| ٢٢- المقدم زهير اللحام | ٥ - فيصل حوراني |
| ٢٣- مصطفى عيسى (أبو فراس) | ٦ - شوقي ارملی |
| ٢٤- خالد عبد الرحيم | ٧ - غازي السعدي |
| ٢٥- محمود العالول | ٨ - منير شفيق |
| ٢٦- محمود أبو هنطش | ٩ - منذر الدجاني |
| ٢٧- سعيد صالح | ١٠- مشهور سلامة |
| ٢٨- يوسف المقدح | ١١- عبد المنعم حياتلة |
| ٢٩- شحادة غنام | ١٢- عبلة طه |
| ٣٠- سميح سلامة خليل | ١٣- ميادة بامية |
| ٣١- رسمية عودة | ١٤- مريم الأطرش |
| ٣٢- محمد عبد العال | ١٥- عبد الغني هلولو |
| ٣٣- طلعت يعقوب | ١٦- عدنان حمد (اتحاد معلمين) |
| ٣٤- رشاد أبو شاوور | ١٧- العقيد داوود مراغة (أبو أحمد فؤاد) |

٣٥- نعيم الأشهب
٣٦- عبد الرحمن عوض الله

٣٧- د. وليد مصطفى
٣٨- محمود شقير
٣٩- داوود عريقات
٤٠- مازن الحسيني

تقرير رئاسة

المجلس الوطني الفلسطيني عن نشاطاته بين الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة

حضرات الأعضاء حضرات الضيوف والأخوة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حرمنا منا على القيام بالمهام المطلوبة من المجلس الوطني، وسعياً إلى تتين العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات والمؤسسات العالمية، التي يمكن الاستفادة من تأييدها ونشاطاتها قمنا منذ عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشرة في عمان، بالنشاطات التي أستأذنكم بعرض موجز لها فيما يلي، لتتبينوا حقيقة ما كان يقوم به هذا المجلس، الذي ينطق باسمكم، وتعتزون بانتسابكم إليه، باعتباره المؤسسة الشرعية العليا التي ترسم سياسة المنظمة وتضع المنهج الذي تسير عليه مؤسساتها الشرعية الأخرى وفقاً لأهداف الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات وتوجيهات المجالس الوطنية المتعاقبة والمجالس المركزية.

ولا بد أننا نلاحظ جميعاً ما أصاب المنظمة بعد سنة ١٩٨٢، وخروج بيروت نتيجة اجتهادات شتى مختلفة الاتجاهات وما أدت إليه تلك الحالة المؤسفة من أوضاع لا تسر المخلصين، وتبهج نفوس الأعداء والمخذلين، ومن هنا ندرك أهمية هذه الدورة، وأهمية ما سبقها من لقاءات بين الأخوة المناضلين والامناء العاممين التي أدت إلى جمع الصف ولم الشمل وتعزيز الوحدة الوطنية على أسس متينة نرجو أن لا تهتز قواعدها، وان لا تنحرف عن مسارها، وأن لا نجعل من الخلاف في وجهات النظر والاجتهاد سبباً للاختلاف في المسيرة وأن نلجأ في جميع الأحوال لمؤسساتنا الشرعية، لتكون هي الحكم فيما يجد من أمور تحتمل أكثر من وجه واحد، وننفذ ما تقتضيه المشورة الحكيمة والديمقراطية السليمة، وأن نثبت عملياً في جميع الأحوال ادراكنا للمؤامرات التي يحيكها اعداؤنا، وأهدافها وأبعادها، فنعمل على رد خطط الأعداء ومقاصدهم في نحورهم ومقابلة تحديهم لنا برص صفوفنا، واسدال الستار على أي اختلاف يطرأ بيننا ليكون في اطار الشرعية، ومؤسساتها، فذلك اجدى لنا جميعاً، وأحكم في صيانة وحدتنا، والحفاظ على جوهر مسيرتنا، والبعد عن أن يستفيد اعداؤنا من خلافاتنا، خصوصاً اننا متفقون على مقاومة الاحتلال الصهيوني، وتوجيه البندقية إليه، ما دام لا يخضع للمنطق ولم يسلم بحقوقنا

في فلسطين- ويراوغ مراوغة الثعلب- وأن لا نستسلم لمخططات أعدائنا، التي لا تعيد
الينا أوطاننا ولا تحفظ لنا حقوقنا وسيادتنا عليها.
أوجه النشاطات المختلفة :

١ - النشاط السياسي على مستوى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

استجابة للقرار الأول من مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة
عشرة حول تعزيز الوحدة الوطنية بغية استمرار ثورة شعبنا وضمان استقلاله... الخ
بذل المجلس جهده بجميع الوسائل الممكنة والمتاحة لمناشدة الجميع التجاوب مع
الوحدة الشعبية في الوطن المحتل التي تجلت بالمقاومة البطولية، من أطفالنا وشبابنا
الذين كانوا يقاومون الدبابات بأحجارهم وصدورهم، ووقفوا صفاً واحداً في مقاومة
الاحتلال، على اختلاف انتماءاتهم التليمية، ثم الوقفة البطولية المثالية من سكان
المخيمات، وصرف النظر عن كل الاندلاءات، الا الانتماء الى - عضيتهم وحماية
ثورتهم والالتفاف حول منظماتهم، وأخيراً في المجلس المركزي الذي عقد في بغداد، والذي
ناشد أعضاء المجلس، وغير أعضاء المجلس للمبادرة للعمل الجدي على تعزيز الوحدة
الوطنية الفلسطينية درءاً للأخطار التي تحيق بقضيتنا وثورتنا مما جعل عدداً من
الأخوة المخلصين للتجاوب بتشكيل لجنة خاصة للعمل على تحقيق ذلك، وقد مارست
صلاحياتها التي وضعتها لنفسها استلهاماً من مناقشة المجلس المركزي وفتح الحوار
على مصراعيه دون شرط أو قيد، وقد نالت من المجلس المساندة المادية والمعنوية وقد
قطعت أشواطاً في سبيل تأدية مهمتها، غير أن مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد للقيام
بهذه المهمة مشكوراً جمد جهودها ووصلت جهود سيادة الرئيس وجهود سائر الأخوة
من الرؤساء والمخلصين الى ما رأيناه بأعيننا وسمعناه بأذاننا مما أثلج صدورنا بجمع
الشمل وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، فالى جميع الذين ساهموا بهذه المهمة
الجليلة والى الذين استجابوا للمساعي الحميدة المخصصة شكرنا وتقديرنا وتحياتنا.

٢ - النشاط السياسي على مستوى المشاركات في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والعربية

- أ - شارك المجلس الوطني في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الرابعة
والسبعين والخامسة والسبعين والسادسة والسبعين.
- ب - شارك في الاجتماع الذي انعقد في الرباط وفي إطار الحوار البرلماني العربي
الأوروبي.
- ج - وشارك أيضاً في اجتماعات الحوار البرلماني العربي الافريقي الذي عقد في داكار

عاصمة السبعال

د - شارك في مؤتمر الحوار البرلماني العربي الذي عقد في الرباط

هـ - وعلى صعيد اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي شارك المجلس أيضاً في :-

أ - اجتماعات الدورة الخامسة عشرة التي عقدت في عدن من ٢٦ - ٢٨
١٩٨٥/١/م

ب - كما شارك في اجتماعات الدورة السادسة عشر في الدار البيضاء التي عقدت في
بغداد من ١٦ - ١٧/١١/١٩٨٥م

ج - وشارك في اجتماعات الدورة السابعة عشرة التي عقدت في عمان في الفترة
من ١٠ - ١٣/٣/١٩٨٦م والتي أدت الى انتقال رئاسة المجلس الى معالي
الأخ عاكف الفايز رئيس مجلس النواب الأردني.

د - وشارك كذلك بالمؤتمر الرابع للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في عمان
بعد انتهاء أعمال الدورة السابعة عشرة للاتحاد البرلماني العربي مباشرة.

والمشاركة في كل ما ذكر تكون بوفد يمثل المجلس وقد أساهم بنفسه اذا سمحت
ظروفي وقد ساهم في بعضها نائب رئيس المجلس السيد سليم الزعنون والسيد خالد
الحسن رئيس لجنة الشؤون البرلمانية للمجلس وعضو المنظمة في البلد الذي يعقد فيه
الاجتماع، وفي كل تلك الاجتماعات عملت الوفود على اظهار طبيعة القضية الفلسطينية
وما أحاط بها من مؤامرات ومحاولات لطمس حقيقتها وتصفية ثورتها، وابراز ما عانى
ويعاني الشعب الفلسطيني خصوصاً في المناطق المحتلة، وفي المخيمات في لبنان وكان
يتقدم بمشاورات قرارات تنال الموافقة في أغلب الأحيان من الأشقاء العرب والأصدقاء
المسلمين وغير المسلمين، مما سبب كسب انصار لقضيتنا ونفت الأنظار لطبيعة التحديات
التي توجه ضدها.

٣ . النشاط السياسي على مستوى الزيارات واللقاءات والمساهمات :-

عندما كانت الدعوة توجه للمجلس او لوفد عنه كان التمثيل يشمل وفدا يضم
الرئيس واخرين قدر الامكان ويكون رئيس لجنة الشؤون البرلمانية في المجلس رئيساً
للفد او من ينوب عنه، اذا لم يتمكن رئيس المجلس من الحضور، وما اذا كانت الدعوة
موجهة لرئيس المجلس فقد كان يتوجه بنفسه، كما يتبين فيما يلي :-

أ - زار الرئيس دولة قطر في الفترة من ٤ - ٨/٣/١٩٨٥ م بدعوة رسمية من سعادة رئيس المجلس الوطني هناك، وقد قابل سمور رئيس الدولة، وكبار المسؤولين، وكان لهذه الزيارة مجال واسع لشرح وجهة النظر الفلسطينية في الأحداث المستجدة كما كان التجاوب كبيراً من سمور رئيس الدولة ومعه رئيس المجلس الوطني وزملاؤه.

ب - شارك الرئيس في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط بتاريخ ٧ - ٨/٨/١٩٨٥

ج - كما زار اسبانيا بدعوة من رئيسة الحزب الاشتراكي الاسباني والتقى خلال مدة الزيارة بكبار المسؤولين في اسبانيا وبعض الشخصيات من ذوي الفعاليات الرسمية والشعبية من المعارضين والموالين، وشرح تطورات القضية الفلسطينية وطلب مزيداً من التأييد في المجال الدولي وسائر المجالات، وكان ذلك كله بحضور مندوب المنظمة في مدريد وكان هذا في الفترة ١ - ١٢/١٢/١٩٨٥ م وفد وجدنا تجاوبا وتفهما لقضيتنا وظروفها، واستعدادا لمساندتنا في جميع المجالات.

د - زار الرئيس دولة الكويت بدعوة من رئيس مجلس النواب الكويتي للمشاركة في احتفالات الكويت الشقيق بعيدها الوطني، «ذكرى استقلالها» بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٦ م، وكان لهذه الزيارة اثر واضح في التضامن العربي، خصوصا بين المنظمة ودولة الكويت.

هـ - زار الرئيس رومانيا مع وفد مؤلف من السيدة عصام عبد الهادي رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية والسيد عبد اللطيف عثمان، والدكتور عبد العزيز الحاج أحمد عضوي المجلس، وذلك بدعوة رسمية من رئيس الجمعية الوطنية الرومانية بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٦ م وقد قوبل الوفد في جميع المجالات بمنتهى الاحترام والرعاية مما شهد بالمركز الرفيع الذي تحتله، الثورة والقضية الفلسطينية وقد قابل الوفد الرئيس تشاوشيسكو بحضور ممثل المنظمة وقد جرى البحث طويلا في الشؤون الفلسطينية، وتعرض الرئيس الى الحاجة الدولية لقبول القرار ٢٤٢، وقد شرحنا له أسباب تحفظنا على ذلك القرار بعيدا عن سائر القرارات الدولية وأوضحنا له أن هذا القرار وحده لا يصلح قاعدة لحل قضيتنا الفلسطينية لأنه لا يعالج قضية الشعب الفلسطيني، وأنه ينبغي للجوء الى مؤتمر دولي فاعل تحضره الدول الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، بالاضافة للدول ذات العلاقة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واقترح بالاضافة لذلك ان يحضر المؤتمر جميع أعضاء مجلس

الأمن، ولم نمانع في ذلك، وقد ساهم في الحديث اعضاء الوفد، ومع أنه خصص لاجتماعنا نصف ساعة فقد دام الاجتماع ساعة كاملة لأهميته وشموله، وقد اذيع كل ذلك بمختلف وسائل الاعلام الرومانية من تلفزيون وصحف وغيرها.

و - شارك الرئيس في الندوة الدولية لوقف الحرب العراقية - الايرانية التي عقدت في عمان من ٢٥ - ٢٧/٢٧ اذار ١٩٨٦ نظرا للحاجة الماسة لوقف تلك الحرب المدمرة، وانقاذ الانفس والأموال من الأضرار الفادحة، ومنع المزيد من التدهور في العلاقات العربية والاسلامية، خصوصا بين دولتين مسلمتين، يرجى مساعدتهما وعونهما في تحرير القدس وسائر فلسطين.

ز - وشارك ايضا في مؤتمر القمة الاسلامية الذي عقد في الكويت بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٧ م ضمن وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة القائد العام أبي عمار

ح - زار الرئيس الاتحاد السوفييتي في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في باكو عاصمة ازربيجان بدعوة من شيخ الاسلام الله شكور، رئيس الادارة الدينية لمسلمي ما وراء القفقاز بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٦ م بقصد الدعوة للسلام، وكان للقضية الفلسطينية، نصيب وافر من التأييد والمساندة الواضحة خصوصا بالنسبة للقدس ومقدساتها، وقد ألقى الرئيس في المؤتمر كلمة أوضح فيها ظروف القضية الفلسطينية وما يعانيه الشعب الفلسطيني من مظالم وتحديات وحرمان كما أوضح ما يعنيه السلام العادل الذي يمكن قبوله وهو الذي يؤمن حقوق الشعب الفلسطيني واقامة دولته على تراب وطنه الفلسطيني، ويتمكن فيها من استعمال حقه في تقرير مصيره، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيثما وجد وان المشاريع التي يتحدث عنها لا تعدو أن تكون استسلاما للامبريالية والاستعمار والصهيونية العالمية، مما لا يمكن قبوله أو الرضا به

ط - كما زار الرئيس الاتحاد السوفييتي، بدعوة من رئيس الادارة الدينية المذكور، لمؤتمر عقد في موسكو ضم مختلف الأديان، من ١٤ - ١٦/٢/١٩٨٧ م بغرض مقاومة الاستمرار في صنع آلات الحرب النووية وحرب النجوم، حماية للبشرية من الخطر الرهيب، وكان لمساهمتنا اثر واضح في مساندة الفكرة، مع توضيح وجهة النظر الفلسطينية في هذا المجال.

وقد التقى الرئيس في اثناء هذه الزيارات بالعديد من سفراء الدول العربية، والصديقة، وكان في كل هذه المجالات يشرح ويوضح الموقف الفلسطيني من عدم الانصياع للمشاريع التي تطرح، وهي لا تتضمن حماية للحق الفلسطيني، ولا

تعني حرصا على الثورة والقضية الفلسطينية.

٤. النشاط السياسي على مستوى المقابلات

أما الوفود التي زارت المجلس الوطني واجتمع بها الرئيس وحده، أو مع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء المجلس الوطني حيثما أمكن ذلك، فهي كالآتي:-

أ - التقى الرئيس بوفد من حزب المحافظين البريطاني قبل زيارة هذا الوفد الأرض المحتلة، وبعد الزيارة للوطن المحتل كان اللقاء بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٦ م وقد احتفينا به. بناء على توصية ممثلنا في لندن وأقيم على شرفه حفل عشاء حضره بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، وبعض أعضاء المجلس الوطني، وجرت مداولات من شأنها خدمة القضية وثورتها.

ب - التقى الرئيس بالسيد شارل سان برورئيس اللجنة التنفيذية الفرنسية للسلام بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٦ م في مقر المجلس في عمان، وقد وجه رئيس الوفد دعوة رسمية لرئيس المجلس لزيارة فرنسا باسم الحركة الديغولية.

ج - التقى الرئيس برئيس بلدية غلاسكووفد مرافق له وزار هذا الوفد بدعوة من مدير مكتب م. ت. ف في لندن وكان ذلك بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٧، وقد حضر اللقاء بعض أعضاء اللجنة التنفيذية وبعض أعضاء المجلس الوطني، وكان هذا اللقاء مناسبة لتوضيح رأي منظمة التحرير الفلسطينية من موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمؤتمر الدولي، وموقفها من عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

د - وأخيرا، التقى رئيس المجلس بأعضاء الوفد البرلماني الأوروبي لجمعية التعاون البرلماني الأوروبي- العربي، بتاريخ ١/٤/١٩٨٧ م، بعد أن زار الوفد فلسطين المحتلة وتحقق آثار المعاناة التي يعانيها الشعب الفلسطيني من اسرائيل، ونتيجة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية في مسانبتها على باطلها، وكان هذا اللقاء غنيا بما أثير فيه من مواضيع ذات علاقة وثقى بالقضية ومستقبلها، والاحتمالات الممكنة، فيما لو عقد المؤتمر الدولي، اولم يعقد.

٥ - النشاط السياسي على مستوى مكتب الرئاسة واجتماع أعضاء المجلس

أ - لقد اجتمع مكتب الرئاسة في عمان، وفي بغداد، للمداولة فيما هو من صلاحياته، وقد اتخذ القرارات الاجرائية المناسبة

ب - شارك مكتب الرئاسة مع اللجنة التنفيذية في عدة اجتماعات مشتركة.

ج - اجتمع أعضاء المجلس الوطني الموجودون في عمان عدة مرات، حضر بعضها القائد العام، وتدارسوا الشؤون الفلسطينية وما استجد على ساحتها، وموضوع المخيمات الفلسطينية في لبنان وما ينبغي اتخاذه من اجراء.

٦ - اما النشاط على مستوى اللجان

فقد عقدت اللجان التابعة للمجلس عدة اجتماعات كما يتضح فيما يلي:-

١ - لجنة تقصي الحقائق

- أ - عقدت اجتماعا في عمان بتاريخ ٦/٧/١٩٨٥ م
ب - عقدت اجتماعا آخر في عمان بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٥ م
ج - عقدت بعض الاجتماعات الأخرى خارج الأردن

٢ - لجنة المراقبة والمحاسبة

- أ - عقدت اجتماعا في تونس بتاريخ ٢/٤/١٩٨٥ م
ب - عقدت اجتماعا آخر في تونس بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٥ م
ج - عقدت اجتماعا ثالثا في تونس بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٦ م
د - ثم عقدت اجتماعا لها في القاهرة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٦ م

٣ - اللجنة القانونية:

- أ - عقدت اجتماعا في تونس من ٣١/٣ - ٤/٤/١٩٨٥ م
ب - عقدت اجتماعا اخر في تونس بتاريخ ٢٨ - ٢٩/٦/١٩٨٥ م
ج - عقدت اجتماعا ثالثا في مقر المجلس الوطني في عمان بتاريخ ٨/٢/١٩٨٦ م
ومع أن اللجان كانت على اتصال برئيس المجلس شفويا وتحريرا، الا أنه حتى اعداد هذا التقرير لم يتلق المجلس تقارير عن منجزاتها أو مراحل عملها، وقد وصلني اخيرا بعض التقارير من بعض اللجان وخصوصا لجنة المراقبة والمحاسبة وبعد دراستها ستتخذ الاجراءات اللازمة بالنسبة لمحتوياتها ومضامينها اذا لم تكن قد اتخذت من قبل.

٤ - لجنة الشؤون البرلمانية

لا بد من الاشارة الى أن رئيس اللجنة السيد خالد الحسن كان على اتصال مستمر مع رئيس المجلس فيما يتعلق بأعماله واختيار الوفد الذي يتكون منه من يمثل المجلس في المؤتمرات المشار اليها، وقد تلقينا بعض التقارير عن بعض نشاطاتها.

٥ - النشاط على المستوى الوثائقي والاعلامي

أ - بعد الانتهاء من دورة المجلس الوطني السابعة عشرة التي عقدت في عمان ووثق المجلس محاضر جلسات تلك الدورة، وأصدر عنها كتابين، تضمننا ما اتخذ في تلك الدورة من قرارات ونشاطات، ومعظم الكلمات التي تليت فيها من قبل الوفود.

والشخصيات العربية والدولية خصوصا كلمة جلالة الملك الحسين التي افتتح فيها المؤتمر، وخطاب جلالة بتهنئته لي أثر انتخابي لرئاسة المجلس وجوابي لجلالته.

ب - اصدر المجلس كتابا ثالثا، عن الدورة الخامسة عشرة للاتحاد البرلماني العربي، التي عقدت في عدن وما اتخذ فيها من قرارات وتوصيات.

ج - كان قسم الاعلام في المجلس يصدر نشرة اسبوعية عن النشاطات التي يقوم بها المجلس خلال فترات معينة والوضع السياسي الفلسطيني، وكانت توزع على الأعضاء بالبريد او بأية وسيلة أخرى.

د - كان قسم الاعلام في المجلس يوالي متابعة التصريحات الاعلامية والصحفية واللقاءات المتعلقة بنشاطات المجلس او رئيسته ليختار بعضها لتدوينه في النشرة، مع أخبار المخيمات الفلسطينية والمعاناة في الوطن المحتل، ومظاهر التحدي من شبابنا في الوطن المحتل أو في المخيمات.

ومع أن تلك النشرة قد توقفت لأسباب لا يد لنا فيها فقد أعدنا نشرها وصدورها على نطاق محدود، لتجديد الصلة بين الاعضاء ومؤسستهم الشرعية العليا.

٨ - النشاط على المستوى الثقافي

أنشأ المجلس مكتبة خاصة، تبرع الرئيس بالقسم الأكبر من كتبها، اضافة الى بعض الكتب التي تم شراؤها، وتضم هذه المكتبة مئات الكتب في مواضيع متعددة، القسم الأكبر منها عن القضية الفلسطينية. او عن فلسطين وتاريخها، أو عن القدس ومقدساتها وأهميتها في الاسلام وفيها بعض الكتب الدينية والثقافية الأخرى وكتب أخرى أدبية. اضافة للعديد من المجالات المتنوعة - من فكرية وأدبية وعلمية وقد جرى احصاء موجوداتها، ومسؤول اللجان هو المختص بالاشراف على المكتبة، وهو في سبيل تبويب محتوياتها وترقيمها على وجه يسهل اطلاع من يريد الاستفادة منها.

٩ - النشاط على مستوى التضامن العربي

مع أن المجلس بوفوده، وجميع نشاطاته وتحركاته يستهدف الوحدة الفلسطينية أولا، لتمكين الثورة من الاستمرار في النضال المسلح وغير المسلح. فانه لا يستغني ولا يستبعد التضامن العربي، مع الأشقاء الذين يتجلى في مساندتهم لثورتنا وقضيتنا ماديا ومعنويا في جميع المجالات والذي تتطلب منهم المزيد حتى تتحقق آمالنا وآمالهم بإزالة الاحتلال والقضاء على الهيمنة والغطرسة، ومع أن العلاقة بين الشعب الفلسطيني والشعب العربي في أي اقليم من الأقاليم العربية علاقة ود واخاء غير أن العلاقة بين الشعب الفلسطيني والشعب الأردني علاقة متميزة تاريخية، تتطلب المزيد من المتلاحم، للاستمرار في ميادين النضال حتى يتحقق تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس المحررة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وحينئذ ترتفع هاماتنا جميعا بالمجد والاعتزاز وترفع رايات السلام والأمان والاطمئنان، وما ذلك على الله، والمجاهدين والمخلصين بعزير «انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله، ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون». (١٥/ الحجرات)

واني اکتفي بهذا القدر من النشاطات، راجيا من الله سبحانه أن يحوطنا بتوفيقه ويمدنا بعونه، انه سميع مجيب.

والله ولي التوفيق،،،

١٤ شعبان ١٤٠٧هـ

و١٢/٤/١٩٨٧م

الشيخ عبد الحميد السائح
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تقرير الدائرة السياسية

أيها الاخوة أعضاء المجلس الوطني،

سنحاول اليوم، أن نقرأ بأناة وتؤدة وايجاز صفحة من صفحات نضالنا المعاصر، ونستقرىء التجربة التي مررنا بها خلال دورتين متعاقبتين للمجلس الوطني، بكل ما في هذه الفترة من كفاح بطولي مشرق، ومعاناة مرّة صعبة. وانجاز تحقق أو خطأ وقع، لعلنا نصل بصدده الى النتيجة المرجوة من عقد هذا المجلس بعيدا عن المجاملة والاطراء أو الاتهام وتسجيل المواقف. فمعالم التجربة ناصعة أمامنا. ولكن لا بد أن نستعين بكل رأي في هذا المجلس بروح أخوية ورفاقية تبعث الأمل والرجاء في توجيهكم جميعا لتعزيز أو اصر الوحدة الوطنية في هذا اللقاء التاريخي لأعضاء المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة.

كثيرا ما توضع النتائج بعد التحليل، ونحن نود هنا أن نعلن البشائر بأن القيادة الوطنية الفلسطينية تحس بالفرح والتفاؤل بعد أن مرت الثورة الفلسطينية بأصعب مراحلها وأقساها، يوم أن وقف الأخ ولولحظة واحدة ينشر الرصاص على أخ له في المخيم الصامد، بنهر البارد والبدراوي، وبالرغم من العوامل الخارجية التي دفعت الى مواقع الخطأ والخطيئة، ولكن كلنا كفرنا عن خطايانا، يوم أن توحدت بنادقنا في الدفاع عن النفس في مخيم البطولة والفداء مخيم شاتيلا.

عفوا أيها الاخوة، فنحن لا نود نبش الماضي بتفاصيله، ولكن لا بد لنا أن نمر عليه لنأخذ العبرة والدرس ولنعلم الاجيال القادمة أننا ولو مرّة واحدة وقفنا أمام النفس ننقدها بصراحة ونقول، اننا نعترف.

أيها الاخوة، ان يذهب دم الشهداء هدرا، فقد وقع الشهيد علي أبو طوق ورفاقه الابطال وثيقة الصمود والقرار المستقل، وغابوا بأجسادهم لتعيش أجيالنا في هدوء وسكينة...

نعم، لقد انتهت والى الأبد أشكال الوصاية والحماية والاحتواء وأصبح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي صانع القرار بنفسه دون تدخل خارجي. وارتسمت على الساحة الدولية مقولة ناصعة، ان السلام في المنطقة لا يمكن ان يتحقق حتى يسترد الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير حقوقه

الوطنية المشروعة في تقرير المصير وبناء دولته الفلسطينية الحرة المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني، وعودته الى دياره.

لقد فشلت كل المحاولات والمؤامرات الامبريالية والصهيونية لطمس معالم الشخصية الوطنية الفلسطينية أو المساس بها وترسخت لدى الرأي العام العالمي حقوق الشعب الفلسطيني ووحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية له. كما اتسع الاعتراف بالمنظمة كقائدة لنضاله العادل، وغدت منظمة التحرير الفلسطينية، نبراسا يحتذى به بعد هذا الصمود البطولي لشعبنا داخل الأرض المحتلة وخارجها.

ويجدد بنا الآن أيها الاخوة أعضاء المجلس الوطني أن نستعرض بايجاز تطور الأحداث خلال العامين الماضيين والأبعاد السياسية التي خلفتها على مجمل أوضاع شعبنا ومستقبله، فنستهل عرضنا بتحديد ملامح الواقع الحالي والقوى المؤثرة فيه لعلنا نعطي صورة واضحة للاوضاع السياسية وتقلباتها والتي فرضت نفسها على عملنا اليومي في هذه المرحلة.

الساحة الفلسطينية:

فعل الصعيد الفلسطيني كانت الفترة بين الدورتين السابقة والحالية فترة معاناة وطنية، بسبب توزعنا في بلدان عديدة وابتعاد أخوة لنا بفصائلهم عن مواقعهم الطبيعية في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها العاملة. كما أحدثت حركة الانقسام لفترة وجيزة واقعا شادا في العلاقات الفلسطينية ساعدت في تكريه بعض الأوساط العربية والدولية. وكان ابتعاد الاخوة الآخرين قد زاد من الجفوة والتردد، وانعكست آثار هذه الظواهر على الوحدة الوطنية ومسيرتها. وان كانت هذه الظاهرة لم تدم طويلا يوم أن بدأ الحوار بين الفصائل الفلسطينية التي توصلت الى اتفاق عدن والجزائر. ولكن يبدو أن الظروف للعودة الى المنظمة الأم لم تنضج في ذلك التاريخ لسبب أو لآخر، وهذا ما أثر على سمعة الثورة الفلسطينية وصورتها في الأوساط العربية والدولية. لقد أدى هذا الحال المؤقت الى توليد قناعات عربية ودولية في كثير من الاحيان بأن المسيرة الفلسطينية بدأت تتعثر، وان استمر هذا الحال فان منظمة التحرير لا بد آيلة الى التصدع والانقسام، ولكن هذا القصد الذي كانت تروجه الأوساط المعادية وتعمل على الوصول اليه، ما فتىء أن اضمحل وانهار أمام الضمير الوطني الفلسطيني الذي يحكم علاقاتنا وسلوكنا في الساحة الفلسطينية بالرغم من الابتعاد والتشتت.

لقد رفضت فصائل الثورة الفلسطينية أن تكون هناك بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وتمسكت بالمنظمة كمثل شرعي وحيد، ويجدد بنا أن ننوه بالثناء على الدول الشقيقة والصديقة التي أسهمت في جمع الشمل الفلسطيني ودفعت معنا بالتوجه نحو وحدة الفصائل الفلسطينية في اطار منظمة التحرير.

وكان الشعب الفلسطيني يقف موحدا في هذه المحنة فالتحمت صفوفه ولم تتصدع، بالرغم من وجود ظواهر محدودة هنا وهناك تحاول أن تصور موقف الجماهير الفلسطينية على غير حقيقتها.

ان الثورة الفلسطينية التي تعتمد الحوار الديمقراطي قد مرت في ظروف مشابهة، بعد أن تسلمت فصائلها منظمة التحرير وقيادتها، ولكنها بالرغم من وجود بعض الخلافات في الرأي والتوجه قد أسهمت كلها في صنع الميثاق الوطني وأقرته بالاجماع، كما أنها في دورة المجلس الوطني السادسة عشرة اتخذت قرارات بالاجماع حول مختلف القضايا المطروحة آنذاك في مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٣. وبالرغم من الابتعاد كان الحوار الوطني بين فصائل المقاومة يمتد وينقطع من فترة لأخرى، الى أن جاءت حرب المخيمات وأدرك الجميع أن شعبنا الفلسطيني يتعرض لمحنة كبرى فاتحدت البنادق على أرض المعركة دفاعا عن النفس والتقت فصائل المقاومة في حوار طويل ومتواصل عززته التجربة القاسية. وقد توج هذا الحوار بالنجاح وبهذا اللقاء للمجلس الوطني على أرض الجزائر البطلة.

حرب المخيمات

لقد مرت مخيماتنا الفلسطينية خلال العامين الماضيين بتجربة اليمه وقاسية. فلم يكن العدو الصهيوني هو المعتدي الوحيد بل كانت هذه المرة أطراف عربية حليفة في الماضي تشن أشرس هجمة مسلحة على هذه المخيمات الصامدة.

لقد طرحت هذه المحنة القاسية أزمة عميقة سلطت أضواءها على ما يجري من تحول دراماتيكي خطير في موقف حلفاء الأمم من شعبنا كما أنها أبرزت الخلل الواضح في العلاقات الفلسطينية السورية.

ومن جهة أخرى فان المحنة قد منحت الفرصة للعدو الاسرائيلي للمضي في مخططاته ضد شعبنا من خلال أدوات محلية. بل ان الاعتداءات التي شنها في الفترة الماضية قد تزامنت مع التصعيد الذي كانت تتعرض له هذه المخيمات من قبل هذه الأدوات. واذا كان هدف العداوة الاسرائيلية غير خاف على أحد فلقد بدا واضحا أن العدوان المستمر على مخيماتنا التي تشنه حركة أمل ومن يقف وراءها كان يستهدف ما يلي:

- ١ - زعزعة الوجود الفلسطيني البشري في لبنان للوصول به الى حالات البعثرة والتشريد والتمزق، من خلال القصف والحصار والتجويع.
- ٢ - اجهاض الحالة الثورية لهذا الوجود الفلسطيني والحيلولة دون انخراطه الى جانب الحركة الوطنية والتقدمية في لبنان، في مقاومتها الباسلة للاحتلال الاسرائيلي.

٣ - بث الفرقة والانقسام في الساحة الفلسطينية ودفعها للاقتتال لضعافها واسقاط البندقية الفلسطينية.

٤ - تحريض واستعداد الجماهير والقوى الوطنية اللبنانية ضد الوجود الفلسطيني وقيادته الشرعية تمهيدا للتخلص من هذا الوجود.

٥ - استخدام حرب المخيمات ورقة ضاغطة على القيادة الفلسطينية لارباكها وخلق البدائل لها.

٦ - اظهار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمظهر العاجز عن رعاية المصالح الحيوية لهذه المخيمات وحمائيتها كي تهتز الثقة بها رغبة في دفعها الى الاستسلام للمخططات التي تنفذ على الأرض.

وبالرغم من ظروف الشتات والبعد الجغرافي فقد بادرت قيادة المنظمة بفصائلها الى النهوض بمسؤولياتها لضمان توفير الحماية الذاتية لهذه المخيمات واحباط خطط الفرقة والانقسام والاقتتال الداخلي.

ان صمود مخيماتنا هذه الشهور الطويلة على ما كان يكتنفها من محن وكوارث بالاضافة الى ما عكسه الوضع الفلسطيني العظيم للفصائل المقاتلة من وحدة على أرض المعركة قد أحببنا هذه المخططات وأفشلها.

وفي الوقت الذي حرصنا فيه على تعزيز الوحدة الوطنية استنفرتنا كل الجهود والطاقت والمسعى الخيرة الأخرى لوقف هذا العدوان بالوسائل السياسية والدبلوماسية عبر العمل العربي المشترك والوساطات الصديقة وغيرها من المنابر والمحافل الدولية.

ان استثناء هذه الأزمة والمضي بها هذه المدة الطويلة من الزمن كان دليلا على عدم احراز تقدم ملموس في هذا المضمار، مع الأسف، بسبب اصرار وتعنت الاطراف المعتدية.

وهكذا لم يكن أمامنا من خيار الا الصمود البطولي في المخيمات والاستمرار في طرق كل الابواب واغتنام كل الفرص المتاحة لكسر هذا الحصار ووضع حد له. فعلى مدى هاذين العامين الميريين دعونا الى عقد أربع دورات طارئة لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزاري للتوصل الى اتفاقات وتحركات عربية ضاغطة للحيلولة دون استمرار هذه المأساة والتخفيف من آثارها. فشكلت لجنة سباعية عربية وزارية برئاسة سيادة الأخ وزير خارجية الجزائر الشقيقة والأمين العام لجامعة الدول العربية، قامت بجهود مشكورة وتحركت نحو دمشق وبيروت للعمل على حل هذه الازمة وقد توصلت الى مشروع اتفاق وافقنا عليه «نصه في الملحق» والتزمنا بتنفيذه ولم تلتزم الاطراف الأخرى وماطلت واستمرت بعدوانها على المخيمات.

ان استمرار هذه المأساة قد هز الوجدان العالمي فأدانت هذه الاعتداءات معظم دول العالم والأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى. وقدمت بعض الدول مساعدات مختلفة للتخفيف من ويلات هذه المأساة.

وشكل العمل العربي المشترك من خلال وزراء الخارجية العرب في شهر مارس لهذا العام في تونس خطوة جديدة للتحرك العربي حيث أكد على استمرار لجنة المخيمات الوزارية برئاسة صاحب السمو وزير خارجية المملكة العربية السعودية. ودعاها الى الاستمرار في انجاز مهامها المنوطة بها، وقد أفلحت في تحقيق بعض الانجازات.

اننا نأمل أن تكون هذه الصفحة الدامية والمحنة آخر الصفحات في هذا الملف الاسود، وان تكفل الجهود الخيرة في اعادة الحياة الطبيعية الى المخيمات وتوفير الضمانات لوقف عدوان «أمل» والحيلولة دون تكراره.

ان الصمود الأسطوري الذي وقفته جماهير شعبنا في هذه المخيمات دفاعا عن حقه في الوجود ورد الاعتداءات الوحشية وعدم الاستسلام لمسلسل الحصار والتجويع. وما آل اليه وجود أمل في المنطقة الغربية من كسر لشوكتها بفعل الضربات المتلاحقة على أيدي فصائل الحركة الوطنية التقدمية قد دفع بسوريا الى القاء ثقلها العسكري في الساحة اللبنانية فأعلنت عن دخول عسكري مكثف لقواتها الى بيروت الغربية.

ان من حقنا أن نتساءل بعد أكثر من ستين يوما على هذا التدخل السوري المكثف. ما الذي يبرر دوام الأوضاع الاستثنائية المفروضة على شعبنا في المخيمات وعدم دخول الدواء الى الجراحات النازفة والمأكل والمشرب الى الأطفال الذين يقضون كل يوم من جراء الجوع والجفاف وفقر الدم.

ان التمييز الممارس ضد هؤلاء في تطبيق الخطة الأمنية وعدم شمولها لهم يعطي الدليل على النوايا التي تستهدف هذه المخيمات ولا يعكس اجواء الثقة، ولا يبعث الى الطمأنينة على مصير هؤلاء المحاصرين.

اننا نتوجه بكل اخلاص الى الجهات المعنية لوقف هذه المأساة وفتح صفحة جديدة. ان متطلبات الأمن القومي لم تعد تسمح باستمرار هذه المهزلة، ولقد ان الاوان لكل من يهمه الأمر أن يعي فداحة هذه المحنة والاستغراق فيها. ان الخلاص الوحيد المطروح والممكن هو الخلاص القومي الذي يقضي حماية هذا الوجود الفلسطيني والتوجه بكل البنادر نحو مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب في تأزر وتكاتف بين كل القوى المخلصة والشريفة.

الأرض المحتلة:

يستمر الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا الفلسطينية، ولكن في نفس الوقت تستمر وتتصاعد المقاومة الباسلة لشعبنا الفلسطيني في أرضنا المحتلة في الضفة والقطاع والجليل ويقدم الضحايا في سبيل افشال مخططات العدو ودحر الاحتلال واسترداد حقوقه الوطنية المسلوبة.

فلقد وقف شعبنا وقفة تاريخية مقاوما مشروع الحكم الذاتي وروابط القرى، التي كانت تستهدف خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبالرغم من الممارسات الارهابية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في قتل وتشريد واعتقال وابعاد، فقد ظل هذا الشعب صامدا في كفاحه الوطني على أرضه. مصرا على تصفية الاحتلال واقامة دولته المستقلة، فما أبطال حرب الحجارة الا اصرار من هذا الشعب على ابراز مقاومته الباسلة بكل الوسائل المتاحة له.

لم يكتف العدو الاسرائيلي بممارسته للارهاب، بل قدم الاغراءات لعل هذا الشعب يخضع ويستكين. كمحاولات مشاريع الانعاش الاقتصادي الكاذبة وما هي الا وسائل لاختاد روح المقاومة والكفاح لدى شعبنا الصامد. ولم يكتف العدو الاسرائيلي بهذه الاساليب المفضوحة، فادعى قبوله بأي عون اقتصادي يقدم الى شعبنا من أطراف عربية أو دولية، لعله يكسب ثقة الشعب وينال وده. ولكن طبيعة الاحتلال وشراسته، ظلت هي الوجه القبيح للوجود الاسرائيلي، فمارس ابعاد الوطنيين عن وطنهم وحاول استبدال المنتخبين من رؤساء البلديات ومجالسها، ولكنه لم يجد استجابة أورشى، بل كانت ردة الفعل غضبته وانتفاضته ومقاومته. فعاد ليفرض قبضته الحديدية بالعنف والارهاب فانبرت جماهير شعبنا في الضفة وغزة والجليل تتظاهر وتقاوم هذه الممارسات بأعنف الوسائل.

فانتفاضة يوم الأرض يوم ٣٠ مارس ما زالت مستمرة ومتصاعدة وشاملة، مما شكل مزيدا من القلق والخوف لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وان كان العدو يعمل أحيانا الى استدعاء بعض الشخصيات الوطنية المعروفة، ليدعي قيامه بالحوار معها فان هذه الشخصيات بأجمعها تؤكد في كل مرة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة لنضاله الوطني، وليس لها بديل.

يقوم العدو الاسرائيلي بتخريب الاقتصاد الوطني في الضفة والقطاع عن طريق اغلاق فرص العمل وتضييق مجالات الانتاج وفرض المزيد من الضرائب التعسفية ومصادرة الاراضي بهدف احتواء اقتصاد المناطق المحتلة والحاقيه بالاقتصاد الاسرائيلي.

كما يقوم العدو الاسرائيلي باتباع سياسة منهجية مستمرة في تخريب مناهج التعليم واغلاق الجامعات والمعاهد والمدارس والتدخل المباشر في شؤون التعليم، والاعتداءات المستمرة على الطلبة والاساتذة في حرمت الجامعات كما حدث في جامعة بير زيت والنجاح من أجل تنفيذ سياسة التجهيل وحرمان أبناء شعبنا فرص التعليم والثقافة الوطنية.

أضف الى ذلك الحملات المسعورة التي شنتها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد قيادات النقابات الوطنية واعتقالها واغلاق مقراتها لعلهم يضربون أي شكل منظم للمؤسسات الشعبية الفلسطينية، ولكن بالرغم من كل هذه الممارسات التي قام بها العدو الاسرائيلي، على مدى أربعين عاما في الجليل وعشرين عاما في الضفة والقطاع، فلم يستطع أن ينال من ارادة هذا الشعب واحساسه بوطنيته، وعزمه على استرداد حقوقه الوطنية.

وقد قال بعض المحللين الاجتماعيين في تفسير ظاهرة الارهاب العنصري في الارض المحتلة أن المجتمع الاسرائيلي هذه الايام تملؤه صيحات المتطرفين الاسرائيليين ضد الوطنيين العرب، وقد اشتدت هذه الممارسات وما كانت تشتد لولا الحماية الرسمية الاسرائيلية لها، ولعل مرسوم العفو الذي أصدره هيرتزوج رئيس الكيان الصهيوني بالنسبة لرجال الشين بت الذين اقترفوا جريمة اغتيال الفدائيين الفلسطينيين لدليل على الحماية الرسمية التي تمنحها السلطات الاسرائيلية للحركات العنصرية الارهابية.

ان وصول الحاخام العنصري مايير كاهانا، وزعيمة حركة حاتحيا العنصرية غيئولا كوهين ورافائيل ايتان الى الكنيست يشكل نذيرا باتساع الخطر الشوفيني في اسرائيل.

وفي الآونة الأخيرة قامت حركة سياسية جديدة سميت بالدائرة الوطنية أعلنت هدفها بمواجهة الخطر السكاني العربي في اسرائيل الذي يهدد الطابع اليهودي للمجتمع الاسرائيلي، وتطالب هذه الحركة ابعاد العرب في اسرائيل الى الدول العربية المجاورة.

لا شك أن الحركة الصهيونية بمبادئها وأهدافها هي القاعدة التي تستند اليها هذه الحركات العنصرية البغيضة.

وما اقتحام ما يسمى «امناء جبل الهيكل» لساحة الأقصى بحماية الشرطة الاسرائيلية الا دليل على ذلك.

وتلعب المناهج التربوية والتعليمية في اسرائيل دورا بارزا في تنمية النزاعات العنصرية والمتطرفة لدى الأطفال وتنشئتهم على كراهية المواطن الفلسطيني وتنكر عليه

حقوقه المشروعة، وتشوه حقيقة مقاومته واستبساله فتخلق لدى الاسرائيلي نزعة التطرف والعداء، لأنها تخفي عليه حق هذا الشعب في العيش والحياة. كما أن الأزمات الاقتصادية المتتالية وسياسة الاستيطان والحروب الدائمة التي تغلب على الجوانب المعيشية الأخرى في اسرائيل تنعكس على الوضع الاجتماعي والثقافي والتربوي، لتنمي لديه غريزة العدوان والتطرف.

ولا بد لنا بعد هذه الاشارة الى نمو الحركات العنصرية في اسرائيل الى وجود فئة قليلة تشعر بالقلق والخوف على مصير اسرائيل بعد أن أبرزت هذه الحركات بشكل العنصرية الشوفينية اسرائيل أمام الرأي العام العالمي والغربي بشكل خاص كمجتمع عنصري يشبه نظام جنوب افريقيا بشكل كامل فقد الكثير من العطف الدولي وبدأ السؤال يطرح في الأوساط الغربية عن ماهية اسرائيل وطبيعتها، فتولد لدى هذه القلة في اسرائيل شعور بالخوف من نهايتها. وارتفعت هذه الاصوات بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وان كانت تجد صعوبة وقسوة في شق طريقها في هذا المجتمع الذي تتحكم فيه قيادات ترعرعت في وسط الارهاب وممارسته، كشامير رئيس وزراء اسرائيل، وبيغن من قبله، ومجموعة الليكود والمعزاه بالرغم من اختلاف اللهجات في تنفيذ السياسة الرسمية التي تخلو من أية رغبة في السلام أو ميل للاعتراف بحقوقنا الوطنية المشروعة.

الوحدة الوطنية والحوار الوطني:

نص ميثاق المنظمة على الوحدة الوطنية كهدف استراتيجي للثورة الفلسطينية تسعى لتحقيقه وتعزيزه في كل مراحل النضال الفلسطيني، كما نص أن المنظمة تشكل جبهة وطنية تضم جميع القوى والفصائل والعاملة التي تؤمن بميثاقها وتعمل طبقاً لنصوصه. ولا شك أن هذا الهدف الوطني قد تعرض بين المرحلة والأخرى الى هزات عنيفة كادت تصل الى حد خلق كيان ثنائي. ولكن وقفة الشعب وفصائله الأساسية قد حالت دون الوصول الى هذا المستوى في التباعد والانفصال.

ان الأحداث التي تلت الهجمة الاسرائيلية على لبنان قد اظهرت العمل الفلسطيني بغير مظهره الحقيقي. فكانت محاولات الانشقاق تهدف الى اضعاف الوحدة الوطنية والاطار الثوري الذي يمثلها بل ان هذه المحاولات قد مست المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأوساط الدولية وقد انبرت اجهزة الاعلام الصهيونية والامبريالية ترسم صوراً مشوهة واطعاً مقلوبة للواقع الفلسطيني. وقد أسهمت مع الأسف الشديد، بعض الأوساط القريبة منا في تصدير هذه الصور المشوهة وتسويقها، منطلقاً من ادعاء بوجود خلافات سياسية بين فصائل المقاومة نفسها. ولا يمكن ان ننكر

ان الخلاف والاجتهاد السياسي المتعدد قد ساد الساحة الفلسطينية لفترة من الزمن، ولكن لم يكن الهدف منه في ممارسات الفصائل الوطنية الفلسطينية القسمة والفرز، بل كان الاختلاف في الاجتهاد، وهو تنافس شريف يعطي أولاً النهج الديمقراطي الذي تعمل بموجبه الثورة الفلسطينية، وحرص الفصائل على حماية منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التشكيك بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني وقيادة نضاله العادل. لقد اكدت منظمة التحرير بكل فصائلها نبذها لأي احتكام للسلاح في كل المسائل السياسية ومارست هذه الفكرة وحالت دون وقوع أحداث متعددة كانت تدفع بها القوى المعادية لتمس من سمعة الثورة ومسيرتها التاريخية.

من هنا انطلقت الثورة الفلسطينية تعالج احداث مايو ١٩٨٣، التي كانت تستهدف ضرب العمود الفقري للمنظمة وجرها الى ساحة الاقتتال الداخلي.

وبالرغم من وقوع بعض الأحداث الدامية، كأحداث طرابلس المؤسفة التي تبرأ منها الشعب الفلسطيني ومناضلوه المخلصون، فاننا لا نستطيع ان نقفز عنها لندعي لأنفسنا البراءة والحصانة. فقد اشترك ولو على نطاق محدود نفر ممن ضلوا الطريق وغابت عنهم الحكمة والصدق في اتخاذ القرار المناسب، أمام الضغوط أحياناً وأمام الاغراءات أحياناً أخرى. وليس ذكرنا لهذه الوقائع والأحداث تسجيلاً للموقف بل لناخذ منه العبر والدروس. لتكون هذه الأحداث بكل أسبابها وتفصيلها حافزاً لكل فلسطيني في نضاله اليومي من أجل هذه القضية المقدسة. ولا عجب أن تجلت هذه الوحدة الوطنية الآن، واستفاد الكل من الدروس والعبر الماضية، ووقفت كل البنادق الفلسطينية في اتجاه واحد دفاعاً عن مخيماتنا التي تعرضت الى أقسى محنة في تاريخها المعاصر. وبالرغم من كل هذه الأحداث، فقد جرى حوار وطني عامي ١٩٨٤-١٩٨٥، وقد كان الحوار الفلسطيني مستمراً لتعزيز وحدة الفصائل والحفاظ على الثورة ومسيرتها. وتحقيق اتفاق عدن. الجزائر. فكانت صورة تبعث على التفاؤل والاطمئنان بأن الثورة الفلسطينية محصنة بالوعي العميق والاحساس بالمسؤولية. وجاء المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة ليؤكد استقلال القرار الفلسطيني ورفض كل محاولات الاحتواء والوصاية. ومرت منظمة التحرير الفلسطينية في أدق وأصعب مراحل وجودها. ولكن كان عقد المجلس ضرورة تاريخية حتمية للحفاظ على المنظمة ووحدانية تمثيلها، واعطاء الرأي العام العربي والعالمي الدليل القاطع على تجاوز محنتها. وانها لا يمكن ان تسمح لأي طرف كان بالوصاية عليها أو مس قرارها المستقل.

أن المنظمة قد تخبطت ازمة حادة، فقد وقفت مرة أخرى أمام خيارات صعبة. ان الضغوط السياسية تمارس في كل جانب، والدعم المالي يتناقص كل يوم، والعديد يدفع في المنظمة في اتجاه واحد، وكان علينا أن نختر بين الجمود والحركة، فأخترنا الحركة بكل

ما يحف بها من خواطر، واخترنا التجربة الصعبة والمرة. وكنا واثقين انه باصرار شعبنا وارادته الفولاذية، والتفافه حول المنظمة وقيادتها الوطنية سنجتاز كل حقول الألغام، وستمخر سفينة الثورة عباب البحر بالرغم من كل امواجه العارمة التي كانت تصطدم فيها في مسيرتها الشاقة، لم يكن امام منظمة التحرير الفلسطينية سوى طريق واحد لا بد وأن تسير فيه، فسرنا في هذا الممر. فكان ربابنتها جميعا يمسكون بالدفة من كل جانب فتخطت ثورتنا كل الصعاب بنجاح وافر بالرغم مما ساد الساحة الفلسطينية من نقد واعتراض، حتى امتد الأمر الى قوى شقيقة وصديقة.

كان واضحا أن المنظمة قد خاضت التجربة بنجاح، اكسبها سمعة ومكانة سياسية في الوسط الدولي، واستطاعت ان تسحق ظلال محنة الانشقاق، فتقلصت هذه الظاهرة، وبدأت كثير من معالمها تزول وتمحي، وسرعان ما تنادت فصائل المقاومة مرة أخرى لتلتقي وتتجاوز في وضوح النهار، وعلى مر أي من العالم كله، ولا يمكن لها أن تخفي ان الوحدة الوطنية بمسيرتها الصعبة كانت تلقى مقاومة واعتراضا، وما حرب المخيمات الامثال من الأمثلة على الوقوف امام مسيرة الوحدة الوطنية. ولا يجوز أن نمر في حديثنا دون أن نذكر شقيقتنا الجزائر في وقفها الباسلة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتوجهاتها الوطنية نحو الوحدة كما لا بد أن نشير الى الاتحاد السوفييتي الصديق وبلدان المنظومة الاشتراكية التي بذلت جهدا في هذا الاتجاه.

ولا شك أن الرغبة والوعي العميق لفصائل المقاومة قد شجع كل الأطراف الأخرى للوقوف معنا في دفع مسيرة الوحدة الوطنية الى مرحلة النجاح يوم أن دعى الأخ معمر القذافي كل الفصائل لحوار شامل واسع تتجه فيه جميع الفصائل للمجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة. وقد تلا ذلك لقاءات على أرفع المستويات بين قادة المقاومة الفلسطينية في الجزائر والتي تتوجت باتفاق تام حول المسائل السياسية والتنظيمية والعسكرية.

ان كان هناك من تفصيل حول الوحدة الوطنية فان المناقشة العامة سوف تفتح بابا واسعا لهذه التفاصيل، ومن حقكم جميعا أن تتساءلوا عن كل حرف وكلمة كتبت او صاغتها أقلام الفصائل خلال هذه الفترة الطويلة من عمر الثورة منذ عام ١٩٨٢ الى هذا التاريخ.

ان انجاز الوحدة الوطنية قد مرّ بمخاض عسير، وما زالت بعض الشواهد شاخصة أمام الشعب الفلسطيني، الذي وصل في وعيه الى مستوى قيادته، وما صموده في المخيمات من خلال الدفاع البطولي لأجياله الصاعدة والدعم يتعاظم والانتفاضات المتتالية الشجاعة لأبناء شعبنا في الأرض المحتلة تأييدا لصمود شعبنا في المخيمات وضرب قوات الاحتلال الاسرائيلي الا منار مضيء تعكس تأكيد هذا الوعي الوطني العظيم.

وحتى نحافظ على هذه الوحدة الوطنية ونصونها فلا بد أن نرسخ المبادئ التي تقوم عليها ونؤكدها في نضالنا اليومي وممارساتنا الثورية. فالمشاركة في العمل والقرار هي مبدأ أساسي للديمقراطية والقيادة الجماعية. كما لا بد من الحرص على توطيد العمل من خلال مؤسسات الثورة وهيكلها التنظيمية التي أقرتها المجالس الوطنية في دوراتها المتعاقبة. نعم أننا نعيش اوضاعا استثنائية بحكم التوزيع الجغرافي لتواجدنا على الأرض العربية وفي الشتات، ولكن لا بد ان يحس الجميع بالتكافل والتضامن في العمل والمسؤولية والقيادة. ومع المسؤوليات والواجبات هناك صلاحيات لا بد أن نحرص عليها ونؤكدها في الأطر والمؤسسات وضمن برامج عملنا اليومي. ناهيك عن تأكيد القرارات التي اتخذت في المجالات الأخرى المالية والعسكرية والاعلامية في الحدود التي تسمح بها أوضاعنا الاستثنائية.

الساحة العربية:

أما على الصعيد العربي فقد رسم الخلاف والتعثر خيوطه على هذا الواقع، فعكس اثاره الضارة على القضية الفلسطينية ومسيرتها، وتعثر العمل العربي المشترك وكادت تنحدر المنطقة العربية الى حالة من التمحور والانكماش، وأصيب التضامن العربي بالتصدع وانسحبت اثاره على المجتمع الدولي وعلى الجهود الدولية واهتماماتها بالنسبة لقضية فلسطين والشرق الأوسط، كما أن استمرار الواقع الدامي في لبنان ما زال يشكل جرحا عميقا يستنزف القدرات البشرية ويشكل ساحة قتال لأبناء الخندق الواحد ذوي المصلحة القومية المشتركة.

وما الحرب العراقية-الارمانية الا جرح آخر في الجسد العربي، ويشكل أخطر تهديد للتراب القومي، فقد استمرت بسبب التعنت اليراني سبع سنوات، وعكست اخطارها على المنطقة العربية بأسرها وعلى أمنها القومي.

أما مصر فما زالت بعيدة عن العمل العربي المشترك بسبب ارتباطاتها باتفاقيات كامب ديفيد، وما زالت أحكام تلك الاتفاقية تحد من حركتها السياسية وعودتها الى الحضيرة العربية لتأخذ دورها ومكانها القيادي والطبيعي.

والسودان الشقيق بعد حركته الديمقراطية المباركة ما زال يعاني من تهديد خطر انفصال في جنوبه.

وهناك مشاكل أخرى لم نشأ ان نتعرض لها وهي معروفة لديكم وتزيد من الفرقة والانقسام.

ولا يسعنا هنا الا أن نشير الى زيارات بيريز رئيس وزراء العدو انذاك لبعض العواصم العربية، بعيدا عن الاجماع العربي ومخالفة لقرارات القمم العربية. والتي

أحدثت المزيد من التصدع والخلاف وانعكست أضرارها على القضية الفلسطينية.

إن هذا الواقع العربي المؤلم لم يكن في صالح الثورة الفلسطينية وحركتها، بل إنه شكل عاملاً سلبياً في التوجه العربي للعالم الخارجي على المستويين السياسي والدبلوماسي.

الساحة الدولية:

بالرغم من السلبيات التي نشأت عن الواقع العربي المذكور بكل انعكاساتها على الساحة الفلسطينية، فإن المجتمع الدولي ممثلاً أولاً بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وثانياً بالمنظمات الإقليمية، غير أن هذه المواقف التي اعتبرت إيجابية وذات استمرارية طبيعية لهذه المحافل الدولية لم تكن بعيدة عن التأثير بمجمل الأوضاع العربية والفلسطينية، فلم يكن ما وصلت إليه من قرارات خلال العامين الماضيين دون الإشارة إلى ضرورة وضع حد للخلافات العربية والعمل الجدي لتعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد تطلب منا ذلك جهوداً مضاعفة لم تكن بحاجة لبذلها لو لم تكن الأوضاع العربية والفلسطينية على ما كانت عليه، ولقد كان هذا الواقع العربي والفلسطيني مشجعاً للذين ينتظرون ضعف المنظمة فيغتتموا الفرصة لتمير مخططاتهم التي كانت تصطدم دوماً بالموقف الفلسطيني الصلب المتماسك، واستغلت هذه الأوضاع بعض الأوساط الدولية وحاولت انتزاع موقف فلسطيني متراجع إزاء قرار مجلس الأمن 242، ومسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي وموضوع حق تقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وكل ما يعلم موضوع المؤتمر الدولي الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على تفريره من مضمونه الصحيح، فتقلبه إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، مع إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، وتحويله إلى غطاء دولي لهذه المفاوضات المباشرة.

إن الأخطار التي كانت تحف بالواقع العربي والفلسطيني قد شكلت حافزاً للمنظمة لتعزيز موقفها إزاء كل هذه القضايا المطروحة، فشددت من تمسكها بأهدافها الوطنية ومبادئها الثورية، مما أفشل تلك المحاولات فخرجت المنظمة من جديد أمام العالم بصورتها الحقيقية الناصعة، التي لا تراجع فيها أمام كل الضغوط والمؤامرات، بل أن مثل هذه المحاولات تمتن من صلابتها وعودها وتضيف إلى رصيدها النضالي المزيد من التجارب السياسية الهامة، التي تكسيها المناعة والقوة.

الجمهورية العربية السورية

إننا نعي دور سوريا شعباً وجيشاً وتاريخاً واقترباً من الأرض الفلسطينية وذلك لا يكفي، فإن سوريا كموقف سياسي أمر هام ولا يمكن لعوامل الخلاف أن تلغي هذه الحقائق.

إنه لما يدعو للأسف أن تصل العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا إلى ما وصلت إليه من التدهور فقد وجدت كل من المنظمة وسوريا نفسها في موقع الخصومة والخلاف، في حين تفرض المعركة القومية مع العدو الصهيوني والامبريالي أن يتوحد الخندق الفلسطيني والسوري، وتناضل كل من المنظمة وسوريا من منطلق قومي واحد في اتجاه هدف واحد وضد العدو المشترك.

لقد انطلقت الثورة الفلسطينية فكانت سوريا في السنوات الأولى الرثة التي تتنفس فيها.

واستمرت علاقاتنا الأخوية رداً من الزمن، وإن كان يتخللها بين الحين والآخر خلافات هامشية من الطبيعي أن تقع بين أي حليفين. وكانت بداية الخلاف الحاد مع سوريا عام ١٩٧٦ يوم أن وقفنا جميعاً كما نذكرون إلى جانب الحركة الوطنية التقدمية في لبنان بقيادة الشهيد البطل كمال جنبلاط، وعقد بعدها مؤتمر القمة العربية في القاهرة فساد الهدوء علاقاتنا مع سوريا.

وجاءت اتفاقيات كامب ديفيد فكنا على وفاق مع سوريا وشكلنا معها والجزائر واليمن الديمقراطي وليبيا جبهة الصمود والتصدي، وأسهمنا سوياً في عقد مؤتمر القمة العربية العاشر في بغداد عام ١٩٧٨ وتصافت القلوب حيث كانت العراق وسوريا قد وقعتا ميثاق العمل القومي آنذاك.

وفي مؤتمر القمة العربية الثاني عشر في فاس اتفقنا وسوريا على مشروع السلام العربي وتشكلت لجنة سباعية للدعوة لهذا المشروع كنا وسوريا أعضاء في هذه اللجنة. وتصاعد الخلاف عندما قامت سوريا بافتعال الانشقاق داخل حركة «فتح» وقد بذلنا قبل خروجنا من دمشق أقصى الجهود للوصول إلى تفاهم مع سوريا، ولكن هذه الجهود قد وصلت مع الأسف إلى طريق مسدود واستمرت على هذه الحال، وجاء مشروع العمل الفلسطيني الأردني المشترك وعقد المجلس الوطني دورته السابعة عشرة في عمان، وتلاه مشروع العمل الفلسطيني الأردني المشترك، وضعفت سوريا خلافها معنا، ورافق ذلك بعد أشهر تأليب بعض القوى اللبنانية ضد الوجود الفلسطيني الذي تجسد في قيام حركة «أمل» بعدوان واسع على المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وعقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء في اواخر عام ١٩٨٥ الذي شكل لجان مصالحة لانتقاية الأجواء العربية فتم اللقاء بين الأردن وسوريا، ولكن الخلاف معنا بقي على ما هو عليه.

وفي فبراير ١٩٨٦ بعد أن توقف العمل بالمشروع المشترك تصاعدت الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية ووصلت ذروتها في حصار مخيم الرشيدية في الجنوب وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت في اكتوبر ١٩٨٦.

ودعونا العرب لوقف هذه المأساة، فتشكلت لجنة وزارية برئاسة الشقيقة الجزائرية توصلنا من خلالها إلى اتفاق أعلن اثناء المؤتمر الاسلامي الخامس في الكويت، ولكن أمل سوريا لم تلتزم به، واستمر الحصار والتجويع، فقامت الحركة الوطنية بانتفاضة ضد أمل في بيروت الغربية، كادت ان تنهي وجودها لولا دخول الجيش السوري الى مناطق بيروت الغربية.

من هذا الوقائع والأحداث ندرك مسؤولية سوريا في حرب المخيمات فما هو الخلاف في حقيقته، هل هو حول:

- رفضنا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢-٢٣٨

- رفضنا لمشروع ريغن

- أم رفضنا لاتفاقيات كمب ديفيد

- أم التزامنا بقرارات القمم العربية ومشروع السلام العربي في فاس

- أم ترحيبنا بالمؤتمر الدولي واللجنة التحضيرية.

- أم هي محاولة لاحتواء منظمة التحرير الفلسطينية، ومصادرة قرارها المستقل، إن المنظمة تؤكد رفضها ومقاومتها للاحتواء والوصاية بكل اشكالها من أي كان وستحافظ على قرارها المستقل وستتابع مسيرتها المسلحة حتى النصر.

جمهورية مصر العربية

استأثر الحديث عن العلاقات مع مصر حيزا كبيرا من الجدل في الساحة الفلسطينية والعربية، وما زالت اصدااء المناقشات الساخنة بشأن هذا الموضوع تفرض نفسها على أثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وهذا شيء منطقي وطبيعي، فمصر هي الشقيقة الكبرى وهي الحضارة العريقة، وهي الشعب العظيم المعطاء، وهي ثورة يوليو المجيدة، وهي الصمود العربي في وجه العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وهي الحشد العربي والاف الضحايا والشهداء في يونيو ٦٧ واكتوبر ٧٣ من أجل فلسطين ودفاعا عن الأمن القومي.

فإن مصر تمثل ثقلا أساسيا في الساحة العربية سواء كان ذلك من الناحية السياسية والعسكرية أو من الناحية البشرية والجغرافية ومما لا شك فيه أن ميزان القوى بين العرب من جهة والعدو الاسرائيلي من جهة أخرى قد اختل اختلالا خطيرا إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد واخراج مصر من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي. وزاد من جشع اسرائيل وأطماعها باحتلال المزيد من الاراضي العربية فكان عدوانها عام ٨٢ على أراضي لبنان الشقيق ومحاولتها تصفية الثورة الفلسطينية عسكريا وسياسيا، والقوى الوطنية التقدمية اللبنانية.

وسيبقى التوازن لصالح اسرائيل إذا ما استمرت مصر بعيدة عن الصراع العربي الاسرائيلي، وهكذا فإننا نعتقد أن المصلحة الوطنية والقومية تفرض عودة مصر للصف العربي لتأخذ دورها الطبيعي والطليعي في إطار الأمة العربية وكفاحها القومي. يجب أن يبقى ذلك أحد الأهداف الأساسية لنا ولكل القوى العربية الحريصة على المصلحة القومية.

إن تحقيق هذا المطلب يفترض جهدا كبيرا من الجانب العربي والجانب المصري معا، بهدف تجاوز العقبات والقيود القائمة وصولا الى تحقيق الأرضية السياسية السليمة، والكفيلة بتحقيق هذه الصورة المنشودة.

تعلمون أيها الأخوة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وقفت بحزم ضد اتفاقيات كامب ديفيد وهو موقف ثابت لنا لن يتغير ويمثل جزءا هاما من أرضيتنا السياسية. وقد حدث في الفترة السابقة كما تعلمون مجموعة من الاتصالات المصرية الفلسطينية، جاءت نتيجة الحرص والرغبة على استعادة وضع مصر الطبيعي. كما جاءت نتيجة تطورات ايجابية في الموقف المصري على غرار تمسك مصر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودعم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

ونحن نأمل أن يكون استمرار هذه العلاقة وتطورها مع جمهورية مصر العربية على أساس هذا الموقف المشار إليه وإمكانية تطوره الايجابي لازالة نتائج كامب ديفيد.

لذلك فقد حرصت منظمة التحرير الفلسطينية على إقامة علاقات واسعة ومتينة مع كل القوى السياسية الوطنية والديمقراطية على الساحة المصرية، لما للشعب والجماهير المصرية، من أهمية كبرى بالنسبة للثورة الفلسطينية.

ونستطيع هنا أن نعبر عن ارتياحنا الشديد للعلاقات المميزة بين منظمة التحرير الفلسطينية وهذه القوى السياسية، صاحبة الموقف الداعم والمؤيد للقضية الفلسطينية.

العلاقة مع الأردن

لعل من المفيد هنا سرد الاعتبارات والعوامل التي تجعل من موضوع العلاقات مع الأردن، من أكثر المواضيع حيوية وحساسة، فلقد أسهمت التطورات التاريخية منذ مطلع هذا القرن على أرضية إقليم واحد يمتد على الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن في إرساء روابط عميقة الجذور بين الشعبين الفلسطيني والأردني، كما ضاعفت التحديات الخارجية لسكان هذا الإقليم وما نجم عنها من مواجهات عدوانية ودفعاً للغزوات ودفاعاً عن النفس ووصونا للتراب الوطني نسيج لحمة أبدية متماسكة لا انفصام لعراها. بالإضافة إلى هذا التداخل والامتزاج التاريخي، فقد شهدت مرحلة اللجوء القوي من قبل قطاعات عريضة من شعبنا عبر النهر وباتجاه الضفة الشرقية أيام النكبة الأولى عام ١٩٤٨ والمرحلة التي شهدت عدوان يونيو ١٩٦٧ تدفقاً بشرياً كبيراً، ونتيجة لهذا التواجد وتطور طبيعي محتوم، نشأت أقوى العلاقات والروابط بين الشعبين الشقيقين في كافة الميادين.

ولقد جاء المجلس الوطني في دورته السادسة عشرة ليعيد هذه العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين على أساس اتحاد كونفدرالي في المستقبل بين دولتين مستقلتين بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وكلف المجلس اللجنة التنفيذية بإجراء حوار مستفيض مع الأردن لارساء هذه القواعد.

وبالفعل قامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمثل هذا الحوار طوال سنتين.

وعقدت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان في ظروف صعبة متشابكة، وأكد المجلس على قراره السابق...

فأسؤنف بعد ذلك الحوار وكانت نتيجته مشروع العمل المشترك الأردني الفلسطيني بكل ما اكتنفه من ملابسات وخلافات واجتهادات في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية.

وقد سارت العلاقات الأردنية الفلسطينية في مسارها الطبيعي، إلا أن الأردن قد أوقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، في خطاب مطول القاه الملك حسين وأنحى باللائمة على المنظمة وكان ذلك الخطاب بداية الخلاف مع الأردن الرسمي.

والمحل للوقائع والأحداث يستطيع أن يدرك أن منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تقف أمام خيارات صعبة، كانت أمينة في تصرفها وموقفها متمسكة بالقرارات الفلسطينية التي أقرتها المجالس الوطنية في دوراتها المتعاقبة وردت في بيان سياسي واضح، وكان من الطبيعي أن يوقف العمل بهذا المشروع.

ويجدر بنا هنا أن نؤكد في هذا الصدد أن منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بقرارات مجالسها الوطنية، فيما يخص العلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين.

الجمهورية التونسية

وقفت تونس الشقيقة بقيادة فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، موقفاً قومياً بارزاً من الثورة الفلسطينية، فاستقبلت الفلسطينيين من بيروت وطرابلس وافسحت المكان الرحب لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها كي تستقر وتعمل وأحاطتها بالعبء الفائق، وتركت لها حرية الحركة والتصرف بعيداً عن التدخل «كما وقفت مواقف سياسية مشهورة معنا في السراء والضراء، ولم تبخل بالعبء، فكانت شقيقاً وفياً لنا في أوقات الضيق، وسجلت في المجال الدولي دعمها الكامل للشعب الفلسطيني ولحقوقه الوطنية الثابتة، وتحملت مسؤولياتها القومية بأمانة وشرف.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ينعقد مجلسكم الوطني للمرة الثانية على أرض الجزائر، البطلة، الجزائر المناضلة فقد كانت الثورة الجزائرية قبل انطلاقة ثورتنا وبعدها خير معين لنا في نضالنا العادل ولم تبخل بكل نفيس لتحافظ على هذه الثورة ومسيرتها الوطنية، وبذلت الجزائر بقيادة سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد الجهود الواسعة والمثمرة لتعزيز وحدتنا الوطنية، والدعوة لقضية فلسطين في المحافل الدولية، فضربت أروع الأمثلة للايقان بالتزاماتها القومية بدعم الثورة الفلسطينية ومساندتها، واستقبلت جموع المقاتلين الفلسطينيين وافسحت لهم المكان والمأوى، وقامت بجهد واسع لوقف حرب المخيمات وترأست لجنة عربية لتحقيق هذا الهدف، فكانت لنا نعم الأخ والصديق.

ولقد كان للجزائر دور بارز ملحوظ في دعم خطواتنا الوجدانية التي يتوجها الآن انعقاد مجلسكم هذا على أرض المليون شهيد.

تحية تقدير وإكبار إلى الشعب الجزائري الشقيق وإلى أرواح الشهداء الذي ضربوا بتضحياتهم العظيمة المثل الرائع في العطاء.

المملكة العربية السعودية

لقد وقفت المملكة العربية السعودية الشقيقة على الدوام إلى جانب الحق الفلسطيني مؤيدة لمسيرة شعبنا داعمة «لصموده».

ولم يتردد أشقاؤنا في المملكة وعلى كل المستويات في بذل مساعيهم الحميدة وجهودهم الخيرة لنصرة الثورة في الأزمات التي اعترضتها.

كما أنها بذلت جهودها المشكورة في مختلف المحافل والمنابر الدولية دعماً للحق

الفلسطيني.

ولقد حرصت الشقيقة السعودية على الالتزام الدائم بتسديد أنصبتها في اعباء والتزامات الثورة الفلسطينية وفي دعم صمود شعبنا في الارض المحتلة.

الكويت

لقد وقفت دولة الكويت الشقيقة التي يقيم فيها مئات الآلاف من أبناء شعبنا الذين شاركوا وما زالوا في معركة البناء لهذا البلد الشقيق منذ نشوئه، موقف الدعم والاسناد لمسيرتنا ولم تدخر وسعا في مد يد العون لمطالبات معركتنا المادية.

كما أسهم الاعلام الكويتي الذي هو مفخرة للاعلام العربي ونموذج حي وناجح في نشر الوعي بالقضية وفي الاسهام في مختلف التحديات والمعارك التي مرت بها مسيرتنا.

اليمن الديمقراطي

لقد وقف الإخوة في اليمن الديمقراطية مع ثورتنا منذ انطلاقتها، وبادروا إلى استقبال مقاتلينا وعائلاتهم على إثر الخروج من بيروت منسجمين في موقفهم الثابت والدائم تجاه دعم قضية شعبنا.

إن هذا القطر العزيز بقيادة حزبه قد كان على الدوام نصيرا لنا يدعمنا ويشد من أزرنا.

الجامعة العربية

مثلت الجامعة العربية كإطار للعمل العربي المشترك منبرا هاما للتصدي دفاعا عن قضيتنا وعن حقوق شعبنا.

وقد انعكس هذا الجهد في كافة الميادين السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

إن قضية فلسطين ما تزال تفرض نفسها كواجب يومي في اهتمامات وخطط الجامعة العربية وأجهزتها.

إننا ونحن نثمن الجهود الخيرة التي بذلت من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية ومختلف إداراتها، لنناشد الارادة السياسية العربية بالحرص على هذه المؤسسة القومية وشد أزرها بما يمكنها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل.

اليمن الشمالية

لقد وضعت جمهورية اليمن الشمالية الشقيقة مقدراتها وطاقاتها تحت تصرف

الثورة الفلسطينية، واستقبلت مقاتلينا وأسرههم عقب الخروج من بيروت.

إننا نوجه التحية لشعب اليمن العظيم وقيادته الشقيقة وسيبقى هذا الدعم المخلص والشريف الذي حظينا به محفورا في ذاكرة شعبنا إلى الأبد.

الجمهورية العراقية:

لقد وقف العراق الشقيق موقف المؤازر والمناصر لنا، وبالرغم من الظروف الصعبة والدقيقة التي يمر بها هذا القطر العزيز من جراء تصديه للعدوان المستمر على أراضيه، وبالرغم من انهماكه في هذه المهمة الوطنية والقومية دفاعا عن البوابة الشرقية للأمة العربية.

ولم يأل جهدا في تعزيز وسائل نضالنا ووضع كل الامكانيات المتاحة تحت تصرفنا. فإلى أرواح شهداء العراق الميامين وإلى رجاله المدافعين في خط النار تحية إكبار وتقدير.

ليبيا

لقد استقبلنا جميعا بارتياح، ما شهدته العلاقات مع الجماهيرية في الاونة الأخيرة من تطور إيجابي، ومثلت لقاءاتنا مع الأخ معمر القذافي علاقات بارزة في دفع مسيرة الوحدة الفلسطينية، وأسهمت بشكل ايجابي في صنع هذا الانجاز الفلسطيني العظيم.

لقد رفعنا صوتنا عاليا مستنكرين الغارة الوحشية التي شنتها زعيمة الامبريالية العالمية أمريكا على الشقيقة الجماهيرية الليبية في السادس عشر من أبريل ١٩٨٦.

إننا لعل يقين أن علاقاتنا ستتعزيز وتتجدد لمصلحة قضية العرب المركزية «فلسطين» ولخدمة مصالح الأمة العربية جمعا.

دول الخليج

لقد دأبت دول الخليج العربي باستثناء سلطنة عمان على انتهاج موقف داعم ومؤازر من كفاح شعبنا ودعم صموده وحرصت في مختلف المناسبات على التعبير عن هذا التأييد.

إننا إذ نثمن هذا الدعم لنتطلع على الدوام إلى تعزيز هذه العلاقات بما يطور من مساهماتها في اعباء مواجهتنا للعدوان والاحتلال الاسرائيلي.

السودان

شهدت علاقاتنا مع الشقيقة السودان في عهده الجديد تطورا ملحوظا وكبيرا، تم التعبير عنه بمختلف الأشكال والمواقف.

إن ما يشهده السودان من تطور ديمقراطي كان له الأثر في تعزيز علاقات الأخوة بيننا ويبقى على اعجابنا.

إننا بهذه المناسبة نوجه التحية والتقدير لشعب السودان العظيم الذي أكد التزامه المطلق بدعم مسيرة شعبنا وتأييد حقوقه العادلة.

وليس هذا فقط فنحن نقيم علاقات وثيقة مع الدول الشقيقة جمهورية موريتانيا والصومال وجيبوتي.

الحرب العراقية الإيرانية

مرت سبع سنوات على حرب ضروس، التهمت الانسان وامكاناته، وأحدثت الدمار والخراب على الأرض ودمرت الكثير من المؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقذفت بالمنطقة في أتون العبث والمزايمة والاستغلال، فكانت الولايات المتحدة واسرائيل هما المستفيدتين من هذه الحرب واستمرارها. وشاءت الأقدار أن تكشف فضائح «ايران غيت» الأمريكية هذه الصفة.

كانت الولايات المتحدة تدعي الحياد في هذه الحرب، وقد ثبت كذب هذا الادعاء. كما كانت تدعي الحفاظ على حقوق الانسان ومقاومة الارهاب وثبت كذب ادعائها ايضا. فاتخذت من هذه الحرب وسيلة لمزيد من التدخل في منطقة الخليج بشكل خاص وفي المنطقة العربية بشكل عام. أضف إلى ذلك أنها ربطت من خلال هذه العمليات بين استراتيجيتها في البحر الكاربي ومنطقة الخليج العربي بمشاركة فعالة للكيان الصهيوني (اسرائيل).

لقد بذلت الثورة الفلسطينية من خلالها رسلها ومبعوثيها الى اطراف النزاع جهودا حثيثة، فكان الأخ أبو عمار في بداية هذه الحرب ينتقل بين العاصمتين العراقية والايرانية وفي حركة دائبة لعلنا نتوصل مع الأشقاء إلى القواسم المشتركة التي تمهد الى وقف هذه الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية بما يصون حقوق البلدين. كما أسهمنا في المساعي الحميدة التي بذلت من خلال اللجان المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ودول حركة عدم الانحياز، ومع الأسف استمرت هذه الحرب مستعرة بالرغم من قرارات مجلس الأمن وكل المبادرات الدولية الخيرة واستجابة العراق الشقيق لهذه الدعوات والمبادرات السلمية.

وبالرغم من حرصنا على استمرار العلاقة الايرانية الفلسطينية فاننا بهذا الصدد نؤكد معارضتنا لهذه الحرب واستمرارها نظرا لما تخلفه من اثار مدمرة وشاملة، ليس للعراق وايران فقط، بل للمنطقة بأسرها. فهي تهدد باتساع رقعتها مما يتيح الفرصة

للتدخل الامبريالي، وتهدد الأمن والسلام، وتشغل القوى العربية والاسلامية عن ساحة الصراع الرئيسي مع العدو الصهيوني، وتعمق الهوة بين الشعوب الاسلامية، وتفتح الطريق لنشوب حروب محلية أخرى.

لقد استجابت العراق منذ سنوات لدعوات وجهناها لاخلاء الكثير من المواقع التي كانت تسيطر عليها عام ١٩٨٢ للتوجه القوى العسكرية الى مواقعها حول الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا شك أن الصمود البطولي للجيش العراقي الشقيق دفاعا عن الأرض العربية أمام الهجمات المستمرة لايران يستحق منا كشعب فلسطيني كل تقدير واحترام، ما دام العراق يؤكد نواياه السلمية من موقع القدرة والكفاءة ويدرك نواياه الحسنة بحسن الجوار، والعلاقات الطبيعية بين البلدين.

ومن هذا المنطلق، اننا نناشد ايران أن توقف هذه الحرب وأن تجنح الى السلم والانسحاب من الأراضي التي تحتلها.

قضية فلسطين والأمم المتحدة

على غرار السنوات الماضية اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين عام ١٩٨٥ والحادية والأربعين عام ١٩٨٦ قرارات عديدة بخصوص الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الأراضي المحتلة، وقرارات تتعلق بقضية فلسطين باعتبارها تشكل جوهر الصراع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وعلى ضوء تقرير اللجنة الخاصة في التحقيق بالممارسات الاسرائيلية المشمول بتوصيات اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، أبرزت قرارات الجمعية العامة الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩، وإدانتها بشدة، كما طالبت اسرائيل بالالتزام بهذه الاتفاقيات وأحكامها، والاعتراف بانطباق احكام هذه الاتفاقيات على السكان والأراضي المحتلة في فلسطين من قبل قواتها العسكرية. وأدانت عدم اعتراف اسرائيل بتطبيق تلك الاتفاقيات على الأراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس.

كما طالبت الجمعية العامة إسرائيل بالافراج عن السجناء الذين سجنتهم بشكل تعسفي نتيجة لكفاحهم من أجل تقرير المصير ومن أجل تحرير اراضيهم.

وأدانت الجمعية العامة بقوة السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تتعلق باقامة المستوطنات وطرد السكان ومصادرة الممتلكات والأراضي والمياه، وتغيير المعالم الطبيعية والتاريخية والثقافية والدينية، ونهب الممتلكات، وفرض العقوبات الجماعية، والتعرض للحريات الأساسية، ثم تنفيذ سياسة (القبضة الحديدية) وكافة الممارسات التي تنتهك حقوق الانسان، او تتعارض وتنتهك مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي بحقوق الانسان.

ومن ناحية أخرى، وعلى ضوء تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف، بحثت الجمعية العامة قضية فلسطين في دورتيها المذكورتين، واتخذت بشأنها القرارات التي أكدت فيها قراراتها السابقة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بدون تدخل خارجي، وحقه في العودة، وحقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني. وجددت تأكيد دعوتها إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقاً لقرارها رقم ٥٨/٣٨ ديسمبر عام ١٩٨٣ كما أيدت الدعوة إلى انشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن يشترك فيها الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن لاتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر المذكور.

وفي هذه المناسبة، اننا نتوجه بالشكر والتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف على جهودها الكبيرة والمتواصلة في إطار التعريف بقضية فلسطين عن طريق الندوات الدولية وما تبذله من جهود أساسية في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذا الشأن. كما نتوجه بالشكر والتقدير للجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان على جهودها المضنية في التعرف على تلك الممارسات، وتعريف المجتمع الدولي بها مما يقدم للأمم المتحدة والجمعية العامة بشكل خاص المادة الملائمة لتحديد مواقفها واتخاذ قراراتها المناسبة في هذا الموضوع.

أما مجلس الأمن، فقد أدان اسرائيل بقراره رقم ٥٧٣ بتاريخ ٤ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٨٥ لقيامها بالعدوان على تونس الشقيقة وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية هناك في الأول من اكتوبر عام ١٩٨٥. كما شجب اسرائيل في قراره ٥٩٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٦، وذلك اثر قيام الجيش الاسرائيلي باطلاق النار على طلاب جامعة بيرزيت مما أدى الى استشهاد البعض منهم وإصابة آخرين داخل الحرم الجامعي في الأسبوع الأول من ديسمبر كانون الأول ١٩٨٦. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أصدر حتى الآن، اثنين وثلاثين قراراً ادان فيها اسرائيل لممارساتها اللاانسانية واعتداءاتها العسكرية على الشعب الفلسطيني والأقطار العربية الأخرى، وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة وتنكرها لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. كما اصدر مجلس الأمن بيانين الأول بتاريخ ١٣ فبراير/ شباط ١٩٨٧ و ١٨ مارس / آذار بخصوص الحرب ضد مخيمات شعبي في لبنان حث فيهما الأطراف المعنية على أن تيسر الأجهزة الدولية إدخال المواد الغذائية والطبية الى المخيمات التي عبر المجلس عن شعوره بالجزع إزاء معاناتها بسبب تلك الحرب.

وعلى صعيد آخر، فان لجنة حقوق الانسان التي تعطي موضوع انتهاكات حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين الأولوية العالية في كل دورة من دوراتها منذ سنوات عديدة، فقد أكدت في دوراتها الحادية والأربعين عام ١٩٨٥ والثانية والأربعين عام ١٩٨٦، والثالثة والأربعين ١٩٨٧، مواقفها الثابتة في إدانة الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في فلسطين المحتلة، وأكدت على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وقد أكدت في دوراتها المذكورة من جديد على أن الاحتلال الاسرائيلي بحد ذاته للأراضي الفلسطينية هو انتهاك جسيم لحقوق الانسان للسكان المدنيين هناك. وطالبت اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة تقرير مصيره بدون تدخل خارجي.

كما اتخذت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والأربعين الأخيرة قراراً بتاريخ ١١/٣/١٩٨٧ أدانت فيه الحرب ضد مخيمات شعبي في لبنان واعتبرت تلك الاعتداءات بما فيها الحصار تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ضد السكان الفلسطينيين في المخيمات. وكانت اللجنة قد أصدرت نداءً قبل ذلك بتاريخ ٦/٢/١٩٨٧ ناشدت فيه جميع الأطراف المعنية على الساحة اللبنانية بأن تعمل من أجل وقف الحرب ضد المخيمات والسماح للمواد الغذائية والطبية بالدخول اليها.

السلام والمبادرات الدولية

السلام هدف انساني تنشده البشرية ، وتتوق الى تحقيقه بصورة شاملة، وهو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الفلسطينية وهدف من أهدافها العامة، وما الكفاح الوطني المسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي في حد ذاته إلا كفاح من أجل السلام.

وإذا شئنا ان نتحدث عن السلام في منطقتنا فلا بد من الاشارة الى الأوضاع السائدة التي يشكل الكيان الصهيوني بوجوده وممارساته كقاعدة متقدمة للامبريالية العالمية، مصدر تهديد السلام والأمن في المنطقة.

فما زالت هذه المنطقة تعاني من الحروب العدوانية التي تشنها اسرائيل ضد شعب فلسطين والبلدان العربية المجاورة، مما أثار اهتمام العالم وقلقه، فطرح العديد من المبادرات السلمية والمشاريع لتسوية نعرفها جميعا.

فقد سبق لمجلسكم الموقر انه رفض قرارى مجلس الأمن ٢٤٢-٣٣٨ واتفاقات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي، ومشروع ريغن، ورحبتم بالمبادرة السوفياتية.

كما ساهمت المنظمة مع الدول العربية الشقيقة في وضع مشروع فاس للسلام الذي رحبت به معظم دول العالم.

وفي عام ١٩٨٣ أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ٣٨/٥٨ القاضي بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وكلفت الأمين العام المتحدة بالقيام بالاتصالات مع الأطراف المعنية من أجل تنفيذ هذا القرار، وأصبح المؤتمر الدولي الخيار المطروح لحل ازمة الشرق الأوسط، فقد نشطت المساعي الدولية لعقد هذا المؤتمر، فكانت المبادرة السوفياتية الفرنسية بتشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر الدولي، كما ان مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، وحركة دول عدم الانحياز، والمؤتمر الاسلامي، ومجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب قد ايدوا هذه الفكرة ودعوا لها.

أما الولايات المتحدة واسرائيل فقد رفضتا فكرة المؤتمر الدولي من أساسها منذ البداية، واعربتا للأمين العام للأمم المتحدة بأن الحل هو عقد صفقات منفردة بين الدول العربية واسرائيل، ولكن تطور الأحداث واتساع قبول فكرة المؤتمر الدولي لدى دول العالم وتضاعل التفاعل بايجاد طرف عربي يقبل بابرام مثل تلك الاتفاقيات على الطريقة الاميركية الاسرائيلية، جعل الولايات المتحدة واسرائيل توحى بقبول فكرة المؤتمر الدولي من حيث المبدأ، ولكنهما وضعتا شروطا افرغته من محتواه.

وتتلخص الشروط الاسرائيلية - الاميركية بما يلي:

١ - انعقاد المؤتمر لفترة قصيرة ومحددة

٢ - ان لا يكون للمؤتمر صلاحيات فرض حل معين.

٣ - ان لا يسمح للمؤتمر ان يكون في صلاحياته الغاء أي اتفاق بين أي من أطرافه.

٤ - تجري المفاوضات مباشرة بين الأطراف بدون انعقاد المؤتمر بصورة كاملة.

٥ - ان لا تكون المفاوضات مع أحد الوفود مرتبطة باجراء مفاوضات مع وفد آخر وتقوم

المفاوضات على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢/٣٣٨

٦ - ينعقد المؤتمر بعد ان يتفق على الاجراءات مسبقا، كما يكون هناك اتفاق مسبق على المشتركين والوفود المرافقة.

٧ - ان يعيد الاتحاد السوفياتي علاقاته مع اسرائيل كشرط لاشتراكه في المؤتمر، كما يجب تغيير نظرتة لليهود وكبرهان على ذلك، عليه ان يفتح باب الهجرة ليهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل.

٨ - تنسق كل خطوة من البداية مع الولايات المتحدة الاميركية تحديدا

ان اخطر ما نواجهه في هذا المجال هو ان يصبح الحديث عن مؤتمر دولي ضاعت ملامحه بل صيغت له ملامح اخرى، حيث ان مثل هذا المؤتمر لا يجوز اعتباره مؤتمرا دوليا لأن هذا امر مرتبط بقرارات الأمم المتحدة التي حددت صلاحياته والأسس التي يجب ان يتركز عليها والأعضاء المشاركين بكل وضوح.

ولا بد ان يكون مفهوما تماما أن المؤتمر الدولي ليس هدفا بحد ذاته ولكن الأهم من ذلك ما يتمخض عنه من نتائج وعليه فقد حددنا موقفنا للمؤتمر الدولي على الأسس التالية:

١ - يجب ان ينعقد المؤتمر الدولي طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٨/٥٨ وفي اطار الأمم المتحدة وتحت اشرافها.

٢ - تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر مشاركة كاملة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

٣ - يعقد المؤتمر على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين التي تضمن حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٤ - يتمتع المؤتمر بصلاحيات كاملة في مجال التحكيم والتقرير.

العلاقة مع الدول الاشتراكية:

الثبات والمبدئية هما أهم ما يميز مواقف الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي الصديق من القضية الفلسطينية وتقديم الدعم والمساندة المادية والسياسية للشعب الفلسطيني ونضاله العادل.

فقد اعترفت البلدان الاشتراكية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني منذ زمن طويل وأقامت معها علاقات وثيقة على المستويات السياسية والديبلوماسية والثقافية كما قدمت بشكل متواصل لشعبنا مختلف المساعدات التعليمية والصحية والعسكرية. يضاف الى ذلك ان منظماتنا الجماهيرية ارتبطت بعلاقات حميمة مع مثيلاتها في الدول الاشتراكية.

لقد أدركنا أهمية الصداقة الاستراتيجية مع الدول الاشتراكية منذ بداية نضالنا وبقينا أوفياء لهذه الصداقة حريصين على صيانتها وتطويرها.

وقد بذلت الدول الاشتراكية جهداً مشكوراً لتجاوز الخلافات بين المنظمات من أجل تعزيز الوحدة الوطنية فاستضافت موسكو وبرلين وصوفيا لقاءات فلسطينية متعددة للحوار، كما رفضت جميع الدول الاشتراكية بلا استثناء دعم أو تأييد أي شكل من أشكال البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها. وقد كان للحوار الفلسطيني الذي استضافته الدول الاشتراكية بالإضافة للحوارات التي تمت في عواصم أخرى دور أساسي في انجاح عقد هذه الدورة التوحيدية لمجلسنا الوطني في الجزائر الشقيقة التي استضافت آخر وأهم جلسات الحوار مؤخرًا.

ومنذ الدورة السابعة عشرة وحتى الآن قامت عدة وفود من منظمة التحرير الفلسطينية على مستويات مختلفة بزيارات لكل البلدان الاشتراكية، وشاركت وفود منظمة التحرير الفلسطينية بمؤتمرات احزابها بدعوة من اللجان المركزية لهذه الأحزاب ونخص بالذكر مشاركة الأخ ابو عمار في المؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي الألماني الموحد، حيث التقى هناك مع الرفيق غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي بالإضافة الى مباحثاته مع المسؤولين الألمان، كما شارك الأخ أبو عمار في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الروماني، واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي والمؤتمر الأخير للحزب الشيوعي البلغاري والتشيكي والبولوني والمجري.

لم تدخر الدول الاشتراكية جهداً في مساندة منظمة التحرير الفلسطينية في المجالات الدولية حيث وقفت الى جانب كل القرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية والاقليمية لصالح الشعب الفلسطيني ونضاله العادل. وكان التنسيق والتعاون قائماً بين

وفودنا وفود الدول الاشتراكية في هذه المحافل.

لقد أيدت الدول الاشتراكية مواقف وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية في المحافل الدولية وأيدت على الدوام حق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ويلعب الاتحاد السوفياتي الصديق دوراً طليعياً في هذا المجال، وذلك بما له من وزن دولي ولأن قضية فلسطين تشكل عنصراً هاماً في سياسته الخارجية وقد بذل الاتحاد السوفياتي جهوداً كبيرة على المستوى الدولي لايجاد حل عادل لقضية الشرق الأوسط باعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي وقدم مبادرات ايجابية كانت تستند اساساً على التأكيد على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في كل الجهود الدولية الخاصة بقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط.

لقد اكدت لنا الدول الاشتراكية مراراً بأن موقفها الذي اتخذته بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ثابت ولم يتغير ما لم تقلع اسرائيل عن سياستها العدوانية والتوسعية وتعلن اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

اننا اذ نؤكد على مواقفنا المؤيدة للسياسة السلمية التي تنتهجها الدول الاشتراكية في المجال الدولي لوقف الحروب العدوانية وتخفيف حدة التوتر ونزع السلاح ووقف التجارب النووية وحرب النجوم وارساء دعائم الانفراج الدولي، فقد رحبنا بالمبادرات التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي الصديق في هذا المجال، نتطلع الى مزيد من تدعيم اواصر الصداقة والتضامن مع الدول الاشتراكية وذلك خدمة لأهدافنا المشتركة في الحرية والسلام العادل ومقاومة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية بأشكالها كافة

ويجدر بنا هنا أن نتناول بالحذر الشديد كل ما تنتشره وتتناقله وسائل الاعلام الصهيونية والغربية بشأن استئناف العلاقات الديبلوماسية بين الكيان الصهيوني ودول هذه المنظومة الصديقة، وألا يغيب عن بالنا لحظة واحدة ان هذا الكيان الصهيوني قد سعى على الدوام الى الاساءة الى علاقات الصداقة المتينة بيننا وبين المنظومة الاشتراكية

حركة دول عدم الانحياز:

في مؤتمرها الثامن للقمّة المنعقدة في هراري في آب / اغسطس - ايلول / سبتمبر ١٩٨٦، أكدت دول عدم الانحياز، أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الأوسط

والسبب الأساسي للصراع العربي الاسرائيلي، وان السلم العادل والشامل في المنطقة لا يمكن ان يقوم الا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة بما فيها القدس واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أراضيه. كما أدانت حركة عدم الانحياز جميع الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وطالبت مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفعالة بما فيها فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد اسرائيل. كما أدانت الحركة اقامة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، ودعت الى مقاطعة اسرائيل على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وفي مجال النقل البحري. وأكدت الحركة على الحاجة الملحة الى تنظيم مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٨/٥٨ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بغية التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في اقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني. كما كان مؤتمر القمة المذكور قد دعا الى تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، للبحث عن ايجاد الوسائل والطرق الفعالة لعقد المؤتمر الدولي الذي تبنته الجمعية العامة في قرارها ٣٨.

وكان هذا التأييد من قبل حركة عدم الانحياز لقضية فلسطين، استمرارا لمواقف الحركة المبدئية ازاء حقوق الشعب الفلسطيني التي عرفها شعبنا منذ نشوء هذه الحركة وحتى هذه المرحلة مع الأخذ بالاعتبار طبيعة التطور الذي رافق مراحل مسيرتها الطويلة.

اننا وان كنا نتحمل ضمن حركة دول عدم الانحياز قسطا من المسؤولية فيها من خلال عضويتنا الكاملة، فاننا نقدر لدول عدم الانحياز دعمها الثابت لقضيتنا وتأييدها الكامل لحقوق شعبنا الوطنية، ولا غرو في ذلك، فحركة دول عدم الانحياز هي حركة تتشكل أساسا من دول العالم النامي، وهي الدول التي لم تتمتع باستقلالها الا بعد أن عرفت شعوبها المكافحة الصديقة طريق الحرية ومعناها، فناضلت ضد القوى الاستعمارية سنين طويلة، وانتزعت حريتها واستقلالها من تلك القوى عنوة واقتدارا، واصبحت بعد ذلك السند العظيم لشعوب العالم المكافحة الأخرى التي ما زالت تناضل من أجل حريتها واستقلالها في افريقيا واسبيا وامريكا اللاتينية، فأخذت بحق تعكس الارادة الدولية انطلاقا من تمثيلها للغالبية العظمى من شعوب العالم، فشكلت بذلك القوة البشرية والسياسية المؤثرة في المحافل الدولية واثبتت قدرتها في القيام بدورها التاريخي المسؤول ازاء حركة التحرير العالمي ونصرتها.

هذا واجتمعت اللجنة التساعية قبل أيام من انعقاد مجلسكم الموقر في هراي. وزمبابوي هي المكلفة بمتابعة قضية فلسطين في اطار حركة عدم الانحياز واصدرت بيانا حول برنامج عملها وتحركها السياسي وفي المستقبل القريب شمل القيام باتصالات مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والمجموعة الأوروبية والأمين العام للأمم المتحدة وعقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة فكرة المؤتمر الدولي، واللجنة التحضيرية للاعداد له، وقد شارك الأخ أبو عمار في هذا الاجتماع.

منظمة المؤتمر الاسلامي:

يعتبر العالم الاسلامي ان قضية فلسطين هي قضية المسلمين الأولى، وهي جوهر المشكلة، ولب الصراع العربي الاسرائيلي. وهكذا كانت قضية فلسطين السبب الرئيسي في تجمع المسلمين ووضع اقدامهم على أول الطريق لانشاء منظمة المؤتمر الاسلامي عندما تنادوا للاجتماع لأول مرة عام ١٩٦٩ للبحث والاتفاق على كيفية مواجهة الجرائم الصهيونية ضد اماكن العبادة المقدسة اثر المحاولة الاجرامية لاحراق المسجد الأقصى في القدس، كانت تلك المناسبة هي اللبنة الأولى في بناء منظمة المؤتمر الاسلامي، التي تعقد دوراتها المنتظمة منذ ذلك الوقت حتى الآن. وما زالت منظمة المؤتمر الاسلامي على جميع مستوياتها تؤكد تأييدها المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف التي تتضمن حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني. وفي دورته الخامسة، أكد مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد بالكويت الشقيق، التزام الدول الأعضاء بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة، ومشاركة جميع الأطراف المعنية بالنزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، كما أكد دعوته لانشاء لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر من ضمنها الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي.

كما أن منظمة المؤتمر الاسلامي تدين بشدة احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، كما ادانت دوما ممارساتها التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وانتهاكها بشكل سافر ومستمر قرارات الأمم المتحدة ومبادئ الاعلان العام لحقوق الانسان.

وعلى صعيد آخر، فان منظمة المؤتمر الاسلامي تقدم الدعم المادي الى جانب الدعم السياسي للمحافظة على الأماكن المقدسة في فلسطين ومن أجل تحريرها. واننا ونحن نؤدي مسؤولياتنا في العمل ضمن هذه المنظمة بفعالية وعلى جميع المستويات فيها لندرك اهمية دورها وتأثيره على المستويات الدولية والسياسية والاعلامية والتعبوية التي تستحق كل تقدير واحترام.

منظمة الوحدة الافريقية

تتعامل منظمة الوحدة الافريقية مع قضية فلسطين باعتبارها قضية افريقية، وعلى هذا الأساس فقد منحت منظمة الوحدة الافريقية منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في اجتماعاتها ومؤتمراتها الوزارية والقمة، تماماً كما تتعامل مع حركات التحرير الافريقية المعترف بها. وبالمثل فان جامعة الدول العربية تتعامل مع حركات التحرير الافريقية بنفس الطريقة وقد منحت تلك الحركات صفة المراقب في اجتماعاتها ومؤتمراتها. ان هذه العلاقة تعكس مدى تداخل القضايا الافريقية والقضايا العربية، كما تعبر عن مدى الاهتمام الكبير بالقضايا المشتركة، من الجانبين العربي والافريقي وارتباط هذه القضايا بعضها ببعض الأمر الذي يجعل توحيد الجهود السياسية بين البلدان الافريقية والعربية يعطي النتائج المطلوبة. ونظرا للعلاقة التي تربط بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل ابيب ونظرا لما يقوم به هذان النظامان من تعاون على جميع المستويات حتى في مجال التعاون النووي، فان ممارستهما العنصرية ضد شعوب المنطقتين في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط اخذت تهدد الأمن والسلام الدوليين بالخطر، أن الدول الافريقية بالاضافة الى قناعتها بعدالة قضية فلسطين قد اتخذت موقفاً أساسياً واضحاً ازاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتأييدها ورفضت ممارسات اسرائيل العنصرية والتوسعية وادانتها، ودعمت نضال الشعب الفلسطيني في جميع المجالات بما فيه قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني اثر حرب عام ١٩٧٣. وكذلك قامت الدول العربية الشقيقة بنفس الاجراءات ازاء نظام جنوب افريقيا العنصري منذ سنين طويلة.

ولكن اسرائيل التي لم تتوقف عن محاولاتها في اعادة العلاقات مع الدول الافريقية وبالرغم من الضغوط والمحاولات الأمريكية فلم تستطع اسرائيل ان تجر الدول الافريقية المناضلة الى اعادة علاقاتها الدبلوماسية معها بل اكدت منظمة الوحدة الافريقية مواقفها المشرفة في دعم وتأييد الثورة الفلسطينية والامتناع عن اقامة علاقات مع اسرائيل رافضة كل الضغوط والمحاولات والاغراءات وان كانت قلة من الدول تقيم علاقات دبلوماسية مثل ساحل العاج وليبيريا والكامرون وزائير.

ولقد لعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً أساسياً في اعادة تلك العلاقات مع بعض الدول المذكورة وهي ما زالت ايضا ترسل السلاح والمساعدات والهبات كوسيلة للضغط والترغيب نحو الدول الافريقية من أجل اعادة العلاقات بينها وبين اسرائيل.

غير أن هذه التطورات السلبية في مواقف القلة من الدول الافريقية لم تؤثر على موقف الغالبية العظمى من الدول الافريقية التي ما زالت تتمسك بسياسة قطع العلاقات مع اسرائيل ما لم تنسحب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ونيل الشعب

الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف. وفي هذا السياق، فقد استقبلت معظم دول القارة الافريقية الأخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية، القائد العام خلال العام الماضي وتعززت علاقات تلك الدول معنا عن طريق التأكيد على أمتن العلاقات مع بعض الدول، او عن طريق اقامة علاقات على نفس المستوى مع دول اخرى.

ان تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الافريقية على المستوى الفلسطيني والعربي ضرورة تقتضيها مصلحة شعوب القارة الافريقية وشعوبنا العربية، ونحن نسعى باستمرار مع الدول الشقيقة لتوسيع نطاق التعاون مع الدول الافريقية والمساهمة مساهمة فعالة في حل مشاكل القارة الافريقية حتى تتمكن هذه القارة الفتية من مواجهة مشاكلها بنفسها بعيدة عن الابتزاز السياسي الذي تمارسه عليها الولايات المتحدة واسرائيل.

وعلى ضوء ما تقدم فان علاقات اساسية وحميمة تربطنا مع حركات التحرير الافريقية البطلة المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية وهي المؤتمر الوطني الافريقي وسوابو ومؤتمر الشعب الافريقي، وتنعكس هذه العلاقات على جميع مجالات التعاون النضالي والدعم السياسي، فنحن مؤمنون بأن معركتنا مع الكيان الصهيوني في فلسطين، هي معركة كل الشرفاء في العالم، وأن معركة شعب جنوب افريقيا وناميبيا، هي معركة كل الشرفاء في العالم ايضا، والعدو هنا وهناك، هو عدو واحد وحلفاء الكيان الصهيوني في فلسطين، هم حلفاء النظام العنصري في بريتوريا. وأن اي انتصار لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا في الجنوب الافريقي، هو انتصار للشعب الفلسطيني وان انتصار الشعب الفلسطيني في فلسطين هو انتصار لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ولا بد لنا في هذا المجال ان نؤكد على مواقفنا المبدئية في التضامن والتأييد لدول المواجهة الافريقية ضد نظام جنوب افريقيا العنصري العدواني.

ووفاء للصدقة مع افريقيا لا بد لنا ان نشيد أمامكم بمواقف القادة الافارقة في دعم منظمة التحرير الفلسطينية والوقوف مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل.

البلدان الأوروبية والحوار العربي الأوروبي

ظهرت فكرة الحوار العربي الأوروبي عقب حرب تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣ حين أصدرت دول المجموعة الأوروبية التسع حينئذ تصريحها المعروف ببيان ٦ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧١ حول موقفها من الصراع الدائر في المنطقة العربية، ثم أصدرت الدول العربية مجتمعة على مستوى القمة في الجزائر بياناً موجهاً إلى أوروبا الغربية يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ استجابت فيه للتحسن الذي عكسه الموقف الأوروبي تجاه قضية فلسطين وبدأ الحوار على صعيد الخبراء في عام ١٩٧٥ في ثلاث اجتماعات على التوالي القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٧٥ وأوروبا تموز يوليو ابوظبي نوفمبر من نفس العام وبدأ الحوار على صعيد لجنة عربية بمستوى السفراء منذ عام ١٩٧٣ واستكمل أطاره التنفيذي وتبلور له مفهوم شامل وتحددت مجالات النشاط فيه وآلية سير العمل.

وبعد ثلاث سنوات تم فيها عقد اجتماعات في بروكسل وتونس وبروكسل ثانية ودمشق في ديسمبر ١٩٧٨، توقف الحوار عقب إبرام المعاهدة المصرية الإسرائيلية في مارس/ آذار ١٩٧٩. واستؤنف في نوفمبر ١٩٨٥ وتقرر حينذاك عقد اجتماع مشترك بين الجانب العربي والأوروبي على مستوى وزراء الخارجية في صيف ١٩٨١ ومضى ذلك العام وغيره دون أن يتحقق حتى الآن. وإذا كان إطار الحوار من وجهة النظر العربية قد أبدى تجاوباً مع إعلان المبادرة الأوروبية التي أعقبت حرب تشرين وتوجهه إلى هذه الدول بالرغبة في تعزيز الصلات الحضارية القائمة بين شعوبنا وشعوبهم والمصالح الحيوية المتواصلة والتعاون في إطار الثقة والمصالح المتبادلة والتفاهل من الجانب العربي بموقف أوروبي واضح منصف إزاء القضايا العربية وفي مقدمتها القضية المركزية «قضية فلسطين» فإن الموقف الأوروبي لم يتقدم بشكل يتناسب، والتوجه العربي من جهة والحفاظ على أمنها ومصالحها المشتركة مع العرب من جهة أخرى.

ان هذا التطور الإيجابي المحدود في موقف هذه المجموعة يمكن رصده على النحو التالي:

- ١ - بيان بروكسل ٦ نوفمبر ١٩٧٣ تحدث عن مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين.
- ٢ - بيان لندن يونيو ١٩٧٦ الذي نص على أن حل النزاع لن يأتي إلا إذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته إلى واقع، وأن يتضمن هذا الحل ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني، وأن يشترك ممثلو أطراف النزاع بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات بطريقة ملائمة تحدد بالتشاور بين الأطراف المعنية كافة.
- ٣ - بيان البندقية حزيران/ يونيو ١٩٨٠ ضرورة حل مشكلة فلسطين حلاً كاملاً وتمكين

شعب فلسطين من ممارسته حقه كاملاً في تقرير المصير بطريقة ملائمة تضبط في إطار الحل السلمي الشامل وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض واشتراك الشعب الفلسطيني، وتحدث عن القدس رافضاً أية إجراءات تتخذ من طرف واحد تستهدف تغيير وضعية المدينة المقدسة، ويعتبر هذا الموقف الإيجابي أكثر مواقف هذه المجموعة تقدماً بالرغم من أنه دور لمستوى المطلوب عربياً.

٤ - بيان دول السوق الأوروبية المشتركة الاثنتي عشرة حول الشرق الأوسط في مارس ١٩٨٧ بعد أن تحدث البيان عن الروابط والصلات السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والدينية والثقافية والانسانية بين دول المجموعة وشعوب الشرق الأوسط وبلدانها، ورفض هذه المجموعة أن تقف موقفاً سلبياً تجاه ما يجري فيها، وعن التوتر والنزاع المستمرين في الشرق الأدنى والأوسط وقال «تؤكد المجموعة مجدداً على إيمانها العميق بأن قضية البحث عن السلام في المنطقة تبقى هدفاً أساسياً وتعتبر عن قلقها إزاء غياب أي تقدم نحو حل النزاع العربي الإسرائيلي.

وان دول المجموعة لها مصلحة مباشرة في حلول تفاوضية نحو السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وإلى علاقات جيدة بين الدول المتجاورة، وإلى إفساح المجال أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتي تم تجاهلها لأمد طويل، والتأكيد على بيان البندقية وتأييد المجموعة لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك الأطراف المعنية وأي طرف قادر على تقديم مساهمة إيجابية في عملية استعادة السلام وحفظه للمساهمة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة ان على هذا المؤتمر ان يقدم إطاراً مناسباً للمفاوضات الضرورية بين الأطراف المعنية مباشرة.

وتحدث البيان عن استعداد دول المجموعة لأن تلعب دورها إزاء هذا المؤتمر وتقديم مهمة إيجابية سواء من خلال رئيس المجموعة أو بشكل فردي لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية لتمكن انعقاد مثل هذا المؤتمر، في غضون ذلك تطلب مجموعة الاثنتي عشرة من الأطراف المعنية الامتناع عن أي عمل قد يزيد الوضع تدهوراً أو يعقد عملية البحث عن السلام؟

وختم البيان قوله، دون أن تحكم دول المجموعة مسبقاً على حلول السياسة المستقبلية فإنها تتمنى أن ترى تطوراً للظروف المعيشية لسكان المناطق المحتلة وخاصة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وقد قررت المجموعة منح مساعدة للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والسماح بإعطاء منتجات معينة من تلك الأراضي أفضلية الوصول إلى سوق المجموعة.

والسؤال الآن:

الى اي مدى استطاع العمل العربي المشترك ان يتقدم وان يحقق انجازات في هذا الميدان وما هي حقيقة الموقف الاوروبي؟

(السياسة الاوروبية السوق المشتركة) لم تدل بعد على حسن نواياها وما تزال هناك فجوة عميقة بين المطالب العربية وفي مقدمتها المطلب الفلسطيني وبين ما تطلبه هذه الدول من مواقف عربية.

ان الضغوط التي دأبت الولايات المتحدة الامريكية على ممارستها ازاء دول السوق في مجال الحوار العربي الاوروبي قد لعبت دورا كبيرا في تعطيل امكانية لتحقيق نجاحات بارزة له.

كما ان غياب السياسة العربية الجماعية في السنوات الاخيرة قد اسهم بدوره السلبي في هذا المجال.

ان غياب موقف عربي متماسك قد دفع هذه المجموعة الى التحرر من التزاماتها تجاه العرب والى محاولة التهرب من اتخاذ مواقف ايجابية متطورة وفي اعتقادنا ان توافر شرط البندقية بين طرفي الحوار عامل اساسي لنجاحه ولا يبدو لنا ان في الافق المنظور امكانية توفر هذا الشرط لتدهور قيمة النفط من جهة وللتشردم العربي الراهن من جهة اخرى. كما اننا لا يمكن ان نغفل عن غياب الارادة السياسية المستقلة لدى الجانب الاوروبي الذي سيبقى موقفه مرتعنا للمظلة الامريكية الى حين.

كما اننا نسقط من تقديرنا للموقف الذي عمدت اليه معظم الدول العربية في تعزيز علاقاتها الاوروبية ثنائيا وبروز توجهات اوروبية جديدة بالتركيز على منطقة الخليج العربي. مما تقدم يمكننا القول ان مستقبل الحوار مرهون بطرفيه واذا كنا قد سردنا مسؤوليات الجانب العربي فان الجانب الاوروبي ما زال حبيس بيان البندقية وبروكسل الاخير لقد وقفت هذه المجموعة حتى الآن عند التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كمشارك وكممثّل لبعض الفلسطينيين أو لغالبيتهم او لقطاع هام منهم دون ان تحدد من هم الممثلون الآخرون، وما زالت تتردد في الاعتراف الكامل مكثفية بمبادرات حيية خجولة لا تلبي المطلب الفلسطيني في حق العودة وحق تقرير المصير وحق اقامة الدولة المستقلة وفي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وفي الشروع بحوار مباشر معها.

فمن المواقف الحية الى المواقف المتوازنة، الى الامتناع عن التصويت في المحافل الدولية في احسن الاحوال لدى طرح الحق العربي، أو ادانة المعتدي الاسرائيلي، الى الخضوع للابتزاز الصهيوني والامريكي المنسق.

ولقد زاد الامور تعقيدا اثار الاتفاق الفلسطيني - الاردني في علاقاتنا مع هذه الدول التي يصر بعضها على اعتماده كمحور للعلاقة معها.

ان علينا في المرحلة القادمة ان نبذل جهودا كبيرة لاقتناع هذه الدول بأن الاتفاق اياه قد اصبح حبرا على ورق وانه لم يعد قائما، وان عليها ان تسقطه من حساباتها طالما الامر كذلك.

ولا بد لنا ونحن بصدد تقييم الموقف الاوروبي ان نذكر ان ما اصدره البرلمان الاوروبي في جلسته المنعقدة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ قد عكس موقفا ايجابيا ومتقدما ازاء التضامن مع الشعب الفلسطيني اثناء حرب المخيمات، ولا شك ان منطوق هذا القرار يشكل علامة بارزة ومضيئة وفيما يلي بعض النصوص:

ان البرلمان الاوروبي:

- أ - ان يعرب عن ارتياحه للمذبحة الشنيعة التي ترتكب ضد السكان اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وقرى لبنان على ايدي ميليشيات حركة أمل الشيعية وبعض القوات السورية الخاصة وبدعم من الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان.
- ب - ان يأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان مئات الفلسطينيين قد قتلوا وجرحوا منذ بدء هذا الصراع الجديد.
- ج - ان انه لا يمكن ان يتحقق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ما لم تتحقق التسوية السياسية التفاوضية التي تركز على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وخاصة حقه في تقرير المصير واقامة دولة حرة مستقلة وفي نفس الوقت ضمان أمن جميع الدول بما فيها اسرائيل.
- ١ - ان يأخذ بعين الاعتبار اجتماع مجلس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.
- ٢ - يدين الهجمات الوحشية على الشعب الفلسطيني الذي يعيش في المخيمات وفي قرى لبنان.
- ٣ - يعرب عن تضامنه مع عائلات الضحايا ومع الشعب الفلسطيني.
- ٤ - يطلب من مجلس دول السوق الاوروبية المشتركة واجتماع وزراء الخارجية للتعاون السياسي العمل بفعالية ودون ابطاء بهدف ان تضع الاطراف المعنية حدا لهذا التصعيد الجديد من اعمال العنف والقتل وان تصان سلامة السكان المدنيين واللاجئين وبدء فتح المفاوضات بهدف انجاز العمليات السياسية من اجل تحقيق حل للأزمة اللبنانية وازمة الشرق الاوسط بشكل عام ويأسف لان المجلس الاوروبي لم يتبن موقفا في هذا الاتجاه.
- ٥ - يطالب اللجنة الاوروبية بتقديم كل انواع المساعدة المادية والانسانية للسكان

المتضررين.

٦ - يطلب من رئيسه ارسال هذا القرار الى كل من مجلس السوق الاوروبية المشتركة واللجنة الاوروبية واجتماع وزراء الخارجية للتعاون السياسي ولحكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولأمينها العام.

ونحن بصدد الموقف الاوروبي بشكل عام لا بد لنا ان نشير الى المواقف الايجابية والمبادرات التي اتخذتها بعض هذه الدول ورؤسائها وما عكسته من مردود طيب وما اشاعت من ارتياح، كما نشير الى المواقف الايجابية والمساندة للشعب الفلسطيني التي تقفها الاحزاب الاوروبية الصديقة.

الموقف الاميركي

لا يزال مشروع ريغن الذي اعلنه في بداية سبتمبر عام ٨٢ يشكل جوهر السياسة الاميركية في الشرق الاوسط وبالنسبة لقضية فلسطين.

فالولايات المتحدة تعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة ولا تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وتستمر في الاصرار على شروطها التي وضعها كسنجر عام ٧٥ في الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وهي:

- ١ - قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢-٣٣٨.
- ٢ - الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- ٣ - نبذ الارهاب (الكفاح المسلح).

ومع ذلك لا تضمن الولايات المتحدة مكانا لمنظمة التحرير الفلسطينية على طاولة المفاوضات مقابل قبولها بهذه الشروط، لان مشاركة المنظمة يجب ان تحظى بموافقة جميع الاطراف المعنية، اي موافقة اسرائيل والاردن.

والحقيقة ليس للولايات المتحدة نية في تحريك عملية السلام، وما الكلام الاميركي عن المؤتمر الدولي الا موقفا اعلاميا.

ليس لعملية السلام في الشرق الاوسط اولوية في السياسة الخارجية الاميركية، وليس هناك في الافق أية بوادر لحركة جدية في هذا الاتجاه. لان ادارة ريغان اصابتها الضعف والشلل بعد فضيحة ايران غيت.

دول أمريكا اللاتينية:

لقد اتسعت في الاونة الأخيرة اتصالاتنا السياسية والدبلوماسية مع العديد من دول أمريكا اللاتينية وتطورت مواقفها الى الأفضل وصوتت لجانب قضيتنا في الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى، ولا شك أن وجود الجاليات الفلسطينية والعربية

بشكل مكثف في هذه البلدان يزيد من اهتمامنا بتطوير علاقاتنا مع هذه الدول وحرصنا على تكثيف الاتصالات معها.

ولقد حظيت قضيتنا في دول أمريكا اللاتينية بمزيد من الاهتمام والتفهم، وتجلي هذا في مواقفها المعلنة في مناسبات عديدة وفي افتتاح العديد من المكاتب.

ويجدر بنا هنا أن نشيد بدور الجاليات الفلسطينية والعربية هنا التي تحس بحنينها المتدفق نحو الوطن وشوقها المتعاظم لخدمة ثورتها وقضيتها المقدسة.

ولا يخفى عليكم أن هذه الجاليات قد بادرت فشكلت مؤخرا كنفدرالية للتعاون بين الجاليات الفلسطينية في هذه الدول.

حركات التحرر العالمية

أيها الاخوة:

ولقد وقفنا بهدي من مبادئ ثورتنا ومنذ انطلاقتنا، وعلى الرغم من ظروفنا الصعبة مساندين داعمين لمختلف حركات التحرر التي تقود نضال شعوبها العادل ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية باشكالها كافة.

ان تكالب القوى الامبريالية وتماديها في التنكر للحقوق الوطنية لهذه الشعوب يدعوا كافة قوى النضال والتحرر الى رص صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة هذه التحديات.

ومن على هذا المنبر نعلن تضامننا اللامحدود مع شعوب القارة الافريقية وادانتنا الحازمة لكل اشكال التمييز العنصري والقمع التي ينفذها نظام الاقلية البيضاء في بريتوريا، وتأييدنا لنضال حزب المؤتمر الوطني الافريقي وكافة القوى المناضلة في جنوب افريقيا، ودعمنا لشعب ناميبيا بقيادة حركة سوابو من أجل تقرير مصيره دون تدخل خارجي وتنفيذ المقررات الدولية بهذا الشأن.

ونعلن ايضا تأييدنا لشعوب موزمبيق وانجولا وسائر شعوب دول مواجهة الست ضد محاولات الغزو الخارجي والاعتداءات المتكررة على سيادتها.

كما نعلن تأييدنا التام لشعوب أمريكا اللاتينية في تصديها لكل محاولات التدخل الامبريالي وبلدان البحر الكاريبي ضد كوبا ونيكاراغوا السلفادور في مواجهة المحاولات الامريكية المتكررة لغزوها وحصارها وتجنيد المرتزقة لزعزعة امنها والاعتداء على سيادتها.

مهامنا الراهنة:

أيها الإخوة،

قدمنا لكم في الصفحات الماضية لمحات موجزة عن نشاطاتنا السياسية في الفترة الواقعة بين الدورة السابقة والحالية، ويجدر بنا الآن أن نلقي الضوء على احتمالات المستقبل والمهام العاجلة التي لا بد أن تضطلع بها اللجنة التنفيذية القادمة.

التحديات والمهام التي توجه عملنا في مسيرتها الشاقة ما تزال تفرض نفسها، ما زالت أهدافنا التي حددتها المجالس الوطنية في دوراتها المتعاقبة هي المنار الذي نهتدي به في عملنا اليومي.

فحقنا في العودة إلى وطننا وتقرير مصيرنا دون تدخل خارجي وحقنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ترابنا الوطني هو الهدف المرحلي الذي نناضل لتحقيقه.

وهنا يجدر بنا أن نؤكد أن الكفاح الوطني المسلح والعمل السياسي والدبلوماسي هي الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد.

وهذا يفرض على فصائل الثورة الفلسطينية والشخصيات الوطنية المستقلة ان تستمر في جهودها في تعزيز أوامر الوحدة الوطنية التي تشكل شرطا أساسيا لتصعيد نضالنا بأشكاله العسكرية والسياسية وتعبئة جماهيرنا داخل الأرض المحتلة وخارجها وتفجير طاقات شعبنا الثورية.

فالقيادة الجماعية تشكل رافعة لنضالنا اليومي، كما أن اعتماد الحوار الديمقراطي في علاقاتنا اليومية يعزز قدرتنا على مواجهة كل التحديات والتصدي لكل المؤامرات.

إن نضالنا المتصاعد داخل الأرض المحتلة وما تواجهه جماهيرنا من ممارسات إرهابية يتطلب تعزيز الجبهة الوطنية في الداخل وتوفير كل سبل الدعم لجماهيرنا في الأرض المحتلة. لتتصدى لقوى الاحتلال الاستيطاني.

إن حماية الوجود الفلسطيني في لبنان يمثل قاعدة أساسية من قواعد تحركنا اليومي وهذا يتطلب منا تسوية أزمة المخيمات في إطار علاقات منسقة مع الشرعية اللبنانية والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان في النهاية.

إن وحدتنا التي تتجلى في هذا المجلس يمكنها أن تقوم بدور فعال في إعادة صيغة التعامل مع القوى الوطنية والتقدمية في لبنان باتجاه إعادة اللحمة معها وتعزيز العلاقات

الكفاحية ضد الاحتلال الاسرائيلي وبما يخمد إلى الأبد الحرائق الهامشية والنزاعات الجانبية.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على البندقية الفلسطينية للدفاع عن النفس والمشاركة الفعالة مع هذه القوى الوطنية.

إن شعبنا في الجليل والمناطق الاخرى الذي يلتف حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد يتصدى بشكل يومي للعدوان الصهيوني العنصري، ويوسع قاعدته النضالية بالتعاون مع العديد من القوى الديمقراطية والتقدمية المناهضة للصهيونية وتسجل انتفاضاته المتعاطفة صفحة مشرقة من كفاحنا الوطني.

وقد ساعد ذلك على تطوير مواقف القوى الديمقراطية والتقدمية في المجتمع الاسرائيلي. وهذه الظاهرة الايجابية جديرة بالدراسة والتحسس وتستحق منا كل اهتمام.

إن الأهداف السياسية التي انعقد الاجماع العربي عليها في المرحلة الراهنة والتي جسدتها قمة فاس في مشروع السلام العربي كحد أدنى لا يمكن الحديث عنها أو دفعها نحو آلية للتنفيذ دون تحقيق الشروط والمتطلبات التالية: إن ضمان تحريك هذا المشروع العربي يستلزم تنقية الأجواء العربية من الخلافات وتعزيز التضامن العربي والعمل العربي المشترك، وعقد قمة عربية عاجلة لمواجهة التحديات التي تهدد الأمة العربية بأسرها، وفي هذا الصدد لا بد من دعم وتعزيز قدرات الجامعة العربية لتقوم بواجباتها على أكمل وجه.

الحرب العراقية:

لقد آن الأوان أن تضع الحرب العراقية الايرانية أوزارها لمصلحة الشعبين الشقيقتين لاشاعة الأمن والسلام في المنطقة ولتوفير ظروف أفضل للتصدي العربي للعدوان الصهيوني المستمر. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا وأن نطرق كل السبل لاطفاء أتون هذه الحرب.

إن تحديات المرحلة الراهنة تتطلب منا أكثر من أي وقت مضى العمل الدائب لازالة نتائج اتفاقات كامب ديفيد والعمل على عودة مصر لموقعها الطبيعي في الصراع العربي الاسرائيلي، إن دعم الجهود العربية والمصرية الرامية لتحقيق ذلك مطلب عاجل وملح.

والتزاما منا بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة، نؤكد على العلاقة الخاصة والمميزة بين الشعبين الشقيقتين الفلسطيني والأردني مواصلة الحوار على أساس أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني

داخل الأرض المحتلة وخارجها، آخذين بعين الاعتبار أن أية علاقة مستقبلية مع الأردن لا بد أن تقوم على أساس كونفدرالي بين دولتين مستقلتين. ولا يغيب عنا أن نحافظ على اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة المنبثقة عن قمة بغداد دعماً لصمود شعبنا في التصدي لمخططات العدو.

إن استعادة العلاقة الأخوية بين منظمة التحرير وسوريا على قاعدة النضال المشترك المعادي للامبريالية والصهيونية ووفق مقررات القمم العربية وعلى أساس التكافؤ والاحترام المتبادل مطلب استراتيجي وهدف سنواصل العمل لتحقيقه.

لا بد أن نوطد على علاقات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية كما أن تنشيط عمل المنظمة في ساحات مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية لتعزيز هذه العلاقات مع بلدانها وكسب المزيد من التأييد للنضال الفلسطيني. ولا يفوتنا أن نؤكد هنا على الدور الهام الذي تقوم به اللجنة التساعية لدول عدم الانحياز الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط.

كما لا بد من تعزيز علاقات الصداقة مع البلدان الافريقية وتطوير التعاون العربي الافريقي لمواجهة التسلل الاسرائيلي للقارة الافريقية.

إن تعزيز علاقاتنا مع الأحزاب والقوى التقدمية في العالم وخاصة تلك الأحزاب التي تقف بشجاعة ومبدئية إلى جانب حقوقنا الوطنية المشروعة في فرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، إن مضاعفة الجهود في هذا المجال وتوثيق الاتصالات مع هذه الأحزاب والقوى سيعزز موقعنا ومكانتنا السياسية في العالم.

إن تكثيف الاتصالات بجمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية وخلق المزيد من أدوات التفاعل والاتصال مع المنظمات غير الحكومية ولجان النصر في العالم يشكل بلا أدنى ريب قوة دفع هامة لدفع كفاحنا وتوسيع قاعدته.

لا بد من توطيد علاقاتنا النضالية والتعاون المشترك في كل المجالات مع حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لمواجهة العدو المشترك المتمثل في الامبريالية والاستعمار والصهيونية والعنصرية.

نرى أن المناخ أصبح ملائماً للقيام بحملات سياسية وإعلامية في أعقاب اقتضاح فضيحة «إيران غيت» ودور الكيان الاسرائيلي في هذه الصفقة، وردود الفعل التي أثارها قضية الجاسوس جونتان بولارد وتورط عدد من المسؤولين الاسرائيليين في شبكة

الجاسوسية، كما أن وجود الجاليات الفلسطينية والجاليات العربية في معظم الولايات يوفر أرضية خصبة لتحركنا السياسي والاعلامي في أمريكا الشمالية والجدير بالذكر أن تجربة المنظمات الأمريكية التي كانت تضم الملايين من الشعب الأمريكي لناهضة الحرب في فيتنام كانت تجربة ناجحة، كما أن القوة السوداء في أمريكا وكفاحها ضد التمييز العنصري تشكل طاقة هائلة يمكن استقطابها لصالح قضيتنا العادلة.

أيها الاخوة والأخوات

تقفون اليوم بقضيتكم أمام منعطف تاريخي حاسم وأنظار العالم ترقبكم والضيوف الاصدقاء يجلسون معكم وقلوبهم مفعمة بالأمل وشعبكم العظيم في الأرض المحتلة وفي الشتات يعقد الآمال العريضة على نجاح مؤتمرهم وانجاز المهام الملقة على عاتقكم والاعداء يتربصون بكم ويتمنون فشلكم.

ناقشوا قضاياكم بعمق وروية واجعلوا الوفاق الوطني رائدكم فوحدتكم أقوى وأبقى ونجاح مؤتمرهم سيدفع على طريق المجد مسيرتكم.

تمسكوا أيها الاخوة بالبندقية والحكمة السياسية معا وستصلون حتما إلى النصر والتحرير.

وفقمكم الله وانها لثورة حتى النصر

فاروق القدومي
رئيس الدائرة السياسية

ملحق

حرب المخيمات

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة الوضع في المخيمات الفلسطينية بـلبنان، على هامش القمة الاسلامية الخامسة بالكويت، سلسلة من الاجتماعات، وأجرت اتصالات عديدة مع كافة الأطراف المعنية.

وتوصلت اللجنة إلى اتفاق شامل حول تنفيذ الخطة التي كان وافق عليها مجلس الجامعة المنعقد في الكويت مساء الأحد ٢٥/١/١٩٨٧ والتي تنص في مرحلة اولى على:

- ١ - وقف اطلاق النار
 - ٢ - انسحاب كل الأطراف الى مواقعها قبل الأحداث الأخيرة
 - ٣ - فك كل الحصارات وعودة المخيمات الى حياتها الطبيعية بصورة كاملة. وضمائنا لنجاح مساعي اللجنة، واستجابة لرغبة مجلس الجامعة، قررت منظمة التحرير الفلسطينية الشروع فوراً في الانسحاب من بلدة مغدوشة.
- وستتولى اللجنة في الوقت المناسب، وفي إطار المهمة التي كلفها بها مجلس الجامعة، المساعدة على قيام حوار بين كافة الاطراف المعنية بتنظيم العلاقات بين المخيمات والمحيط اللبناني على أساس احترام السيادة اللبنانية.
- واللجنة اذ تهيب بجميع الأطراف ان يتقيدوا بتعهداتهم تقيداً كاملاً في تنفيذ بنود الخطة، فانها على يقين أنهم سوف يلتزمون بالحفاظ على وحدة الكفاح في مواجهة العدو المشترك.

١ - وقف اطلاق النار، في التاريخ الذي يتم تقريره من طرف اللجنة بالاتفاق مع الأطراف المعنية

٢ - انسحاب كل الأطراف الى مواقعها قبل الأحداث الأخيرة بعد تاريخ وقف اطلاق النار بـ ٢٤ ساعة، وينتهي خلال يومين.

٣ - فك كل الحصارات، وعودة المخيمات الى حياتها الطبيعية بصورة كاملة

٤ - تتولى اللجنة باسم مجلس الجامعة تنظيم حوار بين كافة الأطراف المعنية، لتنظيم العلاقات بين المخيمات والمحيط اللبناني في كنف احترام السيادة اللبنانية.

مؤتمر القمة العربي الثاني عشر

٩/٦ - ٩/٩/١٩٨٢ فاس

(الصراع العربي الاسرائيلي)

ان مؤتمر القمة العربي اذ يحيي صمود قوات الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية وجميع من ساهم من العرب والمسلمين ، واذ يعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة وايماننا بقدرة الأمة العربية على تحقيق اهدافها المشروعة وازالة العدوان.

وانطلاقا من المبادئ والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية،، وحرصا من الدول العربية على الاستمرار بالعمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط واعتمادا على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية اساسا لحل القضية الفلسطينية.

وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام في الشرق الأوسط وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي أبدتها اصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية:

١ - انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ - ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧.
٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

٧ - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

مشروع عمل مشترك

انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمشيا مع الشرعية الدولية، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني.

اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولانتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية:-

١ - الأرض مقابل السلام

كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني:

يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها

٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر اطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

بيان المجموعة الأوروبية في بروكسل

يوم ٢٣/٢/١٩٨٧

حول الشرق الأوسط

١- إن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية لها مع دول وشعوب الشرق الأوسط روابط تاريخية وسياسية وجغرافية واقتصادية ودينية وثقافية وانسانية ذات أهمية خاصة. وبالتالي فإن دول المجموعة التي تهزها والتي تنعكس اثارها على دول المجموعة في جوانب متعددة.

٢- إن التوترات والنزاعات في الشرق الأدنى والأوسط ما زالت مستمرة وهي تزداد خطورة، كما تتفاقم آلام السكان المدنيين دون أن تبدو في الأفق مؤشرات سلام. وإن الدول الاثنتي عشرة تعبر من جديد عن عميق اقتناعها بأن البحث عن سلام في الشرق الأدنى والأوسط ما زال هدفا أساسيا. وهي شديدة القلق لغياب التقدم نحو تسوية النزاع العربي الاسرائيلي.

٣- وهي لذلك تهتم مباشرة بالبحث عن حلول تفاوضية تسمح باحلال سلام عادل وشامل ودائم للمنطقة واقامة علاقات حسن جوار وتنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ما انفكت مهمة منذ امد بعيد. وفي هذا الاطار، اعلنت دول المجموعة، في مناسبات عديدة وخاصة في بيانها الصادر بالبندقية، عن المبادئ التي يجدر أن تستند اليها أية حلول.

٤- من هذا المنطلق، تعلن الدول الاثنتا عشرة عن تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة الأطراف المعنية وكافة الجهات القادرة على تقديم مساهمة مباشرة وايجابية لاحلال الأمن والسلم وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا. وترى دول المجموعة أنه من المفروض ان يشكل هذا المؤتمر اطارا ملائما للمفاوضات الضرورية بين الأطراف المعنية مباشرة.

٥- ومن جهتها فان دول المجموعة على استعداد للقيام بدورها بشأن هذا المؤتمر وستبذل قصارى جهدها للمساهمة النشطة، سواء خلال الرئاسة أو بشكل فردي وذلك لتقريب مواقف الأطراف من أجل الدعوة لهذا المؤتمر. وخلال ذلك، فان دول المجموعة تدعو هذه الأطراف لتجنب كل عمل من شأنه أن يزيد في خطورة الوضع، ويعقد ويؤخر من البحث عن السلام.

٦- ودون المس بأية حلول سياسية مستقبلية ترى دول المجموعة أنه من الضروري تحسين أوضاع معيشة السكان في الأراضي المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية. وقد سبق للمجموعة أن قررت تقديم مساعدة إلى السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالاضافة الى تمكين بعض منتجات هذه الأراضي من التمتع بحق الأفضلية للدخول الى اسواق المجموعة.

قرار صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول مشروع العمل المشترك الأردني - الفلسطيني.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد توصلتا بتاريخ ١١/١٢/٨٥ إلى توقيع اتفاق لمشروع عمل مشترك بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني طبقاً لقرارات القمة العربية في فاس، وبعد توقف عمل اللجنة العربية السباعية كآلية جديدة لمشروع السلام العربي وذلك لضمان احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني عبر الجهود الدولية والعربية الجارية.

وجاء الاتفاق استناداً الى قرارات المجالس الوطنية وبخاصة قرارات الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة التي اكدت على العلاقات الأخوية المميزة بين الشعبين الشقيقين والتي دعت الى قيام علاقات مستقبلية على أسس كونفدرالية بين دولتي فلسطين والأردن والى تنسيق الجهود لتحرك سياسي مشترك وللتصدي للحلول والتسويات المنفردة واسقاط مشروع الوطن البديل.

وإثناء مسيرة العمل المشترك ظهرت خلافات بين الطرفين في تفسير وفهم بعض نصوص الاتفاق وكيفية تطبيقها وزاد على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وأوساط أخرى، تم على اثرها إعلان الأردن بتاريخ ١٩/٢/٨٦ وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية مع إتخاذ اجراءات معينة وضعت الاتفاق في موقع الشلل وأوجد حالة من الجمود وخلال ملحوظا في العلاقات.

إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية انطلاقاً من حرصها على سلامة تطبيق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية الخاصة بالعلاقات الأخوية المميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني وفي ضوء ما أثبتته التجربة العملية من أن الاتفاق المذكور اصبح عقبة امام تنمية هذه العلاقات وحيث أنه لم يعد قائماً بالفعل على أرض الواقع فإنها تعتبره لاغياً.

وهي في نفس الوقت ستتابع جهودها في إطار سياستها الثابتة من أجل ايجاد أسس جديدة للعمل مع الأردن والدول العربية الأخرى تحقيقاً للنضال المشترك في إطار العمل العربي الموحد والتضامن العربي الفعال لتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وبناء الوحدة العربية الشاملة اخذين بعين الاعتبار قرار القمة العربية بالموافقة على المؤتمر الدولي الذي يشارك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وبمشاركة اطراف النزاع في الشرق الأوسط بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في إطار الأمم المتحدة وتحت اشرافها.

تقرير الصندوق القومي الفلسطيني

سيدي الرئيس

الأخوة الأعضاء

يتقدم الصندوق القومي بتقريره المالي الى مجلسكم الموقر متضمناً الأبواب التالية:

- ١ - سير العمل في الصندوق.
- ٢ - متابعة تنفيذ القرارات المالية التي اصدرها مجلسكم الموقر في دورته الماضية.
- ٣ - الموازنة.
- ٤ - التوصيات المالية.

أولاً : سير العمل في الصندوق.

١ - تأثر سير العمل في ادارة الصندوق القومي الفلسطيني بالظروف التي احاطت بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الأربع الماضية، فقد فرضت هذه الظروف على ادارة الصندوق تغيير مقرها مرتين، وأدى ذلك في كل مرة الى مواجهة صعوبات كثيرة امكن التغلب على معظمها.

فحين تولت الادارة الجديدة للصندوق القومي الفلسطيني مهامها كان مقر الصندوق لا يزال في دمشق.

وتنفيذا لقرار مجلسكم الموقر الذي أكد على ضرورة نقل مقر ادارة الصندوق القومي الفلسطيني الى المكان الذي تحدده اللجنة التنفيذية ليكون اكثر قدرة على تأمين احتياجات اجهزة ومكاتب وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، تم اتخاذ عمان مقراً للصندوق القومي بعد الحصول على موافقة الحكومة الأردنية وأسندت الى الأخ نزار شاكر أبو غزالة وظيفة مساعد رئيس الصندوق وقائم بأعمال المدير العام للصندوق القومي، وباشرت الادارة في اختيار الجهاز الملائم للقيام بالمهام المنوطة بها بعد أن تعذر انتقال موظفي الصندوق من دمشق الى عمان.

ونظرا لأن كافة المستندات ووثائق الصندوق المالية والمحاسبية والادارية بقيت في دمشق، وحتى نتمكن من التغلب على مشكلة البدء من فراغ، فقد قمنا باجراء مسح لكافة دوائر ومؤسسات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية من خلال زيارات ميدانية قام بها جهاز الصندوق بالتعاون مع الدائرة السياسية لجمع المعلومات المالية والادارية التفصيلية التي ساعدتنا على اعادة بناء وحدة معلومات متكاملة كان لها أفضل الأثر على حسن اداء وتنفيذ مسؤوليات الصندوق المختلفة.

وبعد أن تم اعادة بناء كافة قدرات الصندوق في مقره بعمان صدر في ٨/٧/٨٦ قرار الحكومة الأردنية باغلاق هذا المقر.

قامت ادارة الصندوق اثر ذلك بابلاغ دوائر ومؤسسات ومكاتب المنظمة للاحتفاظ بكافة مستنداتها المالية والمحاسبية لحين ايجاد مقر آخر للصندوق القومي، وحتى لا نفقد الرقابة على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذنا قرارا بايفاد مندوبي الصندوق القومي بتدقيق الحسابات في مواقع العمل حيث بدأت الجولات في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، وتم حتى الآن تدقيق حسابات مكاتب المنظمة في الدول العربية وافريقيا واوروبا الغربية وبعض مكاتب اوروبا الشرقية وذلك عن الفترة التي لم نستلم فيها الحسابات وحتى تاريخ تواجد مندوبي الصندوق في كل مكتب. هذا وتقوم ادارة الصندوق الآن بمتابعة الزيارات الميدانية لتدقيق حسابات باقي مكاتب المنظمة في الأمريكيتين وآسيا بالاضافة الى متابعة تدقيق حسابات المكاتب والدوائر عن الفترة المتبقية من السنة المالية، أما بالنسبة للمؤسسات الموجودة على الساحة الأردنية فقد تم اعداد نظام معين للصرف علينا، ويجري تدقيق نفقاتها اولا بأول.

وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن ظروف اغلاق مقر الصندوق وعدم امكانية اجراء القيود المحاسبية النظامية قد أملت علينا اعتبار جميع ما حولناه خلال السنة المالية ٨٦/٨٧ الى مختلف مؤسسات المنظمة كسلفة يتم تسويتها مستقبلا بعد استقرار الصندوق في مقره الجديد.

لقد كانت نتائج زيارات مندوبي الصندوق مثمرة مكنتنا من تحديد التجاوزات والمخالفات ومعالجة بعضها في الموقع وجاري معالجة البعض الآخر وفق الأصول.

ب - قامت ادارة الصندوق بانشاء جهاز مستقل لتدقيق حسابات الادارة المالية لجيش التحرير الفلسطيني، ويسير العمل بطريقة مرضية.

ج - نتيجة للاتصالات التي أجراها الأخ رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية فقد وافق مشكورا سمو الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة على فتح مقر للصندوق القومي في أبوظبي، ويجري استكمال الاجراءات الرسمية لافتتاحه.

ويود مجلس ادارة الصندوق القومي أن يعرب لدولة الامارات العربية المتحدة ولسمو رئيسها الشيخ زايد آل نهيان عن وافر شكره على هذه الخطوة الطيبة.

ثانيا: متابعة تنفيذ القرارات المالية لمجلسكم الموقر في دورته الماضية.

١ - الفقرة (أ) من البند الأول المتعلقة بإعادة النظر في رواتب العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية من مدنيين وعسكريين وتعديلها بما يتلاءم مع الموقع الجغرافي ونسب التضخم والغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة

لقد اتخذت الاجراءات اللازمة بهذا الخصوص على النحو التالي:

أ - تم اعتماد كادر جديد للموظفين المدنيين وتم تطبيقه اعتبارا من ١/١/٨٧ على الموظفين المعينين على الملاك أما الموظفون بعقود فنقوم حاليا بدراسة أوضاعهم.

ب - تم تعديل نسبة غلاء المعيشة في بعض الدول بما يتناسب مع الواقع الفعلي لمستوى تلك الدول، ويجري الآن اعداد دراسة الانفاق مع الدوائر المختصة لاعادة النظر في نسب غلاء المعيشة المقررة لباقي الدول.

٢ - الفقرة (ب) من البند الأول المتعلقة بضرورة وضع الأنظمة التي تكفل لجميع العاملين في مكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الضمانات الصحية والاجتماعية اللازمة.

وقد تم بهذا الخصوص ما يلي:

أ - تم اعداد مشروع الضمان الصحي ورفعته الى اللجنة التنفيذية لدراسته واقراره.

ب - شكلت اللجنة التنفيذية لجنة منبثقة من أعضائها لاعداد مشروع الضمان الاجتماعي.

٣ - الفقرة (ج) من البند الأول المتعلقة بعقد مؤتمر للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في دعم صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل.

لقد حالت الظروف الموضوعية دون عقد هذا المؤتمر رغم اتخاذ الخطوات التنفيذية لذلك.

٤ - الفقرة (د) من البند الأول المتعلقة بضرورة العمل على تنمية الموارد الذاتية الفلسطينية لتكون دعامة أساسية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

لقد تم اتخاذ عدة اجراءات بهذا الخصوص، آمين أن نتمكن من جني ثمار هذه الجهود في المستقبل.

٥ - الفقرة (هـ) من البند الأول المتعلقة بضرورة قيام الوحدة المالية جباية وانفاقا بهدف الوصول لتحقيق الوحدة الوطنية ضمن الاطار التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اننا اذ نجتمع في دورة الوحدة الوطنية لنؤكد على ضرورة بذل الجهود المكثفة لتحقيق ذلك.

٦ - الفقرة (و) من البند الأول المتعلقة بتقوية جهاز وأساليب التدقيق الداخلي في الصندوق القومي الفلسطيني وتوفير الاطر والامكانيات اللازمة لتحقيق مزيد من الرقابة الداخلية وكذلك انشاء جهاز مركزي للرقابة والتفتيش والرقابة المالية.

رغم ما أشرنا اليه آنفا من المعاناة والظروف الصعبة التي مر بها الصندوق القومي، فقد توصلنا من خلال الجهود التي بذلناها الى إقامة وحدات للتدقيق والرقابة الداخلية باشرت عملها بفاعلية وسوف نولي موضوع انشاء الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش والرقابة المالية الاهتمام اللازم.

٧ - أما فيما يتعلق بالبند الثاني المتعلق بنقل مقر ادارة الصندوق القومي، فقد تم الاشارة الي ذلك في الفقرة (أ).

٨ - وفيما يتعلق بالبند الثالث الخاص بدعم صمود شعبنا الفلسطيني داخل الوطن المحتل.

فقد حرص مجلس ادارة الصندوق القومي على أن يقوم بدوره في تنفيذ ذلك متعاوناً مع اللجنة التنفيذية، ومع تقديرنا لما تم فاننا كمجلس ادارة الصندوق القومي نتطلع الى مضاعفة الجهود على هذا الصعيد.

٩ - أما البند الرابع الخاص بإيلاء المشاريع الانتاجية أهمية خاصة، فإن مجلس ادارة الصندوق يود أن ينوه بالجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية وبخاصة رئيسها لاستشراف افاق مشاريع انتاجية في اماكن مختلفة وقد قام مجلس ادارة الصندوق القومي بدراسات موضوعية على هذا الصعيد وكان نصب عينيه المزاوجة بين الاستثمار الانتاجي وبين الحفاظ على الأموال العامة وسيحرص مجلس الادارة دوماً على استكمال دراسات الجدوى لأية مشاريع انتاجية تطرح.

١٠ - الفقرة أ من البند السادس المتعلقة بالميزانيات المدققة فقد تعرضنا اليها عند الحديث عن بند الميزانية في هذا التقرير.

١١ - البند الثاني من الفقرة السادسة الذي يطلب من اللجنة التنفيذية متابعة الدول العربية التي لم تسدد كامل التزاماتها لتسديدها.

فان مجلس ادارة الصندوق القومي ينوه بالجهد الذي بذلته اللجنة التنفيذية ورئيسها على هذا الصعيد وهو يسجل شكره خاصة للمملكة العربية السعودية الشقيقة التي تفي بالتزاماتها كاملة وللجمهورية العراقية الشقيقة التي قدمت رغم ظروفها الصعبة اربعين مليون دولار ولدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة التي سددت مبلغ ثلاثين مليون دولار من التزاماتها، ولدولة الكويت الشقيقة التي سددت خمسة ملايين دولار من التزاماتها وخمسة ملايين دولار أخرى دفعت مباشرة للجامعات في الأرض المحتلة من أصل ما تعهدت به لدعم تلك الجامعات ومقداره ثمانية عشر مليون دولار.

وان مجلس ادارة الصندوق القومي ليهيب بالدول العربية الشقيقة التي لم تسدد كامل التزاماتها بالمبادرة لتسديدها وفاء لضريبة الدم تجاه الشعب الفلسطيني

١٢ - وفيما يتعلق بالفقرة لـ من البند السادس المتعلقة بالكفالتين المصرفيتين المقدمتين كقرضين من أجل تسويق حمضيات قطاع غزة بمبلغ إجمالي قدره ثمانية ملايين دولار امريكي.

فقد قام مجلس ادارة الصندوق القومي بمتابعة هذا الموضوع لتسويته وفق الأصول وسيحرص على استكمال تنفيذ القرار.

١٣ - الفقرة (هـ) من البند السادس المتعلقة باعادة دراسة وتقييم حجم العمالة في اجهزة المنظمة ومكاتبها ومؤسساتها، فقد قامت ادارة الصندوق القومي بحصر موظفي المنظمة وتوافرت لديها معلومات دقيقة من الموظفين بمختلف فئاتهم كما قامت اللجنة التنفيذية بتكوين لجنة من بين اعضائها لدراسة الموضوع وستوضح امامها النتائج التي توصلت اليها ادارة الصندوق.

١٤ - أما فيما يتعلق بالبند السابع الخاص بالطلب الى كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومؤسسة رعاية أسر الشهداء تقديم ميزانيتها مدققة الى الصندوق القومي ليتم على أساسهما تقدير احتياجاتهما.

فان ادارة الصندوق عهدت الى مدققين خارجيين لتدقيق حسابات الهلال الأحمر الفلسطيني، كما تم تعيين مدقق داخلي تابع للصندوق القومي لتدقيق حسابات الهلال وتنوّه ادارة الصندوق بتجاوب الجمعية معها ولا يزال مجلس الادارة ينتظر وصول الميزانية المدققة.

أما بالنسبة لمؤسسة أسر الشهداء فان ادارة الصندوق لم تتلق ايضاً الميزانية المدققة وهي تأمل أن تتجاوب المؤسسة معها فيما يتعلق بالتدقيق.

ثالثا : الموازنة :

أ - اتخذ مجلسكم الموقر في الدورة السابعة عشرة القرار التالي :

على الرغم من أن ادارة الصندوق القومي لم تقدم هذه الميزانية التقديرية فان المجلس الوطني يقرر اعتماد ميزانية ٨٢/٨١ أساسا لتغطية نفقات الأشهر المتبقية من السنة المالية ٨٥/٨٤ على أن يطبق نفس الاجراء بالنسبة للسنة المالية ٨٥/٨٦ علما بأن سقف ميزانية ٨٢/٨١ بلغ ٧٧,١٢٦,٨٨١ ديناراً التي تعادل ٢٢٢ مليون دولار.

ب) أما فيما يتعلق بميزانية السنتين الماليتين ٨٦/٨٥ - ٨٧/٨٦ فقد تم اعدادهما واقرارهما في اجتماع مشترك للجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني على أساس اعتماد جملة اعتمادات ميزانية ٨٢/٨١ كسقف للميزانية مع اجراء بعض التعديلات والمناقشات بين بنودها بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية على ضوء الواقع والمستجدات، علما بأن اجمالي ميزانية ٨٦/٨٥ قد بلغت ١٩٠ مليون دولار أما ميزانية ٨٧/٨٦ فقد بلغت ١٩٩ مليون دولار.

ج) فيما يلي بيان الميزانيات والنفقات عن الفترة المالية ١٢/١ - ١٩٨٤ - ١٩٨٧/٦/٣١.

١ - بلغت الميزانية التقديرية عن الفترة من ١٢/١ - ١٩٨٤/٦/٣ - ١٩٨٥ أي عن سبعة أشهر مبلغ ١٢٣,٤٦٨,٧٦٤ دولاراً بينما بلغت النفقات لنفس الفترة مبلغ ٧٦٨,٩١٥ دولاراً أي بنقص بلغ ٢٦,٦٩٩,٨٤٦ دولاراً.

٢ - بلغت الميزانية التقديرية للسنة المالية ٨٦/٨٥ مبلغ ١٩٠,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً، بينما بلغت النفقات بنفس السنة مبلغ ١٧٩,٧٠٢,٠٥٨ دولاراً أي بنقص مبلغ ١٠,٢٩٧,٩٤٢ دولاراً.

٣ - بلغت الميزانية التقديرية عن الفترة من ٨٦/٧/١ وحتى ١٩٨٧/٣/٣١ أي عن تسعة اشهر مبلغ ١٤٩,٢٠٣,٠٧٥ دولاراً، بينما بلغت النفقات لنفس الفترة مبلغ ١٤٤,٤٨٥,٦٤١ دولاراً أي بنقص يبلغ ٤,٧١٧,٤٣٤ دولاراً.

وبذلك يكون اجمالي النقص المتحقق لمصلحة الصندوق بين الميزانية التقديرية والنفقات الفعلية خلال الفترة من ١٢/١ - ١٩٨٤/٣/٣١ وحتى ١٩٨٧/٣/٣١ مبلغ ٤١,٧١٥,٢٢٥ دولاراً. وذلك تماشياً مع التوجه بترشيده النفقات.

٤ - بلغت الإيرادات الفعلية خلال الفترة من ١٢/١٠ - ١٩٨٤/٣/٣١ وحتى ١٩٨٧/٣/٣١ مبلغ ٣٣٥ مليون دولاراً، بينما بلغت النفقات الفعلية خلال نفس الفترة ٤٢١ مليون دولاراً أي بعجز يبلغ ٨٦ مليون دولاراً خلال الفترة المشار إليها بالكامل.

المصدران الرئيسيان لايرادات الصندوق القومي هما ضريبة التحرير والدعم من الدول العربية التي سبق ان تطرقنا اليها في مكان اخر من هذا التقرير.

أما فيما يتعلق بضريبة التحرير فعلى الرغم من الجهود التي اولتها اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة لتنمية هذا المصدر الا ان المعوقات كثيرة وتحول دون استيفاء هذه الضريبة بشكل شامل وقد سبق أن تطرق التقرير المرفوع الى مجلسكم الموقر في دورته السابقة الى هذا الموضوع مشيراً الى أن أحد أهم العوامل التي تحول دون تنمية هذا المصدر هو الافتقار الى الوحدة الفلسطينية التي طالب مجلسكم الموقر مراراً بتحقيقها فضلاً عن عدم وجود التشريعات او القرارات الادارية الملزمة بدفع الضريبة في الدول العربية الشقيقة ثم المواقف المختلفة لهذا الدول فيما يتعلق بضريبة التحرير.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها ادارة الصندوق لدعم جهاز الضريبة بالكفاءات اللازمة الا أن هناك انخفاضاً في حصيله الضريبة الواردة من الفلسطينيين المقيمين في دول الخليج العربي مؤخراً بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة فيهما وانعكاس ذلك على ابناء شعبنا العاملين هناك.

هذا ويطمح مجلس ادارة الصندوق القومي بأن يتلقى مزيداً من الدعم من مجلسكم الموقر والقيادة السياسية ليتمكن من تحصيل ضريبة التحرير بالكامل في المستقبل

وفما يتعلق بميزانيات السنوات ٨١/٨٢/٨٣/٨٤/٨٥ التي طالب مجلسكم الموقر بتقديمها مدققة ومراجعة من مراجع الحسابات القانوني وعرضها على اللجنة التنفيذية بأسرع وقت ممكن على ان تعرض على المجلس الوطني في دورته القادمة.

فقد افادنا مراقب الحسابات بانه، قد تم انجاز تدقيق وتجهيز كافة البيانات والجداول الحسابية للسنة المالية ٨١/٨٢ واصدر شهادات بخصوصها ارسلها الى مدير عام الصندوق القومي في دمشق اما بالنسبة لباقي السنوات فقد افادنا مراقب الحسابات بأنه قد دقق حسابات السنة المالية ٨٢/٨٣ ولم يكن بإمكانه تجهيز البيانات والجداول الحسابية وشهادته عليها لعدم اطلاعه على بعض النفقات بعد كما افاد بأنه باشر بتدقيق الحسابات الختامية للسنة المالية ٨٣/٨٤ ويأمل أن يتمكن من اصدار بياناتها الحسابية بعد اضافة قيودها الافتتاحية التي تتوقف على انجاز الحسابات الختامية لعام ٨٣/٨٢

وحول الحسابات الختامية للسنوات اللاحقة فاننا نود أن نبين لمجلسكم الموقر ما يلي أ - السنة المالية ٨٤/٨٥

نظراً للظروف التي مر بها الصندوق القومي وعدم استطاعتنا الحصول على البيانات الحسابية عن الفترة التي سبقت نقل مقر الصندوق القومي الى عمان لم يتسن

لنا اعداد الحسا... امية حسب الأصول والعمل والاتصالات جارية مع الادارة السابقة للص... ومع مدقق الحسابات الخارجي لتزويدنا بالحسابات الختامية المدققة للسنوات التي سبقتها لنتمكن من اعداد الحسابات الختامية لهذا العام وما بعده.

رابعا : الدرر بات المالية.

ب - لقد خالت الظروف الحالية الصعبة دون تقديم مشروع ميزانية السنة المالية ٨٧/٨٨ الى مجلسكم الموقر، وعليه يوصي مجلس ادارة الصندوق القومي مجلسكم الموقر بالموافقة على اعتماد سقف ميزانية السنة المالية ٨٧/٨٦ البالغ ٩٩ مليون دولار، الذي يقل عن سقف ميزانية ٨٢/٨١ بحوالي ٢٤ مليون دولار، كأساس لميزانية عام ٨٧/٨٨ مع تفويض اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني صلاحية توزيع الميزانية على أبوابها المختلفة.

ج - نظرا لما بيناه سابقا من عدم تمكننا من اقفال واعتماد الحسابات الختامية للسنوات السابقة، وفي حالة تعذر الحصول على الحسابات الختامية المعتمدة للأعوام السابقة، فان مجلس ادارة الصندوق القومي يوصي بأن يصدر مجلسكم الموقر قرارا بتكليف ادارة الصندوق القومي اعداد مركز مالي للصندوق بتاريخ ٢/٦/١٩٨٧ على أن يعتمد من مدقق الحسابات القانوني، واعتماد ارصدة حسابات المركز المالي المدقق بذلك التاريخ، ارصدة افتتاحية للسنة المالية التي تبدأ في ١/٧/١٩٨٧

وعلى الرغم مما قدمه الصندوق القومي بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لدعم صمود شعبنا البطل في الوطن المحتل، وفي المخيمات الصامدة التي تضرب يوميا ارواح الأمثال من النضال متحدية قوى البطش والعدوان، فاننا نأمل أن تساعدنا الامكانيات لبذل كل الجهود لزيادة دعم مواقفهم البطولية في شتى المجالات من اقتصادية وتعليمية وصحية متطلعين الى دعم مجلسكم الموقر بما يمكننا من الاستمرار في هذا الموقف ليكون اكثر فاعلية في مساندتهم ورفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التي تمر بهم يوميا.

جاويد الغصين
رئيس الصندوق القومي الفلسطيني

المناقشة العامة

شارك في المناقشة العامة العشرات من الأخوة الأعضاء متناولين المسائل الأساسية التي وردت في التقارير التالية:-

- ١ . تقرير المجلس الوطني الفلسطيني
- ٢ . تقرير الدائرة السياسية
- ٣ . تقرير الصندوق القومي الفلسطيني

لجان المجلس الوطني الفلسطيني

بعد انتهاء المجلس من المناقشة العامة تألفت لجان المجلس الوطني الفلسطيني
التالية:

- ١ . اللجنة السياسية
- ٢ . اللجنة المالية والاقتصادية
- ٣ . لجنة شؤون الوطن المحتل
- ٤ . لجنة المنظمات الشعبية
- ٥ . اللجنة العسكرية
- ٦ . لجنة الأعلام والثقافة
- ٧ . اللجنة الاجتماعية
- ٨ . لجنة شؤون العائدين والمخيمات
- ٩ . لجنة التربية والتعليم
- ١٠ . اللجنة القانونية.

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني

عقد المجلس الوطني الفلسطيني بهيئته العامة عدة جلسات لمناقشة توصيات اللجان، وبعد اجراء التعديلات وافق المجلس عليها بالصيغ التالية وبذلك اصبحت قرارات صادرة عنه، وهي على الوجه التالي:-

قرارات اللجنة السياسية

انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني، والتزاما بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني نؤكد على الأسس التالية كقاعدة للعمل الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

أولا - فلسطينيا

- ١ - التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس والالتزام بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الهادف لانجاز هذه الحقوق.
- ٢ - التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا، ورفض التفويض والأنابة والمشاركة في التمثيل الفلسطيني، ورفض ومقاومة أية بدائل عن منظمة التحرير الفلسطينية
- ٣ - التمسك باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ورفض الوصاية والاحتواء واللاحاق والتدخل في شؤونها الداخلية واقامة بديل عنها.
- ٤ - مواصلة النضال بأشكاله كافة، كفاحا مسلحا وجماهيريا وسياسيا، لتحقيق اهدافنا الوطنية وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية من الاحتلال الاسرائيلي ومواجهة مخططات التحالف الامبريالي الصهيوني العدوانية في منطقتنا وخاصة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي تعبيرا اصيلا عن حركة التحرر الوطني لشعبنا المعادية للامبريالية والاستعمار والصهيونية.
- ٥ - الاستمرار في رفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وعدم اعتباره أساسا صالحا لحل

القضية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني

٦ - رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية الى تصفية قضيتنا الفلسطينية، ومن بينها اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الذاتي ومشروع التقاسم الوظيفي بمختلف صيغه.

٧ - التمسك بقرارات القمم العربية المتعلقة بقضية فلسطين، وبخاصة قمة الرباط في العام ١٩٧٤، واعتبار مشروع السلام العربي الذي قرره قمة فاس في العام ١٩٨٢م

وأكد مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء في العام ١٩٨٣، أساسا للتحرك العربي على الصعيد الدولي سعيا لاجاد حل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضي العربية المحتلة.

٨ - ان المجلس الوطني الفلسطيني اخذ في الاعتبار قرارى الأمم المتحدة رقم ٥٨/٨٨ ج ورقم ٤٣/٤١ بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وكذلك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين.

يؤيد المجلس الوطني الفلسطيني عقد المؤتمر الدولي في اطار الأمم المتحدة وتحت اشرافها وتشارك فيه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكذلك مشاركة الأطراف المعنية بالنزاع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

ويؤكد المجلس على ضرورة أن يكون للمؤتمر الدولي صلاحيات كاملة، كما يعبر المجلس عن تأييده للمقترح الخاص بتشكيل اللجنة التحضيرية (لجنة المبادرة) ويطلب بسرعة تشكيلها وانعقادها.

وينوه المجلس مقدرًا بهذا الخصوص قرارات مؤتمر القمة الاسلامية الخامس المنعقد في الكويت، ومؤتمر قمة دول عدم الانحياز الثامن المنعقد في هراري ولجنة التنسيق المنبثقة عنها. ومؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في اديس أبابا، التي ايدت عقد المؤتمر الدولي واللجنة التحضيرية والمسااعي المبذولة لعقد هذا المؤتمر.

٩ - تعزيز وحدة جميع القوى والمؤسسات الوطنية داخل الوطن المحتل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والالتقاء بأشكال العمل المشترك بينهما في النضال ضد العدو الصهيوني وسياسة القبضة الحديدية الاسرائيلية ومخططات الحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي والتطبيع بالأمر الواقع وما يسمى بخطة التنمية وضد التدخلات الهادفة الى اصطناع بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية بما فيها تعيين

المجالس البلدية والقروية ودعم صمود شعبنا ممثلا بقواه ومؤسساته الوطنية.

١٠ - تعزيز وحدة العمل من أجل تنظيم اوضاع مخيماتنا في لبنان والدفاع عن وجودها وتوطيد وحدة شعبنا فيها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بحقوق شعبنا في لبنان في الاقامة والعمل والتنقل وحرية العمل السياسي والاجتماعي، ورفض المحاولات الهادفة الى تهجير شعبنا وتجريده من السلاح التأكيد على حقه في القتال ضد العدو الصهيوني وحماية نفسه والدفاع عن مخيماته وفق اتفاقية القاهرة وملحقاتها التي تنظم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية اللبنانية، والمساهمة مع أشقائنا اللبنانيين وقواهم الوطنية في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان.

١١ - العمل من أجل حماية شعبنا ورعايته والعناية بشؤونه في مختلف اماكن تجمعه والتمسك بحقوقه في الاقامة والتنقل والعمل والتعلم والصحة والأمن وفقا لقرارات جامعة الدول العربية والاعلان العالمي لحقوق الانسان وضمان حرية العمل السياسي تجسيدا لروابط الأخوة العربية والانتماء القومي العربي، وتعزيز تلاحمه مع أشقائه العرب.

ثانيا: عربيا

١ - العمل على تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات القمم العربية والالتزام بمواثيق العمل العربي المشترك ومعاهدة الدفاع المشترك، وعلى أساس حشد الطاقات لتحرير الأراضي العربية المحتلة لمواجهة العدوان الصهيوني والمخططات الأمريكية للسيطرة على أمتنا العربية.

٢ - تعزيز علاقات التحالف مع قوى حركة التحرر العربية على قاعدة العمل لتحقيق اهداف النضال القومي المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والسعي لاعادة تشكيل الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية للقيام بدورها القومي في دعم الثورة وحمايتها.

٣ - دعم نضال الشعب اللبناني وقواه الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني ومن أجل وحدة لبنان وعروبته واستقلاله وتعزيز التحالف الكفاحي اللبناني الفلسطيني

قرار خاص

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن اعتزازه وتقديره للشعب اللبناني الشقيق ويؤكد على أهمية استمرار التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية البطلة برئاسة الأخ وليد

جنبلاط وسائر القيادات والقوى الوطنية والاسلامية الأخرى التي تصدينا معها للغزو الصهيوني ولحصار بيروت، والتي قاتلنا معها وما زلنا لتحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الصهيوني.

ويؤكد لهم أن الثورة الفلسطينية ستبقى سنداً لبرنامجهم ومن أجل استمرار المواجهة المشتركة في خندق نضالي واحد ضد الاحتلال والعدوان الاسرائيلي، ومن أجل وحدة لبنان وعروبته واستقلاله.

٤ - العمل على تصحيح وبناء العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا على قاعدة اهداف النضال المعادي للامبريالية والصهيونية ووفق قرارات القمم العربية وبخاصة الرباط وفاس وعلى أسس التكافؤ والاحترام المتبادل، وصولاً الى علاقات كفاحية فلسطينية سورية وعربية وثيقة.

٥ - الحرب العراقية الايرانية

العمل على وقف الحرب الايرانية العراقية باعتبارها حرباً مدمرة للشعبين الجارين المسلمين، ولا تستفيد منها الا القوى الامبريالية والصهيونية، وترمى الى استنزاف الجهود والطاقت العربية بعيداً عن ميدانها الرئيسي في مواجهة العدوان الصهيوني المدعوم من الامبريالية الامريكية ضد الأمة العربية والبلدان الاسلامية ان المجلس الوطني الفلسطيني، ان يثمن المبادرات العراقية السلمية الهادفة لوقف هذه الحرب واقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين تقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما، وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للآخر واحترام خبراتها السياسية والاجتماعية، يقف مع العراق الشقيق في الدفاع عن أرضه وعن كل أرض عربية تتعرض للعدوان والغزو الخارجي، كما يدين المجلس احتلال ايران للأراضي العراقية، والتواطؤ الأمريكي الاسرائيلي في ادامة هذه الحرب عن طريق الصفقات التسليحية الأمريكية والاسرائيلية لايران.

٦ - الأردن

التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني، والعمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين ولأمتنا العربية، وتدعيم نضالها المشترك من أجل تعزيز استقلال الأردن وضد اطماع التوسع الاسرائيلي على حساب اراضيها وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الأردن على أساس أن منظمة التحرير هي الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، كما أكد قرار الرباط عام ١٩٧٤، وأن أية علاقة مستقبلية مع الأردن تقوم على أسس كنفدرالية بين دولتين مستقلتين، والتأكيد على التمسك بالأسس التي اقترتها دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة وقرارات قمة بغداد بشأن دعم الصمود بما في ذلك ما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة الفلسطينية الأردنية.

٧ - مصر

ان المجلس الوطني الفلسطيني، اذ يؤكد على الدور التاريخي لمصر وشعبها العظيم في اطار النضال العربي ضد العدو الصهيوني وتضحيات شعب مصر الشقيق وجيشها البطل دفاعاً عن الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وفي النضال من أجل الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والصهيونية وفي الكفاح من أجل تحرير الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في كافة المواقع والميادين.

واذ يقدر المكانة القومية والدولية لمصر وأهمية عودة مصر وتوليها لدورها الطبيعي على الساحة العربية يقرر المجلس:

تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد أسس العلاقات الفلسطينية - المصرية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني (وبخاصة الدورة السادسة عشرة) بما تتضمنه من مواقف وبما تحتويه من ثوابت النضال الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد، وفي ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية ذات العلاقة، بما يحقق أهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف والتي اكدتها هذه القرارات العربية، وبما يخدم النضال الفلسطيني والعربي ضد العدو الصهيوني ومن يدعمه.

ثالثاً: دولياً

- ١ - توطيد علاقات التحالف مع حركة التحرر العالمية.
- ٢ - التعاون الوثيق مع الدول الاسلامية والدول الافريقية ودول عدم الانحياز وتنشيط عمل منظمة التحرير الفلسطينية في ساحات هذه الدول لتعزيز العلاقات معها وكسب مزيد من التأييد للنضال الفلسطيني فيها.
- ٣ - توطيد علاقات التحالف النضالي مع دول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، ومع جمهورية الصين الشعبية.
- ٤ - دعم نضال الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعنصرية من أجل تحريرها الوطني وبخاصة في جنوب وجنوب غرب القارة الافريقية، وأمريكا الوسطى

قرار

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن عميق شكره وتقديره للجزائر الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا، على الموقف القومي النبيل الذي وقفته الجزائر ولا زالت، تجاه الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المعركة القومية الواحدة من أجل انتصار شعبنا في معركة التحرير والعودة.

ان المجلس الوطني انطلاقا من وحدة المصير القومي ومن وحدة النضال ضد العدو الصهيوني المغتصب، وعلى أرضية التضامن العربي والأخوة الكفاحية بين الجزائر وفلسطين، ليسجل بكل اعتزاز للجزائر الشقيقة دورها الطليعي والقومي الرائد، بدعوته الصادقة والمخلصة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على أرض الجزائر البطلة.

ولقد توج الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مبادرته القومية الاصلية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بترحيبه باستضافة الحوار الوطني الشامل وعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائر.

ان المجلس الوطني وهو يثمن عاليا هذه المواقف الرائدة تجاه ثورتنا وشعبنا والتي تشكل منعطفًا حاسمًا في معركة المصير القومي الواحد، ليعلن باسم الشعب الفلسطيني وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، ان هذه المواقف الجزائرية الرائدة، انما تعبر عن عمق الالتزام القومي الصادق من الجزائر رئيسا وحكومة وحزبا وشعبا تجاه الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة.

ومن هنا يتوجه المجلس الوطني بهذه التحية الحارة والناجعة من قلوب الفلسطينيين جميعا للجزائر الشقيقة معاها بلد المليون ونصف المليون شهيد على مواصلة الكفاح والنضال حتى يكتب النصر لشعبنا وامتنا ويرتفع علم فلسطين فوق القدس.

تحية للجزائر البطلة، تحية لقائدها المناضل الشاذلي بن جديد، تحية لأبناء الجزائر الذين احتضنوا ثوار فلسطين وهم يعززون وحدتهم ويرصون صفوفهم تحت راية النضال من أجل فلسطين الحرة المستقلة.

والجنوبية وادانة الحلف العدواني القائم بين النظامين العنصريين في تل ابيب وجنوب افريقيا ضد الأمة العربية والشعوب الافريقية والوقوف بحزم مع دول المواجهة الافريقية في نضالها ضد نظام بريقتوريا العنصري وكذلك الوقوف بحزم مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا.

٥ - العمل بمختلف الوسائل على الساحة الدولية لفضح العنصرية الصهيونية وممارساتها في وطننا المحتل، وهو موقف اكده قرار الأمم المتحدة التاريخي رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والعمل على افشال التحرك الصهيوني الامبريالي لالغاء هذا القرار.

٦ - العمل على تطوير المواقف الايجابية من قضيتنا في الأوساط الغربية الأوروبية وفي اليابان واستراليا وكندا، وتوثيق العلاقة مع الأحزاب والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية التي تؤيد حقوقنا الوطنية الثابتة.

٧ - مشاركة شعوب العالم في النضال من أجل السلم العالمي، والانفراج الدولي ووقف سباق التسلح ودرء خطر الحرب النووية ودعم المبادرات السوفياتية في هذا المجال واظهار خطورة التسلح النووي الاسرائيلي بالتعاون مع جنوب افريقيا على المنطقة والسلام العالمي. والعمل في المحافل الدولية على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٨ - تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية التي تساند كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيلي والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وادانة كل المحاولات الصهيونية المدعومة من قبل الامبريالية الامريكية لدفع المواطنين اليهود في عدد من بلدان العالم للهجرة الى فلسطين المحتلة، ودعوة كل القوى الشريفة للتصدي لهذه الحملات الدعاوية المسعورة وآثارها الضارة.

٩ - يثمن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة الجهود التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وخاصة في مجال تنظيم ندوات دولية ومؤتمرات صحفية تهدف الى توعية الرأي العام العالمي وتزويده بحقيقة أهداف نضال الشعب الفلسطيني.

كما يشيد المجلس بجهود المنظمات غير الحكومية في العالم لدعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الثابتة في فلسطين.

بيان حول لبنان وصمود المخيمات

ان المجلس الوطني الفلسطيني يوجه تحية تقدير واكبار الى جماهير شعبنا الصامدة في مخيمات لبنان، ومقاتلينا البواسل الذين تصدوا بشرف وبطولة ضد الهجمة الشرسة التي قامت بها قيادة حركة أمل ومن يساندها واستهدفت تدمير مخيماتنا وتجريدها من السلاح تمهيدا لتهجيرها، وفي نفس الوقت الذي تشن فيه اسرائيل غاراتها الوحشية على مخيماتنا لتحقيق نفس الأهداف، لقد أكد صمود شعبنا في تلك المخيمات مرة وإلى الأبد استحالة تصفية شعبنا أو شطب مؤسساته أو شل استمرارية نضاله لتحقيق أهدافه الثابتة.

لقد استهدفت هذه الحرب كذلك تحقيق عملية فرز سكاني من شأنه تمرير مخططات التحالف الصهيوني الامبريالي باقامة دويلات الطوائف التي كانت جماهير لبنان وقواها الوطنية الشريفة ولا تزال تقاومها وتعطل امكانات تحقيقها، وهذا ما لم يرغب بالطبع عن جماهير الطائفة الشيعية الكريمة الذين وصفهم الامام موسى الصدر بالمحرومين في الوطن وأوصاهم بالمحرومين من الوطن، ونؤكد بهذا الصدد أن المجلس الوطني الفلسطيني كان ولا يزال انطلاقا من ميثاقه وقراراته، يؤكد موقفه القومي من لبنان الشقيق كقطر عربي نحترم سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه وشعبه وبهذه المناسبة فان المجلس الوطني الفلسطيني، وفاء لقضيته المركزية وللحمة الدم بين الشعبين الفلسطيني واللبناني اللذين خاضا معا اشرف المعارك ضد العدو الصهيوني المشترك، يؤكد استمرار نضالنا المشترك من أجل استكمال تحرير جنوب لبنان وصولا معه ومع كل شعوبنا العربية حتى يتم تحرير فلسطين، وعودة شعب فلسطين الى أرضه ورفع راياته فوق القدس الشريف.

ويرى المجلس الوطني أن الحقوق المدنية والوطنية لجماهير شعبنا في لبنان قد تأكدت وثبتت عبر اتفاقيات متعددة، في القمم العربية وفي العلاقات الثنائية ويؤكد بهذه المناسبة ان أمن شعبنا في لبنان مع مكتسباته المشروعة قد أكدتها وحدة المصير الذي وصل اليه الشعبان الشقيقان وهي مناسبة لتقديم تحيات النضال والجهاد المشترك لكافة القوى الوطنية والاسلامية.

ويتطلع المجلس في هذه اللحظات بالذات الى ما يجب ان تتحمله القوات السورية المتواجدة في مناطق المخيمات من مسؤوليات قومية لضمانة الاتفاقات التي تشمل أمن جماهير شعبنا وحقه في الدفاع عن ذاته ضد أية محاولات لمهاجمة او محاصرة مخيماتنا أو الحيلولة دون جماهير شعبنا وحققهم في الانطلاق خارج هذه المخيمات بحثا عن حقهم في العيش الكريم.

ولا ينسى المجلس الوطني جهود الشرفاء من الأصدقاء الأجانب الذين وقفوا الى جانب شعبنا في أيام المحنة مما كان له صداه الدولي العظيم.

ويرفع المجلس الى اللجنة التنفيذية توصية عاجلة باعادة تعمير مخيمات لبنان والتعويض على الخسائر المادية الفادحة التي تسببت فيها الحرب الأخيرة.

يا أهلنا الصامدين في لبنان، يا شعبنا العربي اللبناني، لقد سجلتم بتضحياتكم الأساطير، وحفظتم بوحدة موقفكم القضية والمصير، وارسيتم بامتزاج دمائكم قاعدة صلبة للوحدة الوطنية والقومية.. والعالم كله ينظر اليكم اليوم فيرى فلسطين ولبنان، ويستلهم من ارادتكم العزم على مواصلة الطريق.

يا رفاق الشهداء، يا رفاق على أبوطوق، يا اخوتنا وأهلنا، نحن معكم كما أنتم معنا، وفدا يحمل اطفال شاتيلا والرشيديّة وبرج البراجنة وعين الحلوة، ذكريات الأيام المريرة فتترسخ وعيا وايمانا بتحرير فلسطين، وبعبودية لبنان، وبوحدة العرب، وبالنصر القادم باذن الله.

نشد على أياديكم وسنلتقي
المجد والخلود للشهداء الأبرار
عاش لبنان حرا عربيا
عاشت فلسطين حرة عربية

نداء الأرض المحتلة

يحيى المجلس الوطني الفلسطيني جماهيرنا الفلسطينية الصامدة المرابطة في مواجهة الاحتلال الصهيوني، في الضفة والقطاع، في الجليل والمثلث والنقب، في الجامعات والمعاهد والمدارس، في المدن والقرى، والمخيمات البطلة الصامدة.

يحيى المجلس الوطني.. جماهيرنا الصامدة في مواجهة دبابات العدو وبطشه.. جماهيرنا المتصدية لعصابات الارهاب الصهيوني الرسمي.. عصابات مثير كاهانا، وموشيه لينغروالارهابي ايتان

يحيى المجلس الوطني الفلسطيني، جماهيرنا الصامدة فوق ارضنا المدافعة عن بقائها، وعن تاريخها.. وعن مقدساتها.. وعن حاضرها ومستقبلها وعن تراثها.. وعن قدسها الشريف عاصمة فلسطين الخالدة.

ان المجلس الوطني الفلسطيني، يحيى جماهيرنا البطلة التي تقاوت بضراوة التوسع الصهيوني الاستيطاني الذي يعمل على صهيئة ارضنا وتشريد شعبنا، وطمس

وجودنا وتاريخنا، من خلال اقامة المستوطنات واطلاق قطعان المستوطنين المسلحة، للاعتداء على مدننا وقرانا، لارهاب أهلنا ضمن خطة الترهيب لاجبارهم على الرحيل والهجرة والتشرد.

ان المجلس الوطني الفلسطيني، يجدد عهد النضال لجماهيرنا المناضلة الصامدة، على مواصلة النضال والكفاح والصمود، تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضال شعبنا الصامدة، حتى يتم دحر الاحتلال الصهيوني، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ارض فلسطيننا المباركة وعاصمتها القدس

ان المجلس الوطني في دورة الوحدة الوطنية، ودورة صمود المخيمات الفلسطينية، ودورة صمود اهلنا في الأرض المحتلة، قد عكس الحقيقة الناصعة الساطعة لوحدة شعبنا داخل وخارج ارضنا المحتلة وتوج هذه الوقفة الواحدة لجماهيرنا وأهلنا ومقاتلينا وثوارنا نساء وأطفالاً ورجالاً بأكاليل ثمار الصمود والأصرار على تحقيق الانتصار.

فالى الأمام يا جماهيرنا على درب الصمود والنصر، ومزيداً من المقاومة الباسلة، مزيداً من الصبر والمثابرة.. مزيداً من التصدي والتحدي للاحتلال العنصري الصهيوني والنصر.. النصر لشعبنا أيها الصامدون الصابرون، في مخيمات الصمود في لبنان، وعلى أرضنا الفلسطينية المحتلة.

تحية اكبار واعتزاز الى الصابرين الصامدين الشامخين في سجون الاحتلال الصهيوني الذين يتحدون بايمانهم وصلابتهم العدو وسجونه وجلاديه.

والمجد كل المجد للشهداء الأبرار
وانها لثورة حتى النصر

قرارات اللجنة المالية والاقتصادية

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات وشعبنا في الأرض المحتلة يوم الجمعة الموافق ١٩٨٧/٤/٢٥ .

وبعد مناقشة مستفيضة لتقرير الصندوق القومي الفلسطيني وتقرير دائرة الشؤون الاقتصادية.

توصى بما يلي:-

أولاً: التوصيات المالية:-

١ - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته المالية الصادرة عن دوراته السابقة وخاصة الدورة السابعة عشرة في المجالات التالية:-

أ - ضرورة اعادة النظر في رواتب العاملين في لبنان وسوريا وباقي البلدان وتعديلها بما يتناسب والأوضاع الاجتماعية الصعبة وصمودهم البطولي، ونسبة التضخم والغلاء وتدني القيمة الشرائية للعمالة المحلية.

ب - ان تستكمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اعتماد الانظمة التي تكفل لجميع العاملين في مكاتب ومؤسسات م.ت.ف الضمانات الصحية والاجتماعية على ان تكون انظمة الضمانات الصحية منسقة مع جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.

ج - ان المجلس الوطني الفلسطيني وقد أخذ علماً بالجهود التي بذلت لعقد مؤتمر الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية يطلب الى اللجنة التنفيذية الاستمرار في جهودها لتنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراتها السابقة، لعقد مؤتمر للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في دعم صمود شعبنا داخل الوطن المحتل بالتنسيق بين الصندوق القومي الفلسطيني ودائرة الشؤون الاقتصادية.

د - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني القرار الصادر عن دورته الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة لضرورة العمل على تنمية الموارد الذاتية الفلسطينية لتكون دعامة لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني والعمل الجاد لايجاد الوسائل والخطط اللازمة لذلك مع ايلاء المشاريع الانتاجية المدروسة اهمية خاصة.

هـ - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على القرارات الصادرة عن دوراته السابقة لضرورة قيام الوحدة المالية جباية وانفاقاً لدعم وتعزيز الوحدة الوطنية الشاملة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية.

و - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراره السابق لضرورة انشاء جهاز مركزي للرقابة والتفتيش المالي يحظى بصلاحيات تمكنه من القيام بمهامه حفاظاً لأموال المنظمة وتنميتها.

ص - ان المجلس الوطني الفلسطيني وقد أخذ علماً بالخطوات التي اتخذت من أجل استرداد قيمة الكفالتين المصرفيتين المقدمتين لقرضين من أجل تسويق حمضيات قطاع غزة بمبلغ إجمالي قدره ثمانية ملايين دولار يؤكد على ضرورة استمرار الجهود وبكافة الوسائل وأسرع وقت ممكن من أجل استردادها.

ع - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراره الصادر عن دورته السابعة عشرة بضرورة إعادة دراسة وتقييم حجم العمالة في أجهزة ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بناء على خطط وبرامج اعمال هذه الأجهزة والمكاتب والمؤسسات واحتياجاتها الفعلية.

ف - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراره الصادر عن دورته السابعة عشرة بضرورة ان تتقدم ادارة الصندوق القومي الفلسطيني في دوراته القادمة بميزانية تقديرية حول النفقات والايرادات المتوقعة للسنوات التالية لانعقاده على ضوء خطط وبرامج العمل المرسومة لأجهزة ومكاتب ومؤسسات منظمة التحرير واحتياجاتها الفعلية وعلى ضوء الايرادات المتوقعة.

ق - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراره السابق بأن تتقدم مؤسسة اسر الشهداء بميزانية مدققة الى الصندوق القومي الفلسطيني ليتم على أساسها تقدير احتياجاتها. وعلى أن يقوم الصندوق القومي الفلسطيني بتدقيق حساب مؤسسة اسر الشهداء بانتظام وفق انظمتها كما يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة استمرار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تعاونه لتقديم ميزانيات مدققة الى الصندوق القومي الفلسطيني ليتم على أساسها تقدير احتياجاتها.

٢) توصي اللجنة المالية باعتماد ميزانية ٨٦ ، ٨٧ البالغة ١٩٩ مليون دولار (مائة وتسعة وتسعون مليون دولار) كأساس لميزانية عام ٨٧ ، ٨٨ وتفويض اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني صلاحية توزيع الميزانية على أبوابها المختلفة استناداً الى خطط وبرامج اعمال الأجهزة والمكاتب والمؤسسات والدوائر على أن يستمر اعتماد هذا السقف لحين انعقاد الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني.

٣) يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة انهاء الحسابات الختامية لجميع السنوات السابقة ٨٢،٨١ و ٨٢،٨٢ و ٨٤،٨٣ و ٨٥،٨٤ و ٨٦،٨٥ و ٨٧،٨٦ وعرضها على المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته القادمة مدققة ومراجعة حسب الإنظمة المعمدة. وحتى يتم ذلك فان المجلس الوطني الفلسطيني يطلب الى ادارة الصندوق القومي الفلسطيني اعداد مركز مالي للصندوق بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠ على أن يكون مدققاً ومعتمداً من مدقق الحسابات القانوني ليشكل الأرصدة الافتتاحية للسنة المالية التي تبدأ في ١٩٨٧/٧/١ .

٤) ان المجلس الوطني الفلسطيني وقد أخذ علماً بما تم تسديده، من مبالغ الدعم المالي ودعم الصمود وفق مقررات قمة بغداد فانه:

أ) يتوجه بالشكر والتقدير للدول العربية الشقيقة التي اوفت بكامل التزاماتها او بجزء منها وخاصة المملكة العربية السعودية الشقيقة التي اوفت بكامل التزاماتها وجمهورية العراق الشقيقة التي سددت اربعين مليون دولار رغم ظروف الحرب الصعبة التي تخوضها ودولة الامارات العربية الشقيقة التي سددت ثلاثين مليون دولار من أصل التزاماتها ودولة الكويت الشقيقة التي سددت خمسة ملايين دولار من أصل التزاماتها وخمسة ملايين دولار اخرى للتعليم العالي من أصل مبلغ بلغ ١٨ مليون دولار تعهدت بها للتعليم في الأرض المحتلة.

ب - يهيب المجلس الوطني الفلسطيني بالدول العربية الشقيقة التي لم تسدد التزاماتها بالمبادرة بتسديدها وفاء لضريبة الدم والنضال تجاه الشعب الفلسطيني وعلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية متابعة هذا الموضوع الهام بكافة الوسائل.

ج - يناشد المجلس الوطني الفلسطيني الدول العربية التي لم تسن تشريعات خاصة بضريبة التحرير أن تبادر بسنها، لتشمل الفلسطينيين العاملين في القطاعين العام والخاص.

٥) يطلب المجلس الوطني الفلسطيني ان تبادر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاتصال مع الدول العربية الشقيقة سواء بالاتصال المباشر او من خلال مؤتمرات القمة لتجديد الدعم المقرر لمنظمة التحرير الفلسطينية وصمود شعبنا داخل الأرض المحتلة حسب مقررات قمة بغداد ومواصلة الجهد لتسديد الالتزامات السابقة.

ان اللجنة المالية والاقتصادية تثمن الدور الذي قام به رئيس ومجلس ادارة وكوادر الصندوق القومي الفلسطيني على الجهود التي بذلوها رغم الظروف الصعبة التي واجهت اعمال الصندوق.

ثالثاً: التوصيات الاقتصادية:

استمعت اللجنة الاقتصادية الى تقرير دائرة الشؤون الاقتصادية عن أعمال ومهام وأنشطة الدائرة فيما بين دورتي المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة والثامنة عشرة وهي اذ تثمن هذا التقرير الوافي والمفصل تثمينا عاليا حول مجمل نشاطاتها وتصوراتها للعمل الاقتصادي في م . ت . ف بانها توصي:

أ - باحالة التقرير المقدم من دائرة الشؤون الاقتصادية الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع التوصية باعتماد الميزانية والهيكل التنظيمي المقترح لأعمال الدائرة.

في اطار عملية دعم الصمود كقضية مركزية من قضايا نضالنا، ومن أجل توحيد الجهد الواحد فان اللجنة المالية والاقتصادية:

أ (توصي بأن تشكل اللجنة التنفيذية من بين اعضائها مجلساً أعلى لدعم الصمود يتشكل من رئيس اللجنة التنفيذية رئيساً وعضوية كل من: رؤساء الدائرة الاقتصادية الصندوق القومي، الوطن المحتل، التربية والتعليم التنظيم الشعبي بالاضافة الى عدد من الاختصاصيين في المجالات الاقتصادية تختارهم اللجنة.

ب (ان يتم تنظيم قنوات الاتصال مع الأرض المحتلة من خلال مجالس واتحادات توعية لكل قطاع من قطاعات الصناعة، الزراعة، التجارة الاسكان.. الخ

ج (التأكيد على استمرار التنسيق بين دوائر منظمة التحرير الفلسطينية المعنية، العمليات، دعم الصمود في الوطن المحتل منعاً للتباين أو الازدواجية والتكرار.

د (التأكيد على التنسيق بين دائرة الشؤون الاقتصادية والمؤسسات الفلسطينية الخاصة خارج الأرض المحتلة التي تعمل في اطار العمل الاقتصادي في الأرض المحتلة.

٣) الطلب الى دائرة الشؤون الاقتصادية:

أ (اعداد ملفات ودراسات جدوى اقتصادية وفنية لمشاريع استثمارية في الأرض المحتلة في المجالات الصناعية والزراعية والصحية والاجتماعية والاسكانية، والترويج لها لدى المؤسسات والشركات والهيئات والبنوك الفلسطينية والعربية والدولية داخل الأرض المحتلة وخارجها.

ب (التأكيد على أن تتركز المشاريع الاستثمارية التي تعد ملفات ودراساتها دائرة الشؤون الاقتصادية في المجالات الانتاجية، الصناعة الزراعة، التعليم والتعليم المهني، الصحة، الاسكان التي تحقق:

توفير فرص عمل وتقليص العمالة مع الكيان الصهيوني وصولاً الى انهاءها.

خلق عمالة فنية ماهرة ومدربة في مجالات الانتاج المتعددة وبما يخدم احتياجات شعبنا الحاضر والمستقبل.

العمل بجدية كاملة وبتخطيط علمي لتحقيق اكتفاء ذاتي لاحتياجات جماهيرنا في الأرض المحتلة وصولاً الى اغلاق اسواق الأرض المحتلة امام المنتجات الصهيونية.

ج (التأكيد على أن يكون من مهمات دائرة الشؤون الاقتصادية العمل الجاد لفتح الأسواق الخارجية أمام منتجات الأرض المحتلة الصناعية والزراعية بالاستفادة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة والتي ستوقع مع الدول الشقيقة والصديقة واحاطة اللجنة التنفيذية أولاً بأول حول مدى انجازاتها في هذا المجال.

٤) التأكيد على دائرة الشؤون الاقتصادية أن تكون مشاركتها في المؤتمرات الاقتصادية العربية والاسلامية والدولية مشاركة فعالة وبكفاءة تستند الى:

- دراسة مسبقة لمثل هذه المؤتمرات وجداول اعمالها.

- اعداد مسبق لمشاريع القرارات المطلوبة من هذه المؤتمرات فلسطينياً على أن ترفق بمذكرة تفسيرية مدروسة ومقنعة للقرارات التي تريدها خدمة لقضيتنا وصمود شعبنا.

٥) التأكيد على التنسيق المستمر بين دائرة الشؤون الاقتصادية ومجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية داخل الأرض المحتلة وخارجها واحاطة مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني بتقارير دائرة الشؤون الاقتصادية بهذا الشأن

قرارات لجنة شؤون الوطن المحتل

اجتمعت لجنة شؤون الوطن المحتل المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة، دورة الوحدة الوطنية وضمود المخيمات وجماهير شعبنا في الوطن المحتل مساء يومي الخميس والجمعة ٢٣، ٢٤/٤/١٩٨٧.

وبعد مناقشة مستفيضة للتقارير المقدمة من دائرة شؤون الوطن المحتل وبعد استعراض كافة الأوضاع والظروف والاحوال الصعبة التي يعيشها شعبنا داخل فلسطين المحتلة والممارسات الصهيونية التي تهدف الى تهويد الأرض واقتلاع شعبنا وتدمير بنيته الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والثقافية. كما استعرضت اللجنة نضالات شعبنا المستمرة جماهيريا وعسكريا وانتفاضته البطولية المتصاعدة حاليا، والتي يؤكد فيها شعبنا على رفضه للاحتلال الصهيوني وممارساته بكل طاقاته وامكاناته، كما يؤكد شعبنا بكافة فئاته وفي كافة انحاء فلسطين على التفافه الشامل حول منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والقائد لنضاله من أجل حقه في العودة وتقرير المصير وقيام الدولة المستقلة على ترابه الوطني، كما يؤكد على رفضه لكافة المخططات والمشاريع المعادية وعلى رفض قرار ٢٤٢ وسياسات التطبيع والتقاسم الوظيفي وخطط التنمية ذات الاهداف السياسية المعادية، كما يؤكد على تصديه بالاسلح لسياسة القبضة الحديدية الصهيونية والممارسات القمعية العنصرية والفاشية وسياسة الالحاق والاستيطان ومصادرة الأراضي والدمج الاقتصادي وضرب المؤسسات الوطنية الثقافية والنقابية والمهنية والتعليمية.

ان المجلس الوطني في دورة الوحدة الوطنية هذه يحيي انتفاضة وكفاح جماهير شعبنا المتصاعد في الوطن المحتل ضد سلطات الاحتلال واجراءاته القمعية، كما يحيي موقف شعبنا ومساندته للجهود التي أدت الى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والتنام هذا المجلس في هذه الدورة التي عبر شعبنا عن تضامنه وابتهاجه بعقدها. ويحيي المجلس الوطني أيضا صمود مناضلينا في سجون الاحتلال الذي بلغ ذروته بالاضراب الشامل عن الطعام مؤخرًا، وتحديهم لأبشع أنواع القهر والاضطهاد، كما يحيي النضالات الباسلة لجماهيرنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والتي أفضلت مخططات العدو

الرامية الى تذويب شخصيتهم وطمس ثقافتهم الوطنية. ويقدر باعتزاز التفاهم حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

ان اللجنة وهي تؤكد على قرارات الدورة السابقة المتعلقة بالوطن المحتل فانها توصي بما يلي:

١ - ضرورة تعبئة وحشد كافة الطاقات والامكانيات من أجل تعزيز وتطوير وتصعيد كافة أشكال النضال السياسي وال جماهيري والعسكري وضرورة السعي لفتح كافة الحدود العربية المتاخمة لأرضنا المحتلة أمام المقاتلين الفلسطينيين.

٢ - أ - التأكيد على أهمية دعم صمود شعبنا في الوطن المحتل مادياً ومعنوياً من أجل تعزيز دور المؤسسات والهيئات الوطنية وتدعيمها بما يخدم تطوير حياة شعبنا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية ويخفف من وطأة الأزمة المعيشية المتصاعدة من جراء سياسة الدمج الاقتصادية الاسرائيلية المدمرة والممارسات الصهيونية المختلفة.

ب - أن تقوم اللجنة التنفيذية للمنظمة بالعمل على تنمية موارد دعم الصمود وتطويرها بتنظيم حملة رسمية وشعبية واسعة - فلسطينياً وعربياً ودولياً - من أجل توفير ما يلبي الاحتياجات الأساسية لشعبنا في الداخل وبما يتلاءم والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا تجاه شعبنا وقضيته الوطنية.

ج - زيادة المبالغ المرصودة في الميزانية لقضايا دعم الصمود والنضال داخل الوطن المحتل بصورة تتناسب وتطور هذا النضال وفعاليتيه ولتحقيق البرامج التي تلبي الاحتياجات المتنامية لتدعيم صمود شعبنا وتثبيت وجوده وتصعيد نضاله الوطني، ضمن خطة مقرررة تحدد الأولويات والمسؤوليات وكيفية تنفيذها.

٣ - أ - ضرورة المحافظة على عروبة الأرض ومقاومة محاولات تهديدها ومصادرتها واعطاء الاولوية لدعم القطاع الزراعي والعمل على تسويق فائض المنتوجات الزراعية ومتابعة تنفيذ قرارات الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لفتح الأسواق العربية أمامها.

ب - دعم المشاريع الصناعية الانتاجية (الصغيرة والمتوسطة) وتسويق انتاجها عربياً ودولياً.

ج - دعم مشاريع الاسكان الجماعية والفردية.

د - دعم ومساندة ورعاية المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا المهنية والاكاديمية وتطويرها، عبر مجلس التعليم العالي، بما يحقق التكامل وتأمين التعليم الجامعي المجاني لتثبيت طلابنا على أرض الوطن، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لقطاع المعلمين الذي يقع على كاهله تنشأة الأجيال

وطنيا، ودعم الحركة الطلابية وتلبية كافة احتياجاتها.

هـ - دعم كافة المؤسسات الاجتماعية والصحية والشبابية والرياضية والفنية والثقافية والاعلامية بما يكفل تطوير قدرة جماهير شعبنا على الصمود والمحافظة على التراث الوطني ومواصلة كفاحه ضد المحتلين الصهاينة.

و - دعم الحركة النسائية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية وكافة المنظمات الشعبية الجماهيرية في أرضنا المحتلة وتقديم الدعم المالي اللازم لتلبية احتياجاتها.

٤ - التأكيد على وحدة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل على كافة الأصعدة وذلك من خلال:

أ - بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الذراع الأساسي والفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية في توجيه نضال شعبنا السياسي والجماهيري مع مراعاة عوامل السلامة وضمان الأمن والاستمرارية لها.

و دعم كافة أشكال التنسيق الوطني باعتباره خطوة على طريق بلورة الموقف الوطني الواحد.

ب - العمل على تنسيق النشاطات والاتصالات والتحركات السياسية بما يخدم الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ج - المحافظة على وحدة المؤسسات الوطنية وكافة المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية وتعزيز هذه الوحدة بما يكفل تطويرها وزيادة فعاليتها في التصدي للمخططات المعادية، وعلان هذا العام عام توحيد المؤسسات الوطنية في الأرض المحتلة.

د - التأكيد على زيادة الاهتمام بأوضاع أبناء شعبنا في فلسطين ١٩٤٨ في كافة مناطق تواجدهم، في المدن والقرى وفي المثلث والجليل والنقب والعمل على رعاية قضاياهم في مختلف المجالات بما يعزز تمسكهم بأرضهم وهويتهم الوطنية.

٥ - أ - العمل على وقف الهجرة القسرية لأبناء شعبنا من الوطن المحتل واعداد البرامج اللازمة وتوفير الامكانيات لتحقيق ذلك.

ب - الاهتمام بتطوير وسائل التوجيه والاعلام الخاص بشعبنا داخل الأرض المحتلة بحيث يهيأ له فرصة متابعة مواقف وتطورات النضال الوطني الفلسطيني.

ج - العمل على تشجيع عودة الفلسطينيين العاملين خارج الوطن المحتل الى أرض الوطن كلما كان ذلك ممكناً والسعي لدى الدول العربية لتحمل أعباء العاملين لديها! الناتجة عن عودتهم الى أرض الوطن.

٦ - العمل على استمرار التآخي بين المدن الفلسطينية والمدن العربية والعالمية وكذلك بين الجامعات الفلسطينية ومثيلاتها العربية والدولية.

٧ - أ - التأكيد على زيادة الاهتمام والالتزام بمعالجة الأعباء والنتائج المترتبة على النضال الجماهيري لشعبنا في الوطن المحتل من تعويضات وغرامات فور حصول ذلك والاستمرار في توفير الاهتمام الكافي والرعاية اللازمة للمناضلين في الوطن المحتل وكذلك للمعتقلين في سجون العدو بالسرعة الممكنة

ب - توحيد لوائح المؤسسات المعنية برعاية أسر الشهداء والمعتقلين والمتضررين بما يحقق المساواة وتطبيق اللوائح على الجميع دون استثناء.

ج - السعي من أجل استمرار قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بالتزاماتها والعمل على عدم وقف خدماتها التعليمية والصحية وغيرها وذلك لتفادي الآثار السلبية على أبناء شعبنا.

٨ - التأكيد على أهمية استمرار قيام اللجنة الفلسطينية المشتركة بمهامها من أجل دعم الصمود الوطني الفلسطيني، والمطالبة بأن تقوم الدول العربية التي لم تدفع التزاماتها المالية بتسديد تلك الالتزامات وفقا لقرار قمة بغداد ١٩٧٨.

٩ - التأكيد على ضرورة تعزيز وتطوير دائرة شؤون الوطن المحتل بحيث تصبح في مستوى الاعباء والمهام المناطة بها وذلك من خلال :

أ - رصد الميزانية اللازمة والكافية للدائرة بما يحقق الأهداف والغايات والتوصيات المقررة من أجل ذلك.

ب - تشكيل لجنة دائمة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، تشارك فيها الفصائل والمنظمات الشعبية والفعاليات الوطنية ذات الاختصاص توفر كافة مقومات التخطيط والتنسيق بين الجهات المتعددة المعنية بشؤون الوطن المحتل، وتقوم اللجنة التنفيذية بتعيينها وتحديد عدد أعضائها وصلاحياتها ومهامها.

ج - تعزيز الدائرة بالكوادر الكفؤة التي تكفل قيامها بتحقيق برامجها ومهامها.

قرارات

لجنة المنظمات الشعبية

نظرا لأهمية الدور النضالي الذي تقوم به المنظمات الشعبية الفلسطينية، والتي تمثل مختلف قطاعات شعبنا الفلسطيني تنظمها وتؤطرها لتشكل القاعدة الجماهيرية المنظمة الواسعة والصلبة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فقد شكلت في اطار اعمال الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني «دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات وجماهير الوطن المحتل» لجنة التنظيمات الشعبية، وتقدمت بالتوصيات التالية :-

١ - تمثين وحدة المنظمات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها والالتزام بأسس العمل الجبهوي داخل صفوفها.

٢ - يؤكد المجلس على أهمية تنظيم العلاقة بين مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وفروع المنظمات الشعبية بما يضمن المحافظة على شخصيتها الاعتبارية وعلاقتها العضوية بهيئاتها القيادية.

٣ - تعزيز الجهود المبذولة من أجل وحدة الحركة النقابية الفلسطينية داخل الوطن المحتل، بالتنسيق والتعاون بين المنظمات الشعبية المعنية ودائرة شؤون الوطن المحتل.

٤ - تقديم كافة اشكال الدعم المادي والمعنوي لفروع المنظمات الشعبية في الوطن المحتل ولبنان، من خلال المؤسسات والجهات المختصة بالتنسيق مع أماناتها العامة.

٥ - يؤكد المجلس على عدم جواز شرعية أية منظمة شعبية فلسطينية لا تعترف بها منظمة التحرير الفلسطينية عبر دائرة التنظيم الشعبي والمجلس المركزي للمنظمات الشعبية.

٦ - زيادة نسبة تمثيل المنظمات الشعبية الفلسطينية في المجلس الوطني بما يتناسب وحجمها القاعدي، باعتبارها تمثل القواعد الجماهيرية المنظمة، والتي يأتي ممثلوها منتخبين من مؤتمراتهم.

٧ - يؤكد المجلس على ضرورة دمج الأنشطة الشبابية والرياضية في اطار واحد، واعتبار اتحاد شبيبة الثورة لاغيا.

كما يوحي بتشكيل مديرية للشباب والرياضة وتوفير الجهاز الاداري الكافي لتسيير أعمالها، وتخصيص الميزانية اللازمة لتحقيق ذلك.

٨ - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراره الخاص بالكونفدرالية الفلسطينية لأمريكا اللاتينية والكاريبية باعتبارها منظمة ذات طابع جماهيري، تسري عليها أحكام المنظمات الشعبية فيما يتعلق بعضويتها في المجلس الوطني الفلسطيني.

٩ - يؤكد المجلس على تعزيز تمثيل وفعالية المنظمات الشعبية الفلسطينية في المؤسسات العربية والدولية والتأكيد بأن أية نشاطات خاصة لأية تجمعات شبابية أو مهنية لا تتعارض مع هذا التمثيل.

١٠ - يؤكد المجلس الوطني على ضرورة انشاء صندوق للضمان الاجتماعي يشمل العاملين في أجهزة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

ويوصي اللجنة التنفيذية باعتماد الميزانية اللازمة لتغطية نفقات هذا الصندوق..

١١ - يقرر المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة تقديم مساعدات مالية للاتحادات الشعبية تمكنها من اداء مهامها المختلفة، وذلك في ضوء خططها المقررة من هيئاتها القيادية.

قرارات اللجنة العسكرية

أوصت اللجنة العسكرية في تقريرها المجلس الوطني الفلسطيني بأن يصدر قراراً بتجريم الاقتتال الفلسطيني تحت أي ظرف من الظروف وتجريم كل من يصدر امراً بذلك وبعد تلاوة التوصية جرت الموافقة عليها، وأصبحت قراراً من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

قرارات لجنة الاعلام والثقافة

بعد دراسة لواقع العمل الاعلامي والثقافي الفلسطيني سواء من خلال مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية المتخصصة في هذا المجال أو من خلال كافة المنابر الأخرى التي يجري جانب رئيسي وجوانب العمل الاعلامي والثقافي الفلسطيني غيرها، قد رأت اللجنة أن تعرض في البداية وباختصار، صورة موضوعية لواقع العمل الاعلامي والثقافي مبرزة جوانب النجاح والتطور، ومبرزة بالمقابل المشكلات الرئيسية التي تؤثر على نحو ملموس في مسيرة العمل الاعلامي والثقافي، المحصلة المنشودة.

ولا شك أن العمل الاعلامي والثقافي، الذي ينطلق من الحياة الفلسطينية، ومن ميادين وساحات النضال الوطني، حقق من خلال تفاعله العميق مع مسيرة الثورة الفلسطينية بما يحقق بها من أخطار، وما يواجهها من تحديات، انجازات ملموسة تتألف مع الانجازات الوطنية في شتى المجالات فلقد صمدت المؤسسات الاعلامية والثقافية الفلسطينية جنباً الى جنب مع باقي المؤسسات الوطنية، وحققت حضورها الفاعل رغم فقدان أحد أهم شروط نمو وتطور المؤسسة وهو الاستقرار على أرض جغرافية شائعة توفر الامكانيات المالية المتاحة للمؤسسات الاعلامية والثقافية الأخرى في عصرنا الحديث.. الذي قطعت فيه عملية التطور التقني على صعيد وسائل الاتصال الجماهيري أشواطاً بعيدة في التقدم والفاعلية المتنامية.. غير ان النجاحات التي حققها الجهد الاعلامي والثقافي الفلسطيني، تظل عرضة للانتكاس والتراجع أو في بعض الحالات اعطاء مردود عكسي يحكم وجود عوامل ومسببات تبدو جلية في تأثيرها السلبي على محصلة هذا العمل ومردوده المباشر ودون افاضة في شرح هذه العوامل والمسببات فنكتفي بعرضها في نقاط محددة.

أولها: غياب الخطة الاعلامية المركزية والشاملة والمعني هنا ليس مؤسسات منظمة التحرير المتخصصة وحدها، وانما مجمل الانشطة ذات الطبيعة الاعلامية والثقافة في الحياة الفلسطينية على النطاق الأوسع، ولقد أدى غياب هذه الخطة الى بروز ظاهرة الكثافة الكمية التي تصل الى حدود التضخم وبرزت ظاهرة

التعددية غير المسيطر عليها، وغير المنسجمة وغير المتكاملة على صعيد العديد من وسائل الاعلام، ومع أن التعددية تعتبر مظهرا حضاريا في الاساس، الا أن عدم تنسيقها في اطار مركز وضمن خطة مركزية وتوجيه مركزي ينسجم مع واقعنا النضالي وأهدافنا النضالية، يؤدي حتما الى تبديد مجاني للامكانات والطاقات وبالتالي تصبح في حال استفحالها مظهرا فوضويا وبداهة أن يؤدي الى نتائج في غاية الخطورة.

ثانيها: قلة فاعلية الاطارات والمؤسسات التخطيطية والتنفيذية والرقابية التي من شأنها تعميق وتطوير الدور البارز والحيوي للعملية الاعلامية والثقافية على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما صبغ الجهد الاعلامي والثقافي الفلسطيني ببعض الارتباك وتذبذب الاداء، وفي حالات لا يستهان بها، عدم التوازن بين حجم الحدث الفلسطيني بزخمه الهائل، وحجم التغطية الاعلامية الموجهة لهذا الحدث ولا يخفى على الجميع الأثر السلبي لهذا الخلل على مجمل العمل السياسي والعسكري الفلسطيني ومساراته التي ينبغي أن تظل مستمرة

ثالثها: تواضع امكانات المالية والتقنية المتوفرة لدى الأجهزة الاعلامية والثقافية والمتخصصة في منظمة التحرير الفلسطينية ويبدو ذلك على نحو ظاهر في مجالين رئيسيين من مجالات الاعلام والثقافة وهما وكالة الأنباء الفلسطينية والسينما والتلفزيون حيث ما يزال العمل على هذين الصعيدين يجري بوسائل غير حديثة واذا كان من غير الواقعي المقارنة مع الاجهزة وفقا لامكانات المنظمة وبما يتوفر للأجهزة من قدرة معقولة على اثبات حضورها الايجابي والملموس على جبهة الصراع الاعلامي والثقافي الصعبة والكبيرة.. والخطرة أيضا.

رابعها: وهذه مسألة تخص القيادات السياسية لمنظمة التحرير فلقد صار عامًا، تلك الكثافة غير المنسجمة في التصريحات السياسية اليومية مما يوقع أجهزة الاعلام في محذور تخصصي جزء لا يستهان به من الجهد لمعالجة الآثار السلبية هذه الظاهرة المألوفة وليست الأليفة واذا كان من غير الواقعي التوصية بالصمت فان من الضروري بل ومن الواجب ايجاد صيغة تتحدد من خلالها ضوابط معينة وتوفر لغة اعلامية منسجمة بقدر الانسجام المطلوب مع القرارات السياسية الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرسمية للمنظمة.

وانطلاقا من كل ما تقدم واسترشادا بقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة على الصعيد الثقافي والاعلامي والتي لوحظ تواضع التقيد بها وتواضع تنفيذها الجزئي.

وانطلاقا من روح الدورة الثامنة عشرة لمجلسنا الوطني، دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات والارض المحتلة واستشعارا من المجلس الوطني لأهمية تكريس

وترسيخ المضامين العميقة التي تحملها أعمال هذه الدورة الوحدوية فان اللجنة الثقافية والاعلامية تتقدم بمجموعة من مشاريع القرارات آملين من المجلس الوطني مناقشتها بما تستحق من اهتمام:

أولا: تشكيل مجلس مركزي للاعلام والثقافة الوطنية، يضم الكفاءات والفعاليات الاعلامية والثقافية، ويتولى اعداد البرامج التخطيطية والتنشيطية للعمل الاعلامي والثقافي الفلسطيني.

ثانيا: برمجة وتنظيم عملية احياء التراث الثقافي والفكري والفني الفلسطيني على أسس علمية حديثة، عبر تشكيل لجان مختصة في اطار دائرة الاعلام والثقافة، وتتولى هذه اللجان مهام جمع الثروات الثقافية والفنية والفكرية وحفظها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن.

ثالثا: التوصية بدعم الثقافة الوطنية الفلسطينية في الوطن المحتل، في مواجهة السياسة الصهيونية العنصرية الهادفة الى الغائها وتدمير أسسها ومؤسساتها ومظاهرها وذلك من خلال توفير كافة أشكال الدعم للمؤسسات الثقافية والفنية والفكرية، والاستفادة من المؤسسات العربية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

رابعا: الاهتمام بالفنون الشعبية الفلسطينية وذلك من خلال دعم وتطوير الفرق الفنية القائمة وانشاء فرق جديدة في كافة أماكن التواجد الشعبي الفلسطيني.

خامسا: تفصيل وتطوير قسم الثقافة الفنية في دائرة الاعلام والثقافة ليتولى متابعة وتنظيم المعارض الفنية بما يوفر حضورا فنيا وثقافيا دائما على الصعيدين العربي والعالمي.

سادسا: التوصية بتأسيس دار نشر وطنية مركزية، ودعم وتشجيع دور النشر الفلسطينية القائمة في الارض المحتلة وخارجها بما يوفر امكانات منتظمة لنشر وتوزيع الانتاج الفكري والثقافي الفلسطيني بما في ذلك تنظيم عملية الترجمة للكتاب الفلسطيني باللغات العالمية الرئيسية، وتأمين الشروط الضرورية للنشر على أوسع نطاق.

سابعا: التوصية بتأسيس مكتبة وطنية مركزية، تضم المخطوطات والمؤلفات الفلسطينية وكذلك المتعلقة بفلسطين والصراع العربي الصهيوني.

ثامنا: دعم النشاط المسرحي الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، بتوفير الامكانات المادية والاعلامية للفرق المسرحية القائمة، وتشجيع تشكيل فرق مسرحية جديدة، في أماكن التواجد الفلسطيني.

تاسعا: انشاء مؤسسة وطنية فلسطينية للسينما والتلفزيون تعمل ضمن خطة علمية مركزية، ويكون من مهامها تسجيل وجمع وتوثيق كافة الشؤون والاحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكذلك انتاج افلام سينمائية وتلفزيونية توثيقية

وروائية، للنهوض بهذا الجانب المؤثر في العملية الاعلامية والثقافية والتعبوية.
عاشرًا: دعم وتطوير وسائل الاتصال الجماهيري، بما في ذلك الاذاعة ووكالة الأنباء،
والصحافة الوطنية، مع توجه اهتمام خاص لدعم الصحافة المناضلة في الوطن
المحتل، وكافة المنابر الاعلامية الأخرى.

حادي عشر: دعم مركزى الأبحاث والتخطيط الفلسطيني، وتطويرهما برفدهما بطاقات
فكرية، كفاءة ومتخصصة، وتوسيع مجال عمل هذين المركزين.

ثاني عشر: اعادة تأسيس جهاز الاعلام الخارجي بالمنظمة، ورفده بالكفاءات الاعلامية
الفلسطينية والعربية والصديقة، والاهتمام بنوعية الكادر الاعلامي بمكاتب
منظمة التحرير الفلسطينية في جميع أنحاء العالم.

قرارات اللجنة الاجتماعية

عقدت اللجنة الاجتماعية اجتماعها بكامل أعضائها واتخذت القرارات التالية :

- ١ - التأكيد على ضرورة تنفيذ وتطبيق كافة القرارات المتخذة في المجالس الوطنية السابقة.
- ٢ - أن تعمل اللجنة التنفيذية على أن تتبع كافة الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الفلسطينية دائرة الشؤون الاجتماعية على أن تقدم هذه المؤسسات مشاريع موازنتها وتقاريرها الى الدائرة التي تعتبر الهيئة المشرفة على أعمالها لصالح تطبيق قرارات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية في المجالات الاجتماعية المختلفة.
- ٣ - التأكيد على ضرورة ان تشمل الميزانية العامة لدائرة الشؤون الاجتماعية جميع الميزانيات الخاصة للجمعيات والمؤسسات الفلسطينية باعتبار أن هذه الميزانيات ملحقه بها.
- ٤ - التأكيد على قيام الصندوق القومي الفلسطيني بتغطية جميع الميزانيات والالتزامات المطلوبة نحو دائرة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات والأجهزة التابعة لها.
- ٥ - توصي اللجنة برفع المستوى المعيشي لعائلات الشهداء والأسرى والمعتقلين والجرحى والمتضررين والمفقودين بما يتناسب وغلاء المعيشة في الأقطار المختلفة وفق نظام موحد.
- ٦ - التأكيد على اعادة تفعيل المجلس الأعلى للشؤون الاجتماعية.
- ٧ - دعماً لبطولات وتضحيات وصمود شعبنا في فلسطين المحتلة توصي اللجنة بما يلي :-
 - أ - شمول تقديم الرعاية الاجتماعية لجميع المعتقلين والأسرى والموقوفين في سجون الاحتلال الصهيوني.
 - ب - تطبيق لوائح الأسرى والمعتقلين على الخاضعين للاقامات الجبرية، اذا ترتب على الاقامة فقدان مورد رزقه، او يؤثر على مصدر رزقه.

ج - ان تعمل دائرة الوطن المحتل على التوسع في انشاء المشاريع الانتاجية
الممكنة لتشغيل المحررين وأسر الشهداء والمعتقلين، ودعم مشاريع المرأة
الانتاجية.

٨ - نتيجة للأوضاع الخاصة التي مرت بها جماهير شعبنا الفلسطيني في لبنان منذ عام
١٩٨٢ والتي نجمت عنها مضاعفة اعداد ابناء شعبنا من الجرحى والمعاقين
والمتضررين.

فان اللجنة توصي:-

- ١ - بالعمل على توسيع مراكز تعليم وتأهيل للجرحى والمعاقين.
- ٢ - اعادة بناء المؤسسات الانتاجية ومراكز التأهيل المهني وتوفير كافة مستلزماتها
لاتاحة فرص الأعداد والعمل لابناء شعبنا في لبنان.
- ٩ - الاهتمام ببناء رياض الأطفال ودور الحضانه في داخل المخيمات الفلسطينية
- ١٠ - التأكيد على اللجنة التنفيذية بأهمية مواصلة المساعي من أجل تأمين ظروف وفرص
العيش والعمل لابناء شعبنا الفلسطيني في الدول العربية المضيفه وضمان حرية
الاقامة والتنقل وحقوق العمل وتطبيق البروتوكول الصادر عن الجامعة العربية.

قرارات لجنة شؤون العائدين

اجتمعت لجنة شؤون العائدين والمخيمات.. المنبثقة عن المجلس الوطني
الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة (دورة صمود المخيمات والوحدة الوطنية) يوم
الخميس ٢٢/٤/١٩٨٧م.

وبعد مناقشة مستفيضة للتقرير المقدم من مخيمات لبنان. تم استعراض سائر
الأوضاع والظروف الصعبة التي يعيشها أهلنا داخل المخيمات وخارجها.. وفي ظل ما
يتعرضون له من ممارسات عدوانية وحرب تدميرية.. تستهدف اقتلاع شعبنا من ارض
لبنان.. وتقويض بنيته الوحودية في أماكن تجمعاته.. تنفيذاً للمؤامرات المتلاحقة التي
تندرج في اطار مخطط متكامل لتصفية ثورتنا ومطاردة شعبنا واخضاعه.

كما استعرضت اللجنة بتقدير عال الصمود الأسطوري الرائع لجماهير شعبنا
الفلسطيني في مخيمات لبنان، الذين كانت حياتهم زاخرة بالعسف والقهر والذين ما
زالوا يصرون على وجوب اقتران الحياة بالعزة وتفضيل الموت على فقدان الكرامة.. وان
اصرارهم في الدفاع عن انفسهم وعن حضورهم الذاتي قد تولد من مكابدة ومعاناة
وايمان بأن المخيمات هي جزء من حدود قضية فلسطين وأن فلسطين تبدأ من حجر في
مخيم من حبة رمل ولا تنتهي الا على أرض الوطن.. ارض فلسطين.

ان اللجنة تحيي بكل اعتزاز ووقفة شعبنا البطولية ذوداً عن أمنه وصيانة لحقوقه المدنية
 والاجتماعية وتمسكا بحقه في التنظيم والعمل السياسي وحمل السلاح والانخراط في
صفوف الثورة.. وممارسة الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني. والاسهام مع الجماهير
اللبنانية وقواها الوطنية والتقدمية في مقاومة الاحتلال الصهيوني للجنوب اللبناني. من
أجل تحرير لبنان واستعادة وحدة شعبه وأرضه ورفضه لكل المشاريع المشبوهة التي
تحاول تفتيت لبنان الى دويلات وكانتونات طائفية ومذهبية. وبغية تأمين اقصى ما يمكن
من مستلزمات ومقومات الصمود.. وعلى شتى الصعد السياسية والعسكرية
والاقتصادية والاجتماعية.. فان لجنة صمود المخيمات التي عقدت جلسات عدة، هدف
اثراء النقاش وبحضور جميع اعضائها تتقدم بما هو آت من قرارات :

أولاً: على صعيد العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية

- أ - ادانة الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني ونبذ أسلوب الاحتكام للسلاح في حل الخلافات بين ابناء الشعب الواحد.
- ب - تعرية وفضح دعاة الاقتتال وتوجيه البنادق كل البنادق نحو العدو الصهيوني وفي سبيل الدفاع عن جماهير شعبنا والتصدي لما يتهدد هذا الشعب من مخاطر وما يتعرض له من أسباب العنف والارهاب اليومي.

ثانياً: على صعيد العلاقات الفلسطينية العربية

- أ - تعزيز اواصر التلاحم الكفاحية بين ابناء الشعبين الفلسطيني واللبناني وقواهما الوطنية والتقدمية . تلك الأواصر التي توطدت بكفاحهما المشترك ضد العدو المشترك الامبريالي الصهيوني الرجعي في لبنان.
- ب - اعادة الاعتبار للتحالف الوطني الفلسطيني اللبناني السوري المعادي لاسرائيل والامبريالية وحلفائهما المحليين وفق التكافؤ والاحترام المتبادل.
- ج - تعزيز المنظمة لعلاقاتها مع الأنظمة العربية الوطنية، لأن ذلك سيوفر الشرط الضروري لتتوحد هذه القوى، كما سيوفر الشروط الموضوعية للاستفادة من دعم قوى التقدم العالمي وتحديد الدعم السوفياتي، لأن التأييد الدولي لأية قضية يعتمد أساساً على تماسك اصحاب هذه القضية ووضوح أهدافهم ووحدة كلمتهم ومصداقيتهم على الأرض التي يجري عليها أو من أجلها الصراع.
- د - تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على قاعدة اتفاق القاهرة بما يضمن حالة استقرار المخيمات في تعايشها مع محيطها، علماً بأن هذا الاتفاق نظم العلاقات اللبنانية الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٦٩ وهو اتفاق تم بضمن عدد من الدول العربية.

ثالثاً: على صعيد الهيئات السياسية والشعبية

- أ - السعي لدى السلطات اللبنانية المختصة من أجل اعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت واستئناف اعماله.
- ب - اعادة تشكيل اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان على أسس جبهوية على أن تضم جميع الفصائل، بالإضافة الى مدير مكتب المنظمة ومندوبين عن الاتحادات الشعبية، وتشكيل هيئات متفرعة عنها، تعني بالشؤون السياسية والعسكرية والتربوية والصحية والاجتماعية والمالية وخلافها من الهيئات.

ج - اعادة تشكيل اللجان الشعبية على ذات أسس تشكيل اللجنة السياسية العليا على أن يشكل مجلس شعبي موسع لكل لجنة شعبية وهيئات موحدة للجان الشعبية في أماكن التجمعات الفلسطينية في لبنان.

- د - تشكيل هيئة مركزية موسعة في لبنان، تجمع ما بين اللجنة السياسية واللجان الشعبية
- هـ - وضع نظام خاص لهذه الأشكال التنظيمية.

رابعاً: على الصعيد العسكري

- أ - تشكيل لجنة عسكرية لقيادة العمل العسكري في لبنان، وتشكيل لجان اختصاص منبثقة عنها بما يضمن تمثيل سائر فصائل المقاومة والكفاءات العسكرية.
- ب - تشكيل لجان عسكرية على مستوى كل منطقة ومخيم مرتبطة باللجنة العسكرية لاقليم لبنان ومستندة لأسس التشكيل ذاتها.
- ج - وضع خطة عسكرية لتنظيم العمل العسكري الفلسطيني في لبنان والتنسيق مع القوى الوطنية اللبنانية، على قاعدة النضال المشترك ضد اسرائيل وعملائها من أجل المخيمات والمناطق الوطنية.

خامساً: على صعيد امن المخيمات

- أ - الدفاع عن المخيمات بكل ما يتطلبه ذلك من تعزيز لسمودها، عبر وحدتها السياسية العسكرية وتوفير المستلزمات العسكرية والتموينية والطبية والملاجيء اللازمة.
- ب - الحفاظ على الأمن الداخلي باعادة تشكيل مراكز الكفاح المسلح الفلسطيني والسهر على الأمن الداخلي في المخيمات والتنسيق مع السلطة الشرعية اللبنانية المختصة

سادساً: على صعيد الاتحادات الشعبية

اعادة تشكيل الاتحادات الشعبية وهيئاتها العليا والمحلية استناداً الى لوائحها الداخلية واعادة افتتاح مراكزها وفروعها في المناطق والمخيمات ووضع البرامج المؤدية الى تطوير دورها وعملها.

سابعاً: على صعيد العلاقة مع وكالة الغوث

التأكيد على المقررات الخاصة بوكالة الغوث والصادرة عن الدورة السابقة للمجلس الوطني الفلسطيني والمتعلقة بـ:

أ - إعادة مقر رئاسة الوكالة الى بيروت.

ب - تثبيت موازنة الوكالة جزءا من موازنة الأمم المتحدة

ج - تحقيق المطالب العادلة للمعلمين والموظفين والعمال الفلسطينيين العاملين في الوكالة

د - وقف عملية الصرف والاستغناء عن خدمات الموظفين دون مبرر قانوني.

هـ - التأكيد على استئناف العمل في (معهد سبلين) المهني وايلاء التعليم التقني والفني ما يستحق من اهتمام.

و - احياء الحصص الرياضية في مدارس الوكالة، على أن تتحمل المنظمة ما يترتب على ذلك لذوي الاختصاص ماليا.

ثامنا: على صعيد التربية والتعليم:

أ - دعم المؤسسات التعليمية وتطويرها في لبنان عبر الدوائر ذات الاختصاص والتكفل بتغطية أقساط الطلبة الفلسطينيين المحتاجين المهنية والثانوية والجامعية نظرا لارتفاع اكاليف المعيشة والتصاعد المستمر لحجم هذه الأقساط.

ب - زيادة عدد المنح الجامعية والمهنية المخصصة للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

ج - تعميم المدارس الثانوية على كل مخيمات لبنان حيث الكثافة السكانية الفلسطينية

د - دعم وتوسيع شبكة رياض الأطفال بحيث تغطي ما أمكن من المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

تاسعا: على صعيد رعاية الشباب

السعي لدى السلطات الرسمية للموافقة على بناء مراكز الشباب في المخيمات الفلسطينية حسب قرار مجلس وزراء الشباب العرب.

عاشرا: على الصعيد الطبي

أ - توسيع شبكة المستشفيات والمراكز الطبية في المخيمات ودعم مؤسسة الهلال الأحمر التي قامت مشكورة بواجباتها في حدود امكانياتها المتاحة في حرب المخيمات ولتستطيع تأمين الحالات التي تحتاج العلاج في الخارج.

ب - تعميم الطب المجاني للشعب الفلسطيني في لبنان.

حادي عشر: على الصعيد الاجتماعي

أ - زيادة مخصصات عائلات الشهداء والأسرى والجرحى والمتضررين، واعتماد مخصصات شهرية لذوي المعتقلين وتأمين مساعدات دورية للأسر المعتمدة على

ضوء ارتفاع موجة الغلاء والبطالة القائمة.

ب - تأمين الامكانيات اللازمة لاستكمال عملية التعويض عن الأضرار في المخيمات الفلسطينية بهدف الترميم وإعادة البناء، اخذين بعين الاعتبار ما أصابهم من كوارث متلاحقة.

ج - التأكيد على ايجاد الحل السريع لمشكلة المهجرين لشعبنا في سائر مخيماته وتجمعاته مع ضرورة ما يستحقون من تعويضات نتيجة ما أصابهم من كوارث متلاحقة.

د - إعادة الاعتبار لمشاريع انعاش المخيمات وصرف الموازنات اللازمة لها.

هـ - دعم التعاونيات الاستهلاكية الفلسطينية التابعة لاتحاد عمال فلسطين في لبنان وتعميمها وإعادة ما تضرر منها والتعويض عليها.

و - إعادة افتتاح المشاريع الانتاجية داخل المخيمات وخاصة مؤسسة صامد وذلك للتخفيف من المشكلات المعيشية التي يعاني منها شعبنا.

ز - تشكيل لجنة لدراسة احوال الفلسطينيين الذين اضطروا للنزوح الى العديد من البلدان الاوروبية الغربية خصوصا المانيا الغربية والبلدان الاسكندنافية وغيرها، واتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة لتسهيل أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالاتصال بالأمم المتحدة وتحميلها مسؤوليتها في هذا الأمر، كذلك الاتصال بالدول المعنية لنفس الغرض، والعمل على تأمين عودتهم.

ح - ايلاء اهتمام خاص بمسألة المعتقلين والمفقودين من أبناء شعبنا في لبنان والسعي بكل السبل المتاحة لاطلاق سراحهم سواء داخل سجون فلسطين المحتلة او في المعتقلات العربية.

ط - رصد الموازنات المطلوبة لتوفير مقومات الصمود ومعالجة الاثار التي ولدتها الأعمال العدوانية التي تعرضت لها المخيمات.

ثاني عشر: على صعيد التنفيذ

تشكيل لجنة متابعة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني خاصة من الأخوة المقيمين في لبنان وبالتنسيق والتعاون مع اللجنة السياسية ودائرة شؤون العائدين وذلك لمتابعة تنفيذ القرارات من قبل اللجنة التنفيذية والجهات ذات الاختصاص، من أجل ضمان سرعة تطبيق هذه القرارات ووضعها موضع التنفيذ.

قرارا لجنة التربية والتعليم

اجتمعت لجنة التربية والتعليم المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة،

وبعد أن استعرضت اللجنة قرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس ومناقشة تقرير دائرة التربية والتعليم العالي ومشروع الخطة المرفقة به المقدم الى المجلس الوطني، فان اللجنة ان تؤكد على القرارات السابقة توصي بما يلي: -

- ١ - اعتماد دائرة التربية والتعليم العالي الجهة الوحيدة المسؤولة عن كافة الشؤون التربوية والتعليمية التي تدخل في اطار منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٢ - تعمل الدائرة على التنسيق مع الاتحادات الشعبية ذات العلاقة بالشؤون التربوية واشراكها في المجالس التربوية قدر ما يتعلق الامر بها كالمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم.
- ٣ - تواصل الدائرة مسؤولياتها في مجال الرعاية وتربية الطفل الفلسطيني وذلك بتوسيع شبكة رياض الأطفال وفق منهج بحيث تغطي أماكن التجمعات الفلسطينية ما أمكن ذلك.
- ٥ - الاشراف الكامل من دائرة التربية والتعليم العالي على جميع مدارس م.ت.ف. والعمل على فتح المزيد منها في الاماكن التي تتواجد فيها كثافة فلسطينية.
- ٦ - الاهتمام بشكل خاص بأمور ومشاكل العملية التربوية في الوطن المحتل بما يكفل رفع مستوى التعليم والثقافة، ويضمن المحافظة على الانتماء الوطني للأجيال القادمة، وعلى دائرة التربية والتعليم العمل على ايجاد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الغايات.
- ٧ - توفير الدعم اللازم لمؤسسات التعليم العالي في الوطن المحتل كي تتمكن هذه المؤسسات من القيام بمسؤولياتها التعليمية والوطنية.
- ٨ - متابعة العمل على حل المشكلات التربوية والتعليمية وخاصة في مراحل التعليم الالزامي لابناء الشعب الفلسطيني المقيمين في الدول العربية ودعم المؤسسات

الفلسطينية التي تتولى مهمة حل هذه المشكلات.

٩ - العمل على انجاز مشروع جامعة القدس الشريف في الخرموم.

١٠ - مواصلة الاهتمام بموضوع جامعة القدس المفتوحة ودعمها.

١١ - مواصلة حملة محو الامية وتعليم الكبار التي باشرت بها الدائرة بالتعاون مع المؤسسات والتنظيمات الشعبية والاجتماعية مستفيدين من جهود المنظمة العربية للثقافة والعلوم في هذا المجال.

١٢ - توصي اللجنة دائرة التربية بتقديم الدعم للطلبة المتفوقين والمحتاجين لمتابعة دراساتهم الجامعية العليا والتنسيق في هذا الامر مع الاتحادات والمؤسسات الشعبية ذات العلاقة.

١٣ - تنظيم وضبط وتخطيط المنح الدراسية والبعثات المقدمة من الدول العربية والصديقة والعمل على توفير أكبر عدد من المنح الدراسية في هذه الدول.

١٤ - ان تتابع الدائرة بالتعاون مع الهيئات العربية والدولية العمل لوقف سياسة وكالة الغوث الهادفة الى تقليص الخدمات التعليمية والتربوية المقدمة لأبناء اللاجئين الفلسطينيين واعادة فتح ما أغلق من مؤسسات تربوية.

١٥ - توصي اللجنة بالعمل على تشجيع الجاليات الفلسطينية في المهجر على تأسيس المدارس العربية ووضع البرامج التي من شأنها تعليم أبناء الجاليات اللغة العربية وتعريفهم بوطنهم وتاريخ أمتهم، والعمل على ارسال البعثات لتعليم اللغة العربية.

١٦ - توصي اللجنة بأن تقوم دائرة التربية والتعليم بالتعاون مع اتحاد المعلمين الفلسطينيين بالعمل على ابرام اتفاقيات ثقافية بين م.ت.ف والبلدان التي تضم كثافة من المعلمين الفلسطينيين وذلك بهدف تنظيم العلاقة بين الدول المضيفة والمعلمين الفلسطينيين للحفاظ على حقوقهم ورعاية مصالحهم.

قرارات اللجنة القانونية

١ - مقدمة

عقدت اللجنة القانونية اجتماعات شبه متواصلة منذ بداية انعقاد هذه الدورة للنظر في المسائل التي أحيلت اليها وانتخبت الدكتور أنيس القاسم رئيسا والاستاذ خيرى حسن مقررا.

وتود اللجنة بادىء ذي بدء أن تعبر عن مشاركتها للفرحة الفلسطينية بعودة الوحدة الوطنية وعن ارتياحها الكبير لحصول هذه الوحدة، فاذا كانت الوحدة هي الشعار الاول من الشعارات الثلاث للفلسطينيين التي اشارت اليها المادة (١١) من الميثاق فان الالتزام بهذه الوحدة الوطنية هو الذي سيؤدي الى تحقيق الشعارين الآخرين وهما التعبئة القومية والتحرير، ولا بد كذلك للجنة القانونية من أن تسجل اعتراضها بالصمود الاسطوري لمخيماتنا، فهذا الصمود لم يكن مجرد صمود أفراد كل منهم يدافع عن حياته ولو كان كذلك لانهار، ولكنه كان صمود الحقوق الوطنية والانسانية لشعبنا الذي لا يستطيع الرصاص أن يقتلها ولا التجويع أن يميته.

لقد طرحت في مناقشات اللجنة مسائل استوجبت قسطا كبيرا من التدقيق والتمحيص وتوصلت اللجنة الى ما توصلت اليه مستندة كما هو واجبها واختصاصها على الميثاق الوطني والنظام الاساسي واللائحة الداخلية للمجلس واذا غاب النص الذي يمكن الاحتكام اليه أو الاهتداء به، فقد أعدت اللجنة القواعد القانونية العامة التي يلجأ اليها عادة في مثل هذه الحالات وتود اللجنة أن تشير الى أنها واجهت صعوبات جمة في الاستجابة لبعض الأمور التي أحيلت اليها، ليس اعتراضا من اللجنة على هذه الأمور وانما لان النصوص الحالية للنظام الاساسي لمنظمة التحرير واللائحة الداخلية للمجلس لم تسعفها.

فالنظام الاساسي واللائحة الداخلية مضى عليهما عهد طويل دون تنقيح بحيث أصبحت بعض النصوص لا تستجيب للمستجدات ولكنها بقيت في الوقت ذاته ملزمة للعمل والتفسير والتطبيق، ولا تستطيع اللجنة القانونية وهي ليست لجنة صياغة، اغفالها أو تجاهلها أو التجاوز عنها، لان التجاوز عن النظام الاساسي منزلق في غاية الخطورة وسلاح ذو حدين وسابقة تهدم النظام وتفقد مسالك لا ندري دروبها ولا

مداخلها من مخرجها والحق أن أحدا لم يطلب من اللجنة القانونية أن تتجاوز النظام أو تخالفه، وهذه مأثره يجب ان تسجل.

وقد لاحظت اللجنة القانونية الدائمة هذا القصور في النصوص منذ أن شرفها المجلس الوطني الانشاء في الدورة السابعة عشرة، وأوصت باعادة النظر في النظام واللائحة، ودعوة اللجنة القانونية للمجلس الوطني في هذه الدورة ترفع اليه توصية بأن تكثف اللجنة القانونية الدائمة باعادة النظر في النظام الأساسي واللائحة الداخلية واعداد مشروعين يعرضان على المجلس الوطني في دورته القادمة والذي ترجوه اللجنة القانونية هو أن يأخذ المجلس الموقر بهذه التوصية حتى يصبح بالامكان الاستجابة، في ظل النظام والقانون المالي ما لم تستطع اللجنة القانونية الاستجابة له في هذه الدورة بالرغم مما ترى فيه من مصلحة في العديد من الأحيان.

٢ - المسائل التي أحيلت الى اللجنة

أحيل الى اللجنة القانونية أمور تتعلق بالمجلس المركزي من حيث تشكيله وصلاحياته، ونظرت فيها اللجنة القانونية جميعا ساعات طويلة محاولة قدر الامكان أن تلبى في حدود النظام الأساسي واللائحة الداخلية، اللذين من الواجب احترامهما في جميع الأحوال مهما كانت نصوصها.

أحيل الى اللجنة اقتراح يقضي بانشاء سكرتيريا او أمانة سر للمجلس المركزي، ومن التصور الذي استمعت اليه اللجنة القانونية لامانة السر هذه رأت من الأنسب والاقرب لذلك التصور أن توصف بهيئة عمل يحدد اختصاصها المجلس المركزي على الوجه الذي يراه مناسبا وفي الوقت ذاته رأت اللجنة من الضروري اقامة علاقة تنظيمية بين هيئة العمل هذه وبين مكتب رئاسة المجلس الوطني خاصة وأن مكتب الرئاسة داخل في تشكيل المجلس المركزي، والأمر الطبيعي والقانوني في هذه الحالة أن يكون هو أيضا مكتب رئاسة المجلس المركزي والواقع خلل خطير في التنظيم والنص الذي تقترحه اللجنة القانونية هو تعديل للمادة الأولى من القرار بانشاء المجلس المركزي باضافة الفقرة التالية: -

- ويكون مكتب رئاسة المجلس الوطني هو مكتب رئاسة المجلس المركزي تعاونه هيئة عمل يختارها المجلس المركزي من بين أعضائه ويحدد اختصاصاتها، وبهذا النص ترتبط هيئة العمل هذه دستوريا بمكتب الرئاسة وفي الوقت ذاته تمارس الاختصاصات التي يحددها لها المجلس المركزي.

وفي شأن تشكيل المجلس المركزي، فان ما أحيل الى اللجنة القانونية ينصب في أمرين: -

الأمر الأول: فيما يتعلق بالاعضاء المستقلين.
الامر الثاني: فيما يتعلق بتحديد عدد أعضاء المجلس المركزي.

أما بالنسبة للامر الأول فان اللجنة القانونية تقترح تعديل الفقرة (هـ) من المادة (٢) ليصبح نصها كالآتي.

(هـ) ثلاثون عضواً من المستقلين ينتخب المجلس الوطني خمسة وعشرين منهم والخمسة الباقون تختارهم اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس الوطني في اجتماع مشترك بينهما.

ولم تأخذ اللجنة باقتراح يقضي بأن ينص على أن يكون انتخاب المستقلين على أساس قائمة لأن المستقلين لا يكونون كتلة منظمة وملتزمة فيما بينها لتقدم بقائمة، وترك هذا الأمر للعرف السائد في المجلس دون تقييده باجراء الزامي قد لا يمكن تحقيقه.

وحيث أن عرف المجلس المركزي قد جرى على أن يكون رؤساء اللجان الدائمة المتخصصة أعضاء في المجلس المركزي، فان اللجنة القانونية تقترح تقنين هذا العرف باضافة الفقرة التالية الى المادة (٢) من القرار بانشاء المجلس المركزي.

«(و) رؤساء اللجان الدائمة المتخصصة بحكم مناصبهم».

أما فيما يتعلق بصلاحيات المجلس المركزي فقد وردت هذه الصلاحيات في المادة الثالثة من قرار انشائه والتعديل الوحيد الذي أدخل، استجابة لما أحيل اليها هو اضافة فقرة جديدة تكون الفقرة الرابعة في اعادة الفقرة المذكورة على أن يعاد ترقيم الفقرات الاخرى، نصه كالآتي: -

«(٤) مراقبة أعمال اللجنة التنفيذية».

واستبعدت اللجنة القانونية ما اقترح من أن يقوم المجلس المركزي بمحاسبة اللجنة التنفيذية، حيث أن المادة ١٥ من النظام الأساسي تجعل اللجنة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس الوطني مسؤولية تضامنية وفردية، وحيث أن اللجنة التنفيذية بموجب المادة ٢٠ من النظام تستمر في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وليس بثقة أية جهة أخرى، ونظرا لأن المحاسبة وهي المسألة الدستورية تستلزم جزاءا معينا يعقبها، في حالة المخالفة، وهذا الجزء بالنسبة للجنة التنفيذية وأعضائها هو سحب الثقة فانه لا يجوز أن يعهد بهذا الاختصاص في المحاسبة والمسألة لجهة أخرى غير المجلس الوطني، واذا صح أن التفويض جائز في بعض الأمور، فهذا الأمر لا يصح التفويض به ولم يعرف بين الدساتير اطلاقاً أن جهة تستطيع محاسبة السلطة التنفيذية سوى البرلمانات أو المجالس الوطنية.

وعرض على اللجنة القانونية أن يخول المجلس المركزي حق تجميد عضوية أعضاء اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ثلث أعضائها وفقا لضوابط طلب وضعها، على أن لا يعد العضو المجدد في النصاب، واللجنة القانونية تقدر تماما الظروف التي قد تدعو الى التجميد حفاظا على النصاب، غير أن الحق في التجميد غير وارد في النظام الأساسي حتى بالنسبة للمجلس الوطني، وتدرك اللجنة القانونية أن اختيار الثلث فقط وقصر التجميد عليه إنما يهدف الى حماية النصاب وليس الى الرغبة في ممارسة التجميد، غير أن التجميد إذا أقر من حيث المبدأ فإنه لا يمكن تحديده بأن الأسباب الداعية له، مهما كانت لا يصح أن تنصرف الا الى ما لا يتجاوز الثلث، فهذه الأسباب قد تنصرف لاكثر من الثلث، فضلا عن هذا كله فإن التجميد لا يسقط العضوية، وبالتالي فإن الاعضاء المجمدين يظلون يحسبون في النصاب.

وإدراكا من اللجنة القانونية لأهمية هذا الموضوع فقد أبقته مدرجا في جدول أعمالها لاستكمال دراسته.

وأقترح كذلك أن يكون من بين صلاحيات المجلس المركزي تشكيل لجان عمل دائمة من بين أعضائه وأعضاء المجلس الوطني ولم تر اللجنة القانونية الأخذ بهذا الاقتراح حيث أن المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة كان قد أصدر قرارا بشأن انشاء لجان دائمة متخصصة وأنشئت بالفعل ثمان لجان، أما إذا أراد المجلس المركزي تشكيل لجان من بين أعضائه لتسيير بعض أموره فهذا حق له وموضع ذلك في اللائحة الداخلية للمجلس وليس في قرار انشائه.

وأقترح كذلك أن يضع المجلس المركزي لائحة داخلية على أن تعتبر هذه اللائحة جزءا من النظام الأساسي، أما فيما يتعلق بموضوع اللائحة، فقد رأت اللجنة القانونية أن المادة الرابعة من قرار انشاء المجلس المركزي قد تضمنت نصا بذلك، وأما في أن تكون هذه اللائحة جزءا من النظام الأساسي، فأمر لا يصح اطلاقا، فاللوائح هي أدنى مراتب التشريع ولا يصح أن تكون جزءا من أعلى المراتب، وهو النظام أو الدستور وليس أدل على ذلك من أن اللائحة الداخلية للمجلس الوطني لم تجعل جزءا من النظام، ناهيك عن لائحة مجلس هو أدنى من المجلس الوطني، ولذا فإن اللجنة القانونية لم تأخذ بهذا الاقتراح.

وأما فيما يتعلق بتحديد عدد أعضاء المجلس المركزي فإن هذا التحديد وارد في طبيعة تشكيل المجلس، فهو ليس مجلسا مفتوح العضوية، وإنما هناك مواصفات وضوابط محدودة لعضويته لا يملك أحد تجاوزها، ونظرا لذلك فقد رأت اللجنة القانونية أن تحديد العدد قد يتعارض مع طبيعة التشكيل، فاستبعدت النص عليه.

وتقترح اللجنة القانونية أن تضاف مادة جديدة للقرار الخاص بإنشاء المجلس المركزي يكون رقمها (٤) ويعاد ترقيم المادة (٤) الحالية لتصبح رقم (٥) يكون نصها كالآتي:

«مادة (٤) يقدم المجلس المركزي تقريرا عن عمله وتوصياته الى المجلس الوطني في كل دورة من دوراته».

هذا فيما يتعلق بالمجلس المركزي، وأحيل للجنة أمور تتعلق باللجنة التنفيذية رأت اللجنة القانونية أنها جميعا تنصرف الى لائحة داخلية للجنة التنفيذية، ونظرا لأن اصدار اللائحة الداخلية هذه ومضمونها هما أمران من اختصاص اللجنة التنفيذية ولا يشرع فيهما المجلس الوطني، ونظرا لذلك لأنه على ما يبدو، قد مر زمن طويل دون أن يكون للجنة التنفيذية لائحة داخلية، فإن اللجنة القانونية تقترح على المجلس في هذا الخصوص أن يصدر قرارا يكون نصه الآتي: -

«يحث المجلس الوطني اللجنة التنفيذية على اصدار لائحة داخلية لتنظيم أعمالها».

ومما لا شك فيه أن هذه اللائحة الداخلية، عندما توضع، ستتعرض فيما تتعرض له، لتشكيل ما تراه اللجنة التنفيذية من لجان نوعية وهيئات عمل الى غير ذلك من الأمور التي تعينها على تسيير أعمالها، وننبه هنا أيضا الى أنه لا يجوز اطلاق لهذه اللائحة الداخلية أن تصبح جزءا من النظام الأساسي كما ورد فيما أحيل الى اللجنة القانونية.

وأحيل الى اللجنة القانونية موضوع طلب قبول الحزب الشيوعي كفصيل من فصائل الثورة في المجلس الوطني، وقد عرض هذا على المجلس الوطني واتخذ القرار المناسب بشأنه.

وأخيرا توصي اللجنة مكتب الرئاسة بإدراج بند مستقل في مشروع جدول الأعمال في أدوار الانعقاد القادمة للمجلس عنوانه «تقرير مكتب الرئاسة عن نشاطاته فيما بين أدوار الانعقاد».

قرار خاص بشأن قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني

بعد الاطلاع على الميثاق الوطني الفلسطيني وخاصة المادتين (٨، ٩) منه.
وبعد الاطلاع على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وخاصة المادة ٣٢ منه.

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٠ م في شأن قبوله فصيلا من فصائل الثورة الفلسطينية والتزامه بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي والبرنامج المرحلي وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وممارسة كافة أشكال النضال المشروعة وخاصة الكفاح المسلح طريقا لتحرير فلسطين.

وحيث أن الحزب الشيوعي الفلسطيني قد مارس الكفاح المسلح من خلال تنظيمه المسمى بالانصار، وفي ضوء السوابق بشأن قبول الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني.

قرر ما هو آت:

مادة ١ : يقبل الحزب الشيوعي الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني فصيلا من فصائل الثورة الفلسطينية.

مادة ٢ : يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخه.

قرار خاص بتعديل المادة الثانية من قرار انشاء المجلس المركزي الفلسطيني

قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر من ٢٠ - ٢٦ / ٤ / ١٩٨٧ م تعديل المادة الثانية من قرار انشاء المجلس المركزي الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة من ٢٢ - ٢٩ تشرين ثاني ١٩٨٤ عمان كما يلي :

مادة ٢

يتكون المجلس المركزي من :-

- | | |
|----|--|
| ١٥ | ١ - رئيس واعضاء اللجنة التنفيذية |
| ٤ | ٢ - مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني |
| ١١ | ٣ - الاتحادات الشعبية |
| ٣ | ٤ - عسكريين |
| ٣٠ | ٥ - مستقلين |
| ٨ | ٦ - رؤساء اللجان الدائمة |
| | ٧ - ممثلين عن الفصائل / وهي كما يلي : |
| ٦ | أ - فتح |
| ٢ | ب - جبهة التحرير العربية |
| ٢ | ج - جبهة ديمقراطية |
| ٢ | د - جبهة شعبية |
| ٢ | هـ - قيادة عامة |
| ٢ | و - جبهة التحرير الفلسطينية |
| ٢ | ز - حزب شيوعي |
| ٢ | س - صاعقة |
| ٢ | ص - نضال شعبي |

المجموع

٩٣

اللجنة التنفيذية

استكمالاً للجنة التنفيذية جرى اضافة التالية أسماؤهم أعضاء في هذه اللجنة

وهم :-

- ١ - ياسر عبد ربه
- ٢ - مصطفى الزيري (أبو علي مصطفى)
- ٣ - عبد الله الحوراني
- ٤ - محمود درويش
- ٥ - سليمان النجاب

وبذلك تصبح اللجنة التنفيذية كما يلي :-

- ١ - ياسر عرفات (أبو عمار)
- ٢ - فاروق القدومي (أبو لطف)
- ٣ - محمود عباس (أبو مازن)
- ٤ - جمال الصوراني (أبو عمر)
- ٥ - عبد الرحيم أحمد (أبو أحمد)
- ٦ - المطران ايليا خوري
- ٧ - جاويد الغصين (أبو توفيق)
- ٨ - عبد الرزاق يحيى (أبو أنس)
- ٩ - محمد ملحم (أبو علاء)
- ١٠ - محمد عباس (أبو العباس)
- ١١ - ياسر عبد ربه
- ١٢ - مصطفى الزيري (أبو علي مصطفى)
- ١٣ - عبد الله الحوراني
- ١٤ - محمود درويش
- ١٥ - سليمان النجاب

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان السياسي الختامي

في مرحلة من أدق مراحل الكفاح الوطني التحرري لشعبنا الفلسطيني وفي اوج المواجهة المحتدمة مع القوى الامبريالية والصهيونية والعميلة التي تضافرت جهودها وادواتها في محاولة لتحقيق هدف تصفية الهوية الوطنية لشعبنا الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية الثابتة وضرب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وفي الوقت الذي اتخذت فيه هذه المواجهة المحتدمة مسارات دموية متصاعدة على ساحات كفاحنا الوطني في الوطن المحتل وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان متوافقة مع حملات سياسية وتحريضية سافرة العداة تقودها الامبريالية الأمريكية واداتها الصهيونية وعملاؤها على كافة الصعد والمستويات واستشعارا لحجم التحديات المصيرية التي تواجه شعبنا وثورتنا وامتنا العربية واستنادا الى جدار الصمود العظيم الذي جسده جماهيرنا البطلة في الوطن المحتل وفي مخيماتنا الفلسطينية في لبنان وفي كل مكان والذي تكسرت على صخرته الصلبة والعنيدة حلقات أساسية من حلقات المؤامرة الكبرى ضد شعبنا وثورتنا وقضيتنا الوطنية وامتنا العربية.

في ظل هذه الظروف عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعات دورته الثامنة عشرة في الجزائر العاصمة في الفترة الواقعة بين ٢٠ ابريل الى ٢٥ ابريل بمبادرة اخوية تقدم بها الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد وفي رعاية اخوية حميمة من شعب وحكومة الجزائر الشقيق.

ولقد سبق عقد الدورة الثامنة عشرة حوار وطني شامل شاركت فيه كافة الفصائل والفعاليات والشخصيات الوطنية الفلسطينية وساده جو من الحرص المشترك على دعم وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ ركائزها وأسسها كما حظي بدعم ايجابي مخلص من جانب الاشقاء والأصدقاء معا أدى الى بلورة اتفاق وطني شكل أرضية راسخة لعقد الدورة الثامنة عشرة دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات ونضال الأرض المحتلة.

ولقد قام الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد برعاية حفل افتتاح هذه الدورة يرافقه عدد من الأخوة القادة الجزائريين كما شارك فيها وفود رفيعة المستوى تمثل كافة الدول والأحزاب والمنظمات الاقليمية والدولية الشقيقة والصديقة بكثافة ظاهرة تجسد مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وعمق التفاعل العربي والعالمي مع القضية الفلسطينية

وكفاح شعبنا المجيد من أجل تحقيق أهدافه الوطنية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني

ولقد سارت أعمال الدورة الثامنة عشرة في جو وحدوي أصيل وشعور عميق بالمسؤولية الوطنية وتناول شامل ومسؤول لكافة القضايا والمشاكل المطروحة على الشعب الفلسطيني في كافة تواجده والمتعلقة بقضيته الوطنية وكفاحه الوطني حيث انهمكت لجان المجلس العشرة في دراسة وتحليل هذه المشاكل والبحث عن أفضل الحلول لها مقدمة في ختام اجتماعاتها خلاصة لقرارات هذه الدورة التي شملت كل ما يتعلق بالوضع الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه بأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ولقد توصل المجلس الوطني عبر اجتماعاته المتواصلة الى مجموعة من القرارات السياسية تجدد اسس الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن دوائره الثلاث الوطنية والقومية والدولية.

لقد اكدت قرارات الدورة الثامنة عشرة على أهمية دعم وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية التي يجسدها شعبنا العظيم داخل الأرض المحتلة في معركته المتواصلة مع العدو الصهيوني ومشاريعه وسياساته القمعية واللاحاقية والاستيطانية البغيضة كما جسدتها على نحو عظيم جماهيرنا الفلسطينية في المخيمات التي ضربت بوحدتها وعظمة صمودها ودفاعها أروع الامثلة النضالية في عصرنا الحديث.

كما اكدت القرارات على ضرورة توفير كافة الامكانيات اللازمة لتعزيز صمود جماهيرنا في الوطن المحتل انطلاقا من حقيقة راسخة بأن هذا الصمود العظيم المنطلق من روح الالتزام الشعبي الشامل بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني وقائدا لنضاله الوطني انما جسد احد اهم وامنع القلاع الوطنية الراسخة التي نستمد منها زحما هائلا ومتساميا لنضالنا الوطني على كافة الصعد والمستويات.

كما اكدت القرارات على التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل كقاعدة اجماع وطني مبدئية ودائمة وتشكل احد اهم ثوابت البناء الوطني الذي تجسده منظمة التحرير الفلسطينية بكافة أطرها ومؤسساتها.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوطني على حق شعبنا المشروع بممارسة الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال الصهيوني العنصري البغيض للوطن الفلسطيني فان المجلس الوطني ليؤكد رغبة الشعب الفلسطيني في تحقيق سلام دائم وعادل يستند الى حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة

الدولة الفلسطينية المستقلة فوق التراب الوطني وذلك في اطار مؤتمر دولي فاعل تشارك فيه الدول الاعضاء دائمو العضوية في مجلس الامن الدولي وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

ولقد توقف المجلس الوطني امام الواقع العربي الذي يُعيق امتنا العربية والذي يتسم بكل الأسف بالعديد من مظاهر الفرقة والانقسام والصراع الذي يبدد طاقات الأمة ويهز المكانة العربية بين الأمم والشعوب الحية في عالمنا المعاصر ومما يضفي ظلاله السلبية على قضايا امتنا العربية وفي القلب منها قضية فلسطين.

ولقد رأى المجلس العمل على تحقيق تضامن عربي ينتظم في اطار كافة الجهود والطاقت القومية من أجل تحقيق اماننا العربي وأهدافها القومية العليا.

كما توقف المجلس أمام الحرب العراقية الايرانية التي يشكل استمرارها وتصاعدها تهديدا مباشرا وخطيرا للأمن القومي العربي واخلاقا ظاهرا في موازين القوى على صعيد الصراع العربي- الصهيوني مما يحتم بذل كافة الجهود العربية والدولية لوقف هذه الحرب والحد من اثارها المدمرة على كافة المستويات.

ويسجل المجلس الوطني للعراق الشقيق استجابته المخلصة لكافة جهود السلام والتي تتوافق مع دفاعه المجيد عن التراب العربي العراقي والبوابة الشرقية للوطن العربي.

ولقد توصل المجلس الوطني الى تحديرات دقيقة لاسس العلاقات الفلسطينية العربية في اطاراتها الثنائية والعامية مسترشدا في ذلك بالثوابت الوطنية التي تضمنتها قرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة وكذلك قرارات القمم العربية كأساس للعلاقات مع كافة الأشقاء العرب تلك القرارات التي تجسد الالتزام القومي بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتجسد ايضا الالتزام العربي على أعلى مستوياته الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية كتمثل وحيد للشعب الفلسطيني.

ولقد افرد المجلس اهتماما خاصا للوضع على الساحة اللبنانية مؤكدا على أسس التلاحم النضالي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وما ينبثق عنه من نضالات مشتركة يجمعها الالتزام القومي تجاه فلسطين وتحريرها وتجاه وحدة لبنان وعروبته وتحرير ارضه من الاحتلال.

كما جدد المجلس اعترازه بالعلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني وثنم التضحيات الكبيرة التي قدمتها مصر وشعبها العظيم دفاعا عن الأمة العربية وحقوق الشعب الفلسطيني واكد على أهمية عودة مصر الى وضعها الطبيعي في الساحة العربية.

وعلى الصعيد الدولي:

توقف المجلس امام الظواهر الايجابية الهامة التي تؤكد رسوخ القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي وتنامي التأييد والدعم العالمي لها ولتنظمة التحرير الفلسطينية ذلك التأييد والدعم الذي تجسده المؤسسات الدولية الرئيسية بدءا بالأمم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وما ينبثق عنها جميعا من مؤسسات واطارات.

وكذلك ثمن المجلس الوطني موقف الغالبية العظمى من دول العالم التي تتطور باستمرار لصالح شعبنا وقضيتنا وخاصة على الصعيد الأوروبي.

كما ثمن المجلس الوطني المواقف الراسخة للدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي الصديق وكذلك موقف الصين الشعبية.

وعلى الصعيد التنظيمي:

فقد اصدر المجلس الوطني مجموعة من القرارات الادارية والمالية والعسكرية والاجتماعية والاعلامية كما أقر تقرير الصندوق القومي الفلسطيني.

ويوجه المجلس الوطني الشكر للدول العربية التي تفي بالتزاماتها المالية بانتظام وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والعراق ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وكذلك للدول المضيفة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبوجه خاص الشقيقة تونس التي امتزج دم ابنائها الأوفياء بدم اشقائهم الفلسطينيين من جراء الجريمة الصهيونية المجرمة على حمام الشط.

وبوجه المجلس تحية ا كبار للجزائر رئيسا وحكومة وشعبا على مواقفها القومية المبدئية في دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير ويثمن المجلس عاليا الجهود التي بذلها الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد لانجاح مسيرة الحوار والوحدة والتي توجت باستضافة الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني على أرض الجزائر وفي كنف شعبها المعطاء.

كما ثمن المجلس جهود الأخ العقيد معمر القذافي في هذا الاتجاه وكذلك المساعي المخلصة التي بذلت من سائر الأشقاء والاصدقاء وبوجه خاص الجهود السوفياتية.

ان المجلس الوطني انطلاقا من روح الوحدة الوطنية الأصيلة والالتزام الراسخ بأهدافه لنضالنا الوطني يعاهد جماهير شعبنا الفلسطيني وجماهير امتنا العربية واحرار وشرفاء العالم باسم الشهداء ودمائهم الزكية وباسم المقدسات وباسم الوطن والشعب ان تظل راية النضال خفاقة رغم كل التحديات وان تظل المسيرة متقدمة نحو اهدافها

مهما غلت، التضحيات حتى يصل شعبنا الى كامل حقوقه الوطنية ويرتفع علم فلسطين خفاقا فوق ارض فلسطين.. فوق القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر.

تم بحمد الله

أسماء أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني

الدورة الثامنة عشرة / الجزائر

- | | |
|--------------------------|---------------------------|
| ٢٩- رفعت النمر | ١ - عبد الرحمن أبو جبارة |
| ٣٠- جودت الهندي | ٢ - حامد أبو ستة |
| ٣١- فائق وراذ | ٣ - يحيى أبو شهلا |
| ٣٢- مجدي أبو رمضان | ٤ - د. امين الاغا |
| ٣٣- عبد الله الحوراني | ٥ - أسعد البرغوثي |
| ٣٤- بلال الحسن | ٦ - صالح البرغوثي |
| ٣٥- محمد علي عودة | ٧ - ابراهيم بكر |
| ٣٦- يوسف البندك | ٨ - صبري جريس |
| ٣٧- هاني القدومي | ٩ - الشيخ رجب التميمي |
| ٣٨- عثمان أبو حاشية | ١٠- شفيق الحوت |
| ٣٩- د. أحمد صدقي الدجاني | ١١- محمود الخالدي |
| ٤٠- د. سعيد حمود | ١٢- د. حنينام الخطيب |
| ٤١- عبد الرزاق اليحيى | ١٣- يوسف الخطيب |
| ٤٢- عبد الجواد صالح | ١٤- المطران ايليا خوري |
| ٤٣- د. وليد قمحاوي | ١٥- د. صلاح الدباغ |
| ٤٤- عربي عواد | ١٦- منير سويد |
| ٤٥- عبد المحسن أبو ميزر | ١٧- عبد المجيد شومان |
| ٤٦- اسحق الخطيب | ١٨- د. يوسف الصايغ |
| ٤٧- سليمان النجاب | ١٩- جمال الصوراني |
| ٤٨- بهجت أبو غربية | ٢٠- قصي العبادلة |
| ٤٩- الياس شوفاني | ٢١- نمر المصري |
| ٥٠- عماد شقور | ٢٢- سعيد عزيز |
| ٥١- حبيب قهوجي | ٢٣- ياسر عمرو |
| ٥٢- محمود درويش | ٢٤- خالد الفاهوم |
| ٥٣- توفيق فياض | ٢٥- عبد المحسن قطان |
| ٥٤- د. حنا ناصر | ٢٦- سعادات الحوراني |
| ٥٥- د. مصطفى ملحم | ٢٧- الشيخ عبد الرحمن مراد |
| ٥٦- د. الفرد طوباسي | ٢٨- محمد زهدي النشاشيبي |

عبد محمد معروف

- ١٥١- د. صبحي أبو غوشة
 ١٥٢- ابراهيم أبو عياش
 ١٥٣- اسماعيل شموط
 ١٥٤- سعيد كمال
 ١٥٥- عبد اللطيف أبو حجلة
 ١٥٦- هارون هاشم رشيد
 ١٥٧- يونس الشريف
 ١٥٨- اسماعيل حسين خليل
 ١٥٩- فرحان أبو الخيل
 ١٦٠- محمد أبو شنار
 ١٦١- د. أحمد حمزة النتشة
 ١٦٢- محمود بركة
 ١٦٣- حسن المطري
 ١٦٤- سميح أبو كويك
 ١٦٥- محمد ملحم
 ١٦٦- فرنسيس شوملي
 ١٦٧- ريتا حزبون
 ١٦٨- حسن العملة
 ١٦٩- توفيق قنواتي
 ١٧٠- علي مطر
 ١٧١- سمير طوطح
 ١٧٢- عزت عمر
 ١٧٣- حسن السعد
 ١٧٤- انطوان قهوجي
 ١٧٥- فريد صوان
 ١٧٦- جواد جورج

- ١١٩- درويش الابيض
 ١٢٠- سيف الدين القاضي
 ١٢١- سمير محي الدين الخطيب
 ١٢٢- ظافر الخضرا
 ١٢٣- فاروق يونس أبو الرب
 ١٢٤- جميل هلال
 ١٢٥- أحمد صالح مصلح
 ١٢٦- داوود الزير
 ١٢٧- شوباش عبد الخالق شوباش
 ١٢٨- حسن الكاشف
 ١٢٩- سامي السيد
 ١٣٠- علي عزيز
 ١٣١- محمد داوود عودة
 ١٣٢- فايز براقجي
 ١٣٣- حمدي مطر
 ١٣٤- احمد عبد الحميد الحسيني
 ١٣٥- عبد الله عبد الله
 ١٣٦- وديعة خرطبييل
 ١٣٧- محمد جاسر عقل
 ١٣٨- سعادات حسن
 ١٣٩- حسيب صباغ
 ١٤٠- د. أحمد يوسف الحسن
 ١٤١- د. نافذ العطوط
 ١٤٢- د. برهان حماد
 ١٤٣- الأب ابراهيم عياد
 ١٤٤- د. أنيس القاسم
 ١٤٥- هيفاء الحسيني
 ١٤٦- عمر العقاد
 ١٤٧- عمر الشهابي
 ١٤٨- داوود تلحمي
 ١٤٩- د. محمد عيسى
 ١٥٠- حاتم الحسيني

- ٥٧- لطيفة الحواري
 ٥٨- د. عبد العزيز الحاج أحمد
 ٥٩- خضر عبد الله
 ٦٠- ساجي سلامة خليل
 ٦١- سعيد شقير
 ٦٢- حنا قحاط
 ٦٣- د. ابراهيم أبو لغد
 ٦٤- د. عرابي مصطفى
 ٦٥- د. ادوارد سعيد
 ٦٦- ميشيل فرح
 ٦٧- صبحي عبد القادر
 ٦٨- عدنان درباس
 ٦٩- جاويد الغصين
 ٧٠- نبيل الشوا
 ٧١- الشيخ موسى أبو السعود
 ٧٢- حسين الشرقاوي
 ٧٣- عبد اللطيف عثمان
 ٧٤- شكيب الدلال
 ٧٥- علي شمس الدين
 ٧٦- يونس فريجات
 ٧٧- فيصل الشيخ أمين
 ٧٨- د. عبد المجيد التايه
 ٧٩- عبد المجيد حنونة
 ٨٠- ابراهيم الخطيب
 ٨١- د. سليمان أبو ستة
 ٨٢- عبد الله الدنان
 ٨٣- د. أسعد عبد الرحمن
 ٨٤- باسل عقل
 ٨٥- عصام الاغا
 ٨٦- عبد الكريم الطعان
 ٨٧- عبد المجيد عيسى
 ٨٨- صالح محمد محمد
- ٨٩- علي عبد الرحمن
 ٩٠- مصطفى سلامة
 ٩١- ابراهيم مصلح
 ٩٢- بطرس سرور
 ٩٣- صالح زيداني
 ٩٤- نبيل معروف
 ٩٥- ابراهيم الشهابي
 ٩٦- مختار سعيد الموعد
 ٩٧- احمد حجو
 ٩٨- اللواء محمود عزام
 ٩٩- نظيم فاعور
 ١٠٠- مصطفى رضوان
 ١٠١- انتصار الوزير
 ١٠٢- اسماعيل محمد اسماعيل
 ١٠٣- عبد العزيز صقر
 ١٠٤- عطا الوحيد
 ١٠٥- د. جميل مرقة
 ١٠٦- د. يوسف سمور
 ١٠٧- رشدي شاهين
 ١٠٨- ابراهيم قبعة
 ١٠٩- عزمي مرار
 ١١٠- عزت فريد اسعد أبو الرب
 ١١١- نجيب الأحمد
 ١١٢- الشيخ عبد الحميد السائح
 ١١٣- عليان علان
 ١١٤- اسحق الدزدار
 ١١٥- مازن البندك
 ١١٦- يوسف أبو النعاج
 ١١٧- سلوى أبو خضرا
 ١١٨- زهدي الطرزي

- ٢٧١- فؤاد عواد قطيش
٢٧٢- عادل عطية
٢٧٣- سليمان علي أحمد
٢٧٤- علي محمد ربيع
٢٧٥- محمد محمود أبو الليل
٢٧٦- د. فتحي عرفات
٢٧٧- د. عبد العزيز اللبدي
٢٧٨- د. بشير السنوار
٢٧٩- سميح عبد الرحمن
٢٨٠- وجدان صيام
٢٨١- د. عماد طراوية
٢٨٢- دكتورة نبيلة النشاشيبي
٢٨٣- هدلا الأيوبي
٢٨٤- ناهدة الحسيني
٢٨٥- ابراهيم أسد
٢٨٦- فريز مهداوي
٢٨٧- عابد الزريعي
٢٨٨- ناصر القدرة
٢٨٩- عدنان الاحمد
٢٩٠- نور حجاوي
٢٩١- ابراهيم المصري
٢٩٢- عوض حجازي
٢٩٣- حسين عجاوي
٢٩٤- لؤي عيسى
٢٩٥- روجي فتوح
٢٩٦- ماجد سلامة حسن
٢٩٧- حسن عصفور
٢٩٨- أحمد عبد الرحمن
٢٩٩- نبيل عمرو
٣٠٠- زياد عبد الفتاح
٣٠١- أحمد دحبور
٣٠٢- فيصل زكي
- ٢٤١- انتصار مرعي
٢٤٢- احمد علي عرفات القدوة
٢٤٣- عمر حسين علي
٢٤٤- فريد عبد السيد
٢٤٥- مروان عبد الحميد
٢٤٦- ضيف الله الاخرس
٢٤٧- عدنان سمارة
٢٤٨- راتب العملة
٢٤٩- عبد الله الشريف
٢٥٠- ابراهيم عرفة
٢٥١- كمال النمري
٢٥٢- داوود محمد حسن
٢٥٣- محمد بارودي
٢٥٤- زهير الخطيب
٢٥٥- خيرى حسن
٢٥٦- بشار علي عبده
٢٥٧- انعام عبد الهادي
٢٥٨- حيدر ابراهيم
٢٥٩- خالد عبد الغني عبد الرحمن
٢٦٠- سليم الودية
٢٦١- موسى محمد جياب
٢٦٢- موسى جريس الجريس
٢٦٣- حسين رجا العابد
٢٦٤- أحمد عبد الكريم أبو عودة
٢٦٥- عبد الرؤوف العلمي
٢٦٦- زيد وهبة
٢٦٧- خليل ثابت
٢٦٨- محمد أحمد سكيك
٢٦٩- علي حسن الشهابي
٢٧٠- محمد عدوان

- ١٧٧- أحمد الصباغ
١٧٨- محمد سالم
١٧٩- وليد سعد صايل
١٨٠- خير الدين أبو الجبين
١٨١- رفعت عودة
١٨٢- عوني بطاش
١٨٣- عبد الرحمن برقواوي
١٨٤- يحيى عاشور
١٨٥- غازي فخري مرار
١٨٦- عبد الجابر تيم
١٨٧- عبد الله الوجيه
١٨٨- عبد الرحمن الحوراني
١٨٩- عبد الله أبو عزة
١٩٠- جمال حسن عايش
١٩١- أحمد اسماعيل نجم
١٩٢- فيصل حوراني
١٩٣- شوقي أرمل
١٩٤- غازي السعدي
١٩٥- منير شفيق
١٩٦- منذر الدجاني
١٩٧- مشهور سلامة
١٩٨- عبد المنعم حياتلة
١٩٩- عبلة طه
٢٠٠- ميادة بامية
٢٠١- مريم الاطرش
٢٠٢- عبد الغني هلولو
٢٠٣- جميل شحادة
٢٠٤- عبد القادر أبوريا
٢٠٥- هند الحسيني
٢٠٦- زيدان فارس
٢٠٧- ابراهيم أبو النجا
٢٠٨- جد ال محيسن
- ٢٠٩- عصام حويجي
٢١٠- زهدي كيلاني
٢١١- محمد عكاشة
٢١٢- رفيق قبلاوي
٢١٣- محمد قدورة
٢١٤- حسني زعرب
٢١٥- فتحي البلعاوي
٢١٦- عدنان حمد
٢١٧- السيدة عصام عبد الهادي
٢١٨- جميلة صيدم
٢١٩- نجلاء ياسين
٢٢٠- نبيلة راشد النمر
٢٢١- وداد أحمد
٢٢٢- فايزة يوسف
٢٢٣- نجلاء نصير
٢٢٤- شادية الحلو
٢٢٥- سعادة كيلاني
٢٢٦- سميرة أبو غزالة
٢٢٧- آمنة سليمان
٢٢٨- عائشة عودة
٢٢٩- سلافة حجاوي
٢٣٠- نهاية محمد
٢٣١- عطف يوسف
٢٣٢- آمال سمارة
٢٣٣- ميسون شعث
٢٣٤- سلوى الحوت
٢٣٥- سهام سكر
٢٣٦- آمنة بعجور درويش
٢٣٧- خديجة أبو علي
٢٣٨- عبيدة الكاظمي
٢٣٩- احسان برناوي
٢٤٠- سلوى العمدم

٣٠٣ - بسام أبو شريف
 ٣٠٤ - غازي الخليلي
 ٣٠٥ - عزت حجازي
 ٣٠٦ - العميد حمد عفانة (أبوالمعتز)
 ٣٠٧ - العميد منصور الشريف
 ٣٠٨ - العميد محمد العملة (د)
 ٣٠٩ - العميد فخري شقورة
 ٣١٠ - العميد عبدالرازق المجايدة (أبو العبد)
 ٣١١ - العميد نعيم الخطيب (أبورعد)
 ٣١٢ - العميد ياسين سعادة (أبوخالد)
 ٣١٣ - العميد محمود دعاس (أبو خالد)
 ٣١٤ - العقيد أحمد مفرج
 ٣١٥ - العقيد خالد سلطان
 ٣١٦ - العقيد الطيب عبد الرحيم
 ٣١٧ - العقيد صائب العاجز
 ٣١٨ - العقيد عارف خطاب
 ٣١٩ - العقيد زياد الاطرش
 ٣٢٠ - العقيد سليم البرديني
 ٣٢١ - العقيد مصطفى خليل (أبو طعان)
 ٣٢٢ - العقيد مصطفى بشتاوي (نصريوسف)
 ٣٢٣ - العقيد عز الدين الشريف
 ٣٢٤ - العقيد اسماعيل جبر (الحاج اسماعيل)
 ٣٢٥ - العقيد محمود الناظور (أبو الطيب)
 - العقيد عبد العزيز أبو فضة
 ٣١٧ - العقيد فايز زيدان
 ٣٢٨ - العقيد محمد ابراهيم أبو خليل (عبود)
 ٣٢٩ - العقيد داود راغة (أبو أحمد فؤاد)
 ٣٢٠ - العقيد فؤاد الشوبكي (أبو حازم)
 ٣١٩ - العقيد عمر نوفل (ممدوح)
 ٣٢٢ - المقدم وليد سعد الدين
 ٣٢٣ - المقدم أمين السعدي
 ٣٢٤ - المقدم جمع غالي

٣٦٧ - هايل عبد الحميد (أبو الهول)
 ٣٦٨ - ربحي عوض
 ٣٦٩ - عبد الله الافرنجي
 ٣٧٠ - رفيق النتشة (أبو شاكر)
 ٣٧١ - موسى غيث (أبو يوسف)
 ٣٧٢ - محمد جرادة (أبو أسامة محمد)
 ٣٧٣ - عمر الخطيب (أبو شامخ)
 ٣٧٤ - أحمد وافي (أبو خليل)
 ٣٧٥ - فاطمة برناوي
 ٣٧٦ - هاني الحسن (أبو طارق)
 ٣٧٧ - عزام الأحمد
 ٣٧٨ - عبد الحميد القدسي
 ٣٧٩ - يحيى حبش (صخر أبو نزار)
 ٣٨٠ - عبد الكريم العلكوك (أبو العبد)
 ٣٨١ - وجيه حسن (أبو مروان)
 ٣٨٢ - ماجد محسن
 ٣٨٣ - سامي عطاري
 ٣٨٤ - عصام القاضي
 ٣٨٥ - محمود تيم (أبو بسام)
 ٣٨٦ - سامي قنديل
 ٣٨٧ - محمد خليفة
 ٣٨٨ - محمد ناصر
 ٣٨٩ - صلاح معاني
 ٣٩٠ - فرحان أبو الهيجاء
 ٣٩١ - حاتم كعوش
 ٣٩٢ - معين حامد
 ٣٩٣ - عبد الرحمن غنيم
 ٣٩٤ - فؤاد دبور
 ٣٩٥ - ابراهيم الاطرش
 ٣٩٦ - محمود السلطي
 ٣٩٧ - أديب عبد ربه
 ٣٩٨ - صالح رأفت

٣٩٩ - صام عبد الطيب
 ٤٠٠ - عبد الكريم حمد
 ٤٠١ - علي عامر
 ٤٠٢ - محمد عودة
 ٤٠٣ - د. الحميد عبدالعزيز أبو غوش
 ٤٠٤ - سميح سلامة خليل
 ٤٠٥ - تيسير الزبري
 ٤٠٦ - أسامة اسماعيل شنار
 ٤٠٧ - أحمد دخيل الجمل
 ٤٠٨ - عبلة أبو عبلة
 ٤٠٩ - مصطفى الزبري
 ٤١٠ - أحمد اليماني
 ٤١١ - د. جورج حبش
 ٤١٢ - تيسير قبعة
 ٤١٣ - صلاح صلاح
 ٤١٤ - محمد المسلمي
 ٤١٥ - عمر قطيش
 ٤١٦ - عبد الرحمن علي الحاج
 ٤١٧ - يونس عيد طه
 ٤١٨ - رسمية عودة
 ٤١٩ - عزمي الخواجه
 ٤٢٠ - شريف ملوح
 ٤٢١ - عبد الرحيم أحمد
 ٤٢٢ - أحمد الصرفي
 ٤٢٣ - ناصيف عواد
 ٤٢٤ - رأفت سالم
 ٤٢٥ - محمد صالح التايه
 ٤٢٦ - بديع أبو الجبين
 ٤٢٧ - محمود اسماعيل
 ٤٢٨ - محمد عبد العال
 ٤٢٩ - جميل حسن شحادة

مواضيع الكتاب

- ١ - مقدمة قصيرة حول افتتاح المجلس ٣
- ٢ - جلسة الافتتاح وتتضمن : -
 - ١ - كلمة سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ٣
 - ٢ - كلمة سيادة رئيس اللجنة التنفيذية القا ٣
 - ٣ - كلمة معالي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ١٥
 - ٤ - كلمة سيادة الامين العام لجامعة الدول العربية ١٩
- ٣ - جلسة العضوية والنصاب ٢٥
- ٤ - اقرار جدول الأعمال ٢٦
- ٥ - العضوية ٢٧
- ٦ - تقرير المجلس الوطني الفلسطيني ٢٩
- ٧ - تقرير الدائرة السياسية ٣٩
- ٨ - تقرير الصندوق القومي الفلسطيني ٧٨
- ٩ - لجان المجلس الوطني الفلسطيني (تم تأليف عشر لجان) ٩٧
- ١٠ - قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ٩٨
 - ١ - قرارات اللجنة السياسية ٩٩
 - ٢ - قرارات اللجنة المالية والاقتصادية ١٠٩
 - ٣ - قرارات لجنة شؤون الوطن المحتل ١١٥
 - ٤ - قرارات لجنة المنظمات الشعبية ١١٩
 - ٥ - قرارات اللجنة العسكرية ١٢١
 - ٦ - قرارات لجنة الاعلام والثقافة ١٢٣
 - ٧ - قرارات اللجنة الاجتماعية ١٢٧
 - ٨ - قرارات لجنة شؤون العائدين والمخيمات ١٢٩
 - ٩ - قرارات لجنة التربية والتعليم ١٣٥
 - ١٠ - قرارات اللجنة القانونية ١٣٧
 - ١١ - استكمال اللجنة التنفيذية ١٤٣
 - ١٢ - البيان السياسي الختامي ١٤٥
 - ١٣ - اسماء أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للدورة الثامنة عشرة ١٥١
 - ١٤ - مواضيع الكتاب ١٥٩

- ٤٣٠ - أحمد جبريل
- ٤٣١ - طلال ناجي
- ٤٣٢ - فضل شرورو
- ٤٣٣ - مصطفى اخميس
- ٤٣٤ - الزين
- ٤٣٥ - حمد صالح
- ٤٣٦ - رياض سعب
- ٤٣٧ - محمد عباس (أبو العباس)
- ٤٣٨ - موسى
- ٤٣٩ - خليل عبد حمن
- ٤٤٠ - علي اسحق
- ٤٤١ - طلعت يعقوب
- ٤٤٢ - رشاد أبو شاوور
- ٤٤٣ - سمير غوشة
- ٤٤٤ - ابراهيم الفتياي
- ٤٤٥ - خالد عبد المجيد
- ٤٤٦ - نعيم الأشهب
- ٤٤٧ - عبد الرحمن عوض الله
- ٤٤٨ - وليد مصطفى
- ٤٤٩ - محمود شقير
- ٤٥٠ - داوود عريقات
- ٤٥١ - مازن الحسيني

رقم الاجازة المتسلسل

١٩٨٧/٨/٢٧٩

